جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

ظاهرة اللبس الإعرابي في الشواهد الفصيحة وأبيات الألغاز النحوية

إعداد الطالب

علاء أحمد الرفوع

إشراف

الأستاذ الدكتور علي الهروط

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب علاء أحمد الرفوع الموسومة بـــ:

ظاهرة اللبس الإعرابي في الشواهد الفصيحة وأبيات الألغاز النحوية

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. علي الهروط		2006/1/4	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالكريم مجاهد		2006/1/4	عضواً
أ.د. أنور أبو سويلم		2006/1/4	عضواً
د. سيف الدين الفقراء		2006/1/4	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والديَّ الكريمين، براً وإحساناً، إلى إخواني وأخواتي الأعزاء، تحية ومودة، أهدي ثمار هذا العمل لهم جميعاً.

علاء أحمد الرفوع

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر، وجميل العرفان للأستاذ الدكتور علي الهروط لما بذله من جهد ومصابرة، وتلطّف به من متابعة وتسديد وتصويب لهذه الرسالة.

كما وأسطِّر كلمة شكر وإجلال لأعضاء اللَّجنة المناقِشة الأستاذ الدكتور أنور أبو سويلم، والأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد، والدكتور سيف الدين الفقرا، لما أبدوه من ملحوظات قيمة، وتوجيهات مفيدة تُغني هذا العمل وتقوّمه، فلهم شكر قلبي عميق.

واللهَ أسأل أن يسدِّد الخطى، وأن يوفِّق الجميع لما فيه الخير والفلاح.

علاء أحمد الرفوع

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول: الإعراب والحركة الإعرابية	1
1.1 المقدمة	1
الفصل الثاني: ظاهرة اللبس الإعرابي وأشكاله	22
1.2 وسائل الإلغاز للحركة الإعرابية في أبيات الإلغاز النحوية	27
1.1.2 إلغاز الرسم الإملائي والكتابي	27
2.1.2 المماثلة في رسم بعض الألفاظ الإملائي	32
الفصل الثالث: المرفوعات	36
1.3 المبتدأ والخبر	37
2.3 حذف الخبر أو المبتدأ	41
3.3 الفصل بين المبتدأ والخبر	45
4.3 مجيء (كان) تامة	46
5.3 مجيء (كان) زائدة بين الصفة والموصوف	47
6.3 مجيء (كان) مضمرة مع بقاء اسمها وخبرها	48
7.3 إضمار اسم (ليس)	49
8.3 حذف الفاعل وإقامة نائب الفاعل (ما لم يسم فاعله) مقامه	50
9.3 إشكال إعراب (الفاعل) للفصل بينه وبين فعله بالكلام	52
10.3 وقوع اسم الفاعل الوصف المشتق موقع المبتدأ، وفاعله يكون ساداً مسد الخبر	53
11.3 الرفع على الحكاية	53

12.3 إعراب الاسم فاعلاً حملاً على المعنى بوجود الفعل الذي لم يسم فاعله ونائبه 54
الفصل الرابع: المنصوبات 57
1.4 مجيء الحال معرفة مؤولة بالنكرة 57
2.4 مجيء صاحب الحال نكرة لتقدم الحال عليه 59
3.4 حذف واو الحال 60
4.4 النصب على الحال من الضمير 63
5.4 النصب على الحال 64
6.4 النصب على الترحم لجذب الانتباه 66
7.4 النصب حملاً على المنى، أو رفعاً من المبدل منه 68
8.4 النصب على الاختصاص 68
9.4 العطف على موضع النصب 70
10.4 نصب الفاعل على الظاهر بالإلغاز، والأصل فيه مفعول به 71
11.4 حذف عامل النصب للمفعول به لعلم المخاطب به 72
12.4 إعمال المصدر ونصبه المفعول به 73
13.4 مجيء الفاعل منصوباً على الظاهر 74
14.4 النصب حملاً على المعنى (رأى) القبيلة 74
15.4 الفعل (خال) ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر 75
16.4 الاسم المنصوب باسم الفاعل، وظاهره منصوب بالفعل على الإلغاز 76
17.4 النصب على الظرفية الزمانية 78
الفصل الخامس: مسائل نحوية متفرقة 80
1.5 مجيء البدل المجرور على اللفظ والمعنى 80
2.5 إضافة المصدر إلى الفاعل 80
3.5 تقدير فعل بعد (إن) الشرطية التي بعدها اسم 81
4.5 الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما ليس بظرف 82

5.5 مجيء (كان) تامة 82
6.5 إبدال الاسم بدل الكل من الكل 83
7.5 تسليط عاملين على معمول واحد (التنازع) 84
8.5 مجيء اسم الفعل عاملاً 87
9.5 الاسم بدلاً من ضمير المبدل منه بتكرار اللفظ نفسه 89
10.5 مجيء أسلوب الإغراء بالرفع، والأفصح بالنصب 91
11.5 حذف حرف النداء للمنادى المبني على الضم 92
12.5 مجيء (لعل) عامة للجر بدل عملها النصب 93
13.5 إقامة الصفة مقام الموصوف 94
14.5 مجيء (إلا) صفة بمنزلة (غير) 95
15.5 مجيء جملة فعلية بدلاً من جملة فعلية 97
16.5 حذف المنادى وإبقاء حرف النداء 98
17.5 مجيء (قال) مصدراً مضافاً إلى فاعله 98
18.5 (إن) فعل الأمر على اللبس الإعرابي 99
19.5 حذف عائد (ما) الموصولة التي بمعنى (الذي) 100
20.5 مجيء (دعا) فعل أمر التبس بناؤه بالفعل (دعا يدعوا دعاء) 101
21.5 تضمين اللفظ (آمنا) معنى (صدقنا) وتعديه إلى المفعول 102
22.5 مجيء الكاف بمنزلة (مثل) تفيد التشبيه 103
23.5 نصب المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره عند سيبويه 104
24.5 تأويل المعطوف المرفوع على المنصوب وتوجيه إعرابه 106
25.5 البدل المنصوب من ياء المتكلم الذي في محل نصب 107
26.5 عطف البيان على اللفظ الذي بمنزلة الصفة 108
27.5 الفصل بين الفعل وفاعله على الإلغاز 110
28.5 نصب صفة المنادى على الموضع 111

29.5 مجيء فعل الأمر ملتبساً بلام الجر المضاف إلى ياء المتكلم 112
30.5 مجيء النعت لا يتبع منعوته لعلة الحمل على الجوار 113
31.5 الجزم على الدعاء لا على الجواب 117
32.5 اللبس الإعرابي بين (ما) الكافة عن العمل و(ما) الموصولية 119
33.5 مجيء المعطوف على المستثنى المنصوب بـــ(إلا) مرفوعاً حملاً على المعنى 121
34.5 الخاتمة 123
المراجع 125

الملخص

اللَّبسُ الإعرابي في شواهد النحو وأبيات الإلغاز النَّحوية

علاء أحمد الرفوع

جامعة مؤتة، 2005

تكمن أهمية الدراسة الكشف عن كنه ظاهرة اللبس الإعرابي للحركة الإعرابية على أواخر الكلم بقسميه: المقصود وغير المقصود، ودراسة الإعراب والحركة الإعرابية كونهما للإيضاح والبيان "والإبانة عن المعاني بالألفاظ"، ولتعيين المعاني النَّحوية، كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة.

وما دام اللَّبس الإعرابي للحركة الإعرابية واقعاً في العربية، فإن الحركة الإعرابية عندئذ، لا تحقق أمن اللبس إلا بتضافر القرائن اللفظية الأخرى والمعنوية منها؛ لأن غاية العربية تبليغ المعنى بجلاء.

وهو ما يشير إلى تغيير الحركة الإعرابية الذي لا يحمل على الخطأ أو الوهم، بدليل كثرة دورانه في المسائل النحوية من نصوص العربية الفصيحة: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشِّعر الفصيح.

أما اللبس المقصود (الإلغاز) ويتمثل في أبيات الشعر التي حفظتها تصانيف خاصة تكاد أن تكون مغمورةً في الدَّرس النَّحوي، حيث لا يتحقق فيها أمنُ اللَّبس إلا بإعمال الذهن؛ لأنها تقوم على الحزر والتخمين، فالمعنى الكلي يخفى فيها لما يكثر فيها من الفصل بين العامل والمعمول، أو التقديم والتأخير، أو مخالفة الرسم الإملائي، وتداخل حدود الكلم، والمشترك اللفظي، بالرغم من وجود القرينة الإعرابية التي تتراءى للقارئ أنها من باب الخطأ النحوي.

Abstract

Syntactic Confusion in Syntactic Poetry and Puzzles Phenomena

Ala' Ahmad Al Rfoo'

Mu'tah University 2005

The significant aim of this study is to explore the truth of parsing confusion phenomena and for the parsing case marks at the cast of the words in it's two parts:- Intended and unintended. The studying of parsing and case mark parsing as a mean to clarity and explanation elucidation in meanings as a verb, object and addition.

Because the parsing confusion for the case mark parsing falls in Arabic, the case mark here doesn't achieve the security of confusion expect plaiting the other utterances production an' context because the aim of Arabic is to tell the meaning in clearness. What is referred to the unintended parsing confusion, that doesn't have any error or fancy and the proof of that this type of pleasing is used in a lot of syntactic sources from Arabic eloquence contexts as the Holly Quran, Sonah and eloquent poetry.

But the intended parsing it is presented by the poems that where specific categories are kept that seem to be overflow in syntactic lesson where the security of parsing isn't achieved except in a mental workings because it depends on guessing and conjecturing. So, the general meaning is hidden here in it, because of the separation between affecting, or.. advancing and delaying, or disagreement with the dictation's form and the interference between the boarders of words, . reciprocal utterance despite of finding the parsing company that the reader has that is presented as syntactic error.

الفصل الأول

الإعراب والحركة الإعرابية

1.1 المقدمة

من المسائل التي تستوقف الباحث والدارس عندها ملياً، وتستوجب النظر والتأمل تلك التي ترتبط بالإعراب والحركة الإعرابية للكلمة داخل نظام التركيب النحوي ألا وهي مسألة اللَّبْسِ الإعرابيّ خلافاً لما يقتضيه خصائص التركيب، ونظام الإعراب الذي يتصل مباشرة بالكلام الفصيح المبين، من حيث إنَّ الحركة الإعرابية تحمل قيمة دلاليَّة لمفردات التأليف اللغوي، فضلاً عن تعيين الوظائف التركيبية، والمواقع النَّحوية.

فقد عُرِفت مسألةُ اللَّبْس الإعرابيّ في بداية الدرس النَّحوي وبوادر التوجيه الإعرابي لبعض مفردات التأليف في شواهد الشِّعر الفصيحة من حيث تسويغُ ظهور الحركة الإعرابية التي لا تنسجم لما يقتضيه الموقع الوظيفي الإعرابي لكلمة معينة.

فمقتضى الإعرابُ رفع الفاعل بالضمة، ونصب المفعول بالفتحة؛ إلاَّ أن هنالك من أبيات الشِّعر التي قيلت في زمن الاحتجاج ما ينحرف عن هذا الأصل والقاعدة النَّحوية، وحرْصاً من النحويين على إقامة نظام الإعراب وطرْدِ قواعده جعلهم يسوِّغون للحركة الإعرابية المخالفة أو التي يُلتَبَسُ وجودُها على كلمة معينة فيعمدون إلى التأويل والتفسير، وتوجيه الإعراب لِصَرْف اللَّبْس أو التوُّهم.

ومن أمثلة ذلك أنه حين ورد على بعض النحويين قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتهم إذ هم قريش وإذْ ما مثلَهُم بَشَرُ

بنصب (مثلَ)، اختلفوا في تفسير نصبها، فكان "منهم من حملَهُ على الغلط؛ لأنَّ هذا البيت للفرزدق، وكان تميمّاً، وليس من لفظه إعمال (ما) سواء تقدم الخبر أو تأخَّر، فلّما استعمل لغة غيره غلط، فظنَّ أنَّها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخرُّه"[1].

---

[1] أسرار العربية: 146-147.

فقراءة الشعر وفقاً لقواعد النحو المنضبطة لا تستقيم أحياناً، لذلك فقد وُجِدَ اللَّبْس الإعرابيُّ في بعض الأبيات الفصيحة من باب تعدُّد الروايات التاريخية، ومدى فرصة صياغة البيت من جديد أو الخطأ في قراءة الشعر القديم.

لذلك كان الهدفُ المباشر للدراسة انحصر بقضية اللَّبس الإعرابي المقصود وغير المقصود في ضوء التحليل النحوي وحل هذا الإشكال أو اللَّبس بنوعيه، لبعض التراكيب اللغوية المُلبسة ولا سيَّما الشِّعرُ الفصيح الذي يمثِّل صورة النحو الأولى ووصفها التاريخي للغة وبناء أحكامه وقواعده المنضبطة، انتهاءً بما سمي بالأبيات المشكلة الإعراب عند بعض النحاة، وأنا أسميها الإشكال أو الإلغاز الإعرابي المقصود.

وتستند هذه الظاهرة إلى ارتباط الحركة الإعرابية بين أجزاء التركيب النحوي على أواخر ألفاظه بعضها ببعض وفقاً للنظم المقبول في اللغة لتتعين بذلك المعاني النحوية، والوظائف التركيبية بين أجزاء الكلام، فإن لم تتعين هذه الوظائف النحوية ولم تدرك بيسر في ضوء تأليف العناصر اللغوية فإن ذلك يفضي إلى اللبس الإعرابي الذي ينسحب إلى أغراض أخرى في العربية الفصيحة، شعرها ونثرها، بدليل وجود القرائن المقالية والحالية لتحقيق أمن اللبس، وصرف التوهم للخاطر الأول عما يخالف مقتضى قواعد النحو والإعراب.

وقد تجاوز القصد من اللبس الإعرابي في صورته الأولى التي تدور فلكها في شواهد العربية الفصيحة ولا سيما مادة الشعر، إلى ظاهرة كان فيها اللبس مقصوداً يضنُّ بوضوح المعنى الكلي للتركيب وجلائه على حساب الفهم والتبليغ في بعض الأحيان وذلك من خلال التصرف في تأليف الكلام وأحواله من تقديم وتأخير، وحذف وإضمار، وفصل بين العامل والمعمول، واستغلال اللَّبس المعجمي للصيغ الصرفية المتماثلة كالمشترك اللفظي، فضلاً عن المماثلة في الرسم الإملائي الاصطلاحي، وتداخل حدود الكلم؛ كل أولئك كانت عن إلغاز الحركة الإعرابية مسؤولة، وبعضها يعد من العناصر الخارجية للغة إمعاناً في الإلغاز الإعرابي كتداخل حدود الكلمات.

ومهما يكن من أمر، فإن ظاهرة اللَّبس الإعرابي المقصود طريقة جديدة في التفكير والتحليل النَّحويين، ومنهج تعليمي فيه استثارة الدارس والقارئ معاً للتفكير، وقدرة ثاقبة على التحليل النَّحوي، وتنمية القدرات اللُّغوية، حيث تكمن الأمنية، وتتحصَّل الفائدة المرجوَّة في تسويغ هذه الحركة الإعرابيَّة المُشكِلة (الملغزة) والتي ظاهرُها الفسادُ، وباطِنها الصَّواب اعتماداً على الحزر والتخمين، ومعرفة وسائل الإلغاز وتحليلها، وإعادة مواقع الكلم وترتيبها، مما يتيح لوناً شائقاً من ألوان التطبيق النَّحوي، واستجلاءً للمسائل المُلْبِسَة التي تحتوي على نُكتٍ نحويَّة وصرفيَّة ضمن أبواب النحو المختلفة ومسائله المبثوثة في الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والإنصاف لابن الأنباري لتسير هذه المسائل بمنهجية مبتكرة وتكتسِبُ معناها الوظيفي المشرق، مما يتطلب جهداً واسعاً بالرجوع إلى قراءة التراث النحوي الأصيل، ومطالعة مسائله النحوية التي وضع قوانينها وأبوابها المستعملة والشاذة باستقراء كلام العرب الفصيح، مما يشُدُّ العزم في دراسة هذه الأبيات النحوية الملغزة وربطها مباشرة بالدرس النحوي البِكْرِ والذي استوى على سُوقه طوال خمسة قرون تبدأ بأواخر القرن الثاني الهجري، وهو ما يُوجد إلفاً مستحكماً مع هذه الظاهرة النَّحوية المتأخرة والتي نشطت على أيدي النحويين، واللُّغويين، وبعض الشعراء، فضلاً عن مجالس العلماء التي ضمَّتْ مشاهير النحاة، والَّذين ندبوا أنفسهم لمعالجة مثل هذه المشكلات الإعرابيَّة قديمها وحديثها دون تفريق أحياناً بين الإشكال الإعرابي المقصود وغير المقصود.

وبناءً على ما مرَّ، فإن ظاهرة اللَّبس الإعرابي عامة تفسِّرُ للباحثِ جانباً خاصاً من النظام اللُّغوي الطبيعي بشكل وظيفي يعيشه ويتفاعل معه، وربما كانت بعيداً عن أنظار أبناء اللغة ودارسيها؛ لأن مثل هذه المسائل تكاد تنحصر في أبيات شعرية قليلة تخرج عن حد كونها ظاهرةً ماثلة للعيان، ومثل هذه الأبيات المشكلة الإعراب قد حُفظت في تصانيف خاصة جعلتها بعيدة عن مجالات الدرس النحوي، والسبب الذي يظهر لي بأنها لا تمثل واقعاً لغوياً خالصاً في الدرس النحوي لأنها جاءت في معظمها بعد زمن الاحتجاج اللُّغوي، ولا سيما كتابُ ابنُ الفارقيّ الموسوم بـــ(الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب).

وقد وقف على ظاهرة الأبيات المشكلة الإعراب دراسة وتحليلاً وإعراباً ابن الفارقي، وجمع منها عدداً لا بأس به وضمنها كتابه الموسوم بـــ(الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب) وقد تحدث عن بغيته في هذا التأليف وبيان منهجه وخطته، حيث يقول: "فاعتمدت في ذلك على جمع أبيات ألغز قائلها إعرابها، ودفن في غامض الصنعة صوابها، فكانت ظواهرها فاسدة قبيحة وبواطنها جيدة صحيحة، وجئت بها على حروف المعجم شيئاً فشيئاً، وأوردت تحت كل بيت منها ما يحتمله من تفسير معنى، وترتيب لفظ، وتوجيه إعراب، وأوضحت مشكلها، وفصلت مجملها، مع الاستكثار من النظير والشاهد، فلم أبق فيها شبهة للمتأمل، ولا علة للمتعلل"[1].

ويعلق الدكتور سعيد الأفغاني على ظاهرة الإشكال في توجيه الإعراب للفظ داخل هذه التراكيب الشعرية، فيقول: "إن أكثر الأبيات التي عقد عليها التوجيه مدار الإشكال فيها على اللفظ والإعراب، وهو في رسمه لها يصور ذلك اللفظ تصويراً صحيحاً، فيحيرك وتوقن أن الإعراب زلزل زلزالاً شديداً عاليه أسفله، فالمرفوع مجرور، والكلمات المتجاورة لا معنى يتضح لها، فإذا مضيت معه في توجيهه فهمت المعنى، وأيقنت بصحة اللفظ..."[2].

من هنا فالدراسة تعول على هذا الكتاب وغيره من الكتب التي جمعت هذه الشواهد كالانتخاب في شرح أبيات مشكلة الإعراب لابن عدلان، وألغاز ابن هشام لابن هشام الأنصاري، وتثريه بالمصادر النحوية القديمة أبرزها: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السراج، وأوضح المسالك لابن هشام وغيرها.

وتتألف هذه الدراسة من خمسة فصول:

الفصل الأول: الإعراب والحركة الإعرابية.

الفصل الثاني: ظاهرة اللبس الإعرابي وأشكاله.

الفصل الثالث: المرفوعات.

---

(1) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: 52.

(2) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب (مقدمة المحقق): 24.

الفصل الرابع: المنصوبات.

الفصل الخامس: مسائل نحوية متفرقة.

لا ريب أنَّ اللغة العربية لغةُ إعراب وهي ميزةٌ تتميز بها عن سائر اللُّغات فضلاً عن كون الإعراب من سمات الفصاحة والبيان في العربية، فالشِّعرُ الجاهليُّ، مثلاً، هو أقدم نصٍّ مُعْرَب فصيح، كما تؤكِّد عليه الوثائق المنقولة، والأخبار المدوَّنة، والدليلُ الرَّاسخُ بوجود الإعراب منذ القدم نزولُ القرآنِ الكريمِ مُعْرباً كونُهُ وسيلةً تعبيريّةً لا يمكن إغفالُه في التمييز بين المعاني، وهذا ما اعترف به بعض المستشرقين أمثال يوهان فِك، ونولدكه.

فنجد أن يوهان فك قد فَصَلَ بين الإعراب الذي نجده في شعر ما قبل الإسلام، وبين لغة القرآن، ويتَّضح هذا من قوله: "لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرُّف الإعرابيّ بسِمَةٍ من أقدم السِّمات اللُّغوية، وقد احتدم النزاعُ حول غاية بقاء هذا التصرُّف الإعرابي في لغة التخاطب الحيّ، فأشعارُ عرب البادية -قبل الإسلام وفي عصوره الأولى- تُرِينا علاماتِ الإعرابِ مطَّردةً كاملة السلطان كما أنَّ الحقيقة الثانية من أنَّ النحويين العرب كانوا حتى القرن الرابع الهجريّ والعاشر الميلاديّ في الأقل يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم، تدل على أن التصرُّف الإعرابيّ كان في أوج ازدهارِه آنذاك، بل لا نزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لَهَجات العرب البُداة ظواهرَ الإعراب، أمَّا أنّ أقدم أثر من آثار النثر العربيّ، هو القرآن قد حافظ أيضاً على غاية التصرُّف الإعرابي فهذا أمرٌ وإنْ لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذي لا تترك أوزانُه مجالاً للشك في إعرابِ كلماتِه، فإنَّ حُريَّة الحركة في بناء جُمل القرآن لا تترك أثراً للشكِّ في إعرابِه كذلك، انظر مثلاً سورة فاطر (28/35) "إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ"، وسورة التوبة: (3/9) "إِنَّ اللهَ بَرِيْءٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلُهُ"، وسورة البقرة (2/ 124) "وَإِذْابْتَلَى إِبْرَاهِيْمَ رَبُّهُ"[1].

---

[1] العربية، ترجمة د. رمضان عبد التواب: 15، وانظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، لأحمد ياقوت: 4 -10، و"تاريخ العربية"، د. نهاد الموسى، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت: جامعة الكويت،

فالإعراب ليس زينةً، وحَلْياً للكلام وحَسْب ولكنه وسيلة للإبانة عن المعاني المتكافئة على المستوى التركيبي، يحمل العبء الأكبر في أداء المعاني الدقيقة، ولا أدلَّ على ذلك من مجيء بعض الآيات تحتمل أكثر من معنى بل يلتبس المعنى المراد من الآية إذا لم تأتِ مُعْربةً، ويطالعنا في ذلك قول الله تعالى: "إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ"[1]، وقوله تعالى: "إِنَّ اللهَ بَرِيْءٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلُهُ"[2]، وقَوْلُه تعالى: "وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيْمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْه"[3].

ففي الآية الأولى تقدم المفعول به على الفاعل، ولو كان نظام الجملة العربية هو الذي يحمل الدلالة المعنوية فحسب دون الضبط الإعرابي لالتبس الفاعل بالمفعول، فالفاعلية هنا هي للعلماء الذين يخشون الله تعالى ويعظِّمونه، والمفعولِيَّةُ لِلَفْظِ الجلالة (الله).

والرأي عندي فضلاً عن أهمية الإعراب هو حصر الآية بالخَشْيةِ والتعظيم لله تعالى، على العلماء من عباده فهم أكثر استجابة للإيمان والطاعة، وهُمْ أَوْلَى بالخشية من غيرهم من النَّاس، حيث يجب تقديم المفعول على الفاعل، عندما يكون الفاعل محصُوراً بـــ(إنَّما)[4] كما هو عند ابن عقيل، وفي الآية الثانية تجد كلمة (ورسولُه) بالرفع أو النصب على اختلاف القراءتين على أنها ترتبط بلفظ الجلالة (الله) في الفاعلية، ولو كانت بالجرِّ لارتبطت بكلمة (المشركين) مما يؤدي إلى فساد المعنى، بل انحراف في العقيدة لمن يتعمَّد القراءةَ بالجرِّ.

ومن حيث التحليل الإعرابي فإن لفظة (بريء) خبر (إنَّ) مرفوع بِـــ(أنَّ) الذي عمل أيضاً في اسم الجلالة (الله)، وبالمبتدأ (رسولُه) الذي يتطلَّب خبراً مرفوعاً، ومن ذلك قولُ ضابئ البُرْجُمِيّ:

= 1981، المجلد 1، العدد1، 180-182، فصول في فقه اللغة، للدكتور رمضان عبد التواب، 381، التطور النحوي للغة العربية. لبراجستراسر. ص75.

(1) سورة فاطر: 28.

(2) سورة التوبة: 3.

(3) سورة البقرة: 124.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 101/2 وما بعدها، شرح الأشموني: 146/2، شرح التصريح على التوضيح: 1/ 283.

فَمَنْ يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُهُ فإنِّي وقُيَّارٌ بها لغريبُ[1]

على أنَّ (الغريب) خبر مرفوع بِـ(إنَّ) و(قيَّار) مبتدأ.

من أجل ذلك فقد كانت المعاني اللغوية للفعل (عَرِب) تدل على: الإبانة، والإفصاح، والنشاط وطيب النَّفْس، ومعنى آخر يدل على فسادٍ في جسمٍ أو عضو، تقول: أعربْتُ الشيء: حسَّنْتَه وأجَدْتَه، والهمزة في (أعْرَبَ) مزيدةٌ عن الأصل تدل على المبالغة في البيان والإبانة عن المعاني، مثل: طاف وأطاف، ووَفَى وأَوْفَى، وحبَّ وأحبَّ، فهي للمبالغة في معنى الحدث وتوكيده، و(أعرب الرجلُ): إذا تكلَّم بالعربية، فالمتكلم بالإعراب موافق للغةِ العربِ[2].

ويؤكد معظم الباحثين من القدماءِ والمحدثين أنَّ الإعرابَ كان السبب المباشر لنشأة النحو العربي ووضع أصوله وأحكامه لضبط اللغة وتسهيل تعلُّمها، فاستأثر اهتمامهم، وأخذ من جهدهم العلمي نصيباً مفروضاً لأهمية الإعراب واتصاله بمعيار الفصاحة وحسن البيان، ولِما بين التراكيب النحوية ونظام الإعراب من علاقة عُضْوِيَّة متكاملة للدلالة على مقاصد الكلام ومراميه.

ولعلَّه من المعلوم أنَّ "قواعدَ اللُّغة أو قواعد النَّحْو أحكام استخرجت باستقراءِ نصوص العربية في فترة متعارفة من الزمان تمتدُّ قرناً ونصفاً قبل الإسلام، وقرناً ونصفاً بعده، وهذه النصوص هي: القرآن الكريم، والشعر الجاهليّ والإسلامي والأُمَويّ، وبعض الحديث النبويّ، وكلام العرب الفصحاء الذين سلِمت لغتُهم في تلك الأثناء من تأثير الاختلاط الخارجي بالأمم الأخرى"[3]، فهذه النصوصُ هي دليلُ التعلُّم ومرجِع التحصيل في تقعيد النحو وتأصيله لصياغة القواعد النحوية التي يُقاس عليها في الاستشهاد لقضاياه الكلية والجزئية، فضلاً عن إعرابها بالحركات الإعرابية التي تُفَرِّقُ بين أساليب الكلام ومعانيه.

---

(1) ينظر: الإنصاف: 94/1.

(2) الخصائص: 37/1، همع الهوامع: 13/1-14، وقد ذهب ابن جني إلى أن العروبة من (عَرَبَ) من البيان والظهور، إذ يوم الجُمُعة أظهرُ من بقية الأسبوع، لما فيه من التأهُّب لها، والتوجُّه إليها، وقوة الإشهار بها، قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "خيرُ قومٍ، طلَعت عليه الشمسُ، يومُ الجُمُعة". صحيح مسلم: الحديث 854.

(3) تصدير للدكتور نهاد الموسى في كتاب تعليمي.

لذلك كان هذا الجهد في الدرس النَّحويّ بسبب اللَّحن في مجاري أواخر الكَلِمِ فـــ: "حين جاء الإسلام وكانت الفتوحُ انساح العَرَبُ في ممالكَ جديدةٍ، واختلطوا بأقوامٍ آخرين، وتأثَّرهم (كما أثَّروا) في ألسِنَتِهِم؛ فأخذ العرب أنفسُهُم يلحنون: أيْ يخالفون عن طريقتهم الأولى في كلامهم فيُخْطِئُوْن في الإعرابِ أو في استعمال بعضِ الأبنية، وخَلَفَ من بعد الجيل الأول، جيلَ الفتح، خَلْفٌ نشأوا في الأمصار كانت لغتُهم أشدَّ تعرُّضاً لتأثير لغاتِ أهل تلك الأمصار، وأشدَّ انحرافاً عن أصولِ العربية، وأيضاً فإنَّ من دخلوا الإسلامَ من غير العرب قد رغبوا في تعلُّم العربية، لغة القرآن الكريم.

وإذن فقد وُضِعَ النحوُ لغايةٍ هي تقويمُ اليد عند الكتابة، وتقويمُ اللسان عند الكلام؛ ليكون ما يُكتب وما يُقال جارياً على مِثال العربية الفصيحة، ولتبقى العربيةُ في حياةِ أبنائِها على صورتها التي تزل بها القرآن الكريم"[1].

ومن هنا فقد "سُمِّي أجدادُنا القدماء عَرَباً لأنَّهم أتقنوا التعبير الفصيح المبين، وجوَّدوا صياغته وأداءه على أحسن ما يكون، وتداولوا بعقولهم وأفواههم أعربَ الألسنة وأجودَ البيانِ، وقد تنمَّى ذلك وتغذَّى فصاحةً وبياناً بين العدنانيين ومن عاش بينهم؛ بخلاف أشقائهم الذين توزَّعوا في العراقِ والشام وشمال إفريقية وشرقيِّها وجنوبي الجزيرة"[2].

يقول الزَّبيديُّ: (ت: 379هـــ): "ولم تَزَلْ العربُ تنطق على سجيَّتها في صدر إسلامِها وماضي جاهليتها، حتى أظهر اللهُ الإسلامَ على سائر الأديان فدخل الناسُ فيه أفواجاً وأقبلوا عليه أرسالاً، واجتمعت الألسنةُ المتفرقةُ واللُّغات المختلفة، ففشا الفسادُ في اللغة العربية، واستبانَ فيها في الإعرابِ الذي هو حلْيُها، والموضِّح لمعانيها، فتفطَّن لذلك من نَافَرَ بطباعهِ سوءَ أفهام الناطقين من دُخلاءِ الأُمَم بغير المتعارف من كلامِ العربِ، فعظُم الإشفاقُ مِن فُشُوِّ ذلكَ وغلبتِهِ، حتى دعاهم الحذَرُ

---

[1] النص المقتبس للدكتور نهاد الموسي في تصديره لكتاب تعليميّ منهجيّ.

[2] مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: 35.

من ذهاب لغتهم وفسادِ كلامهم إلى أنْ سبَّبُوا الأسبابَ في تقييدِها لمن ضاعت عليه، وتثقيفِها لمن زاغت عنه"[1].

ولمَّا كان اللحنُ أكثر ما يقعُ في الحركاتِ التي تظهر على أواخر الكلمات فقد صبَّ النحاةُ جُلَّ اهتمامِهم على الحركات الإعرابية حتى بات النَّحوُ عندهم: عِلمَ أواخِرِ الكَلِم.

لذلك تطالعنا شواهدُ تاريخية تنبئ عن اتصال علم النحو ونشأته بقضية اللَّحن في الإعراب (الحركات الإعرابية) لأواخر الكلم، ومن هذه الشواهد والروايات ما روي من أنه جاء إلى زيادٍ قومٌ فقالوا: أصلح الله الأميَر توفي أبانا وترك بنونَ. فقال زياد: توفي أبانا وترك بنون! ادْعُ لي أبا الأسود، فقال: ضَعْ للناس العربية[2].

ومن ذلك ما يُروى "أنَّ ابنة أبي الأسود الدُّوليّ قالت له يوماً: يا أبتِ، ما أحسَنُ السماءِ؟ قال: أي بُنَيَّةُ، نُجُوْمُها، قال: إنِّيْ لَمْ أُرِدْ (أَيُّ شَيءٍ مِنْهَا أَحْسَن)، إنَّمَا تَعْجَّبْتُ مِنْ حُسْنِهَا، قال: إذَنْ فَقُوْلِي: مَا أَحْسَنَ السَّماءَ! فحينئذٍ، وضع كتاباً، ويُقال أنَّ ابنته قالت له: يا أبتِ ما أشدُّ الحَرِّ، في يومٍ شديد الحرّ، فقال لها: إذا كانت الصَّقْعَاء (الشمس) من فوقِكِ والرَّمضاءُ (شدة الحَرِّ، أو الحجارة التي حَمِيَتْ من شِدَّةِ وقع الشمس) من تحتِكِ، قالت: إنَّمَا أَرَدْتُ أنَّ الحرَّ شديدٌ، قال: فقولي إذن: ما أشدَّ الحَرِّ!"[3].

ولربَّما تكون هذه الروايات التاريخية من صنع الرواة والنحويِّين إلاَّ أنَّها تشير إلى الاهتمام بالدرس النَّحوي ومحاولة توثيق الصلة بهِ دراسةً وتعلُّماً واستعمالاً لمجاراة كلام العرب الفصحاءَ وإقامة العبارة السليمة نطقاً وكتابةً، فقد أشرف أبو الأسود الدُّولي بأمرٍ من الإمام علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– في وضع قواعد كلية للنَّحو العربي[4].

---

(1) طبقات النحويين واللغويين: 11، (من المقدمة).

(2) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 15/1.

(3) إنباه الرواة على إنباه النحاة: 16/1، وانظر: أخبار النحويين البصريين: 14، والإيضاح في علل النحو: 89

(4) إنباه الرواة: 4/1-5.

"وقد كانت القبائل العربية، على الرُّغم من الخلافات اللَّهَجية المعروفة، تتقيَّد بهذا الإعراب في كلامِها، ولا سيَّما إذا كان المقال شعراً أو خَطابة أو كَهانة، أو مناظرات ومفاخرات في المجالس العامة، فالكلام بين الأفرادِ والجماعات رهينٌ بعروبة البيان والإعراب، صياغةً وتركيباً ولفظاً، مع فصاحة في الأداءِ والتعبير... ثم لا تَنْسَ أن هذا الصفاء البياني المذكور غالباً ما صدر في المدنِ والحواضِر، وفي ظلِّ الإسلام بعد تكاثُر الأعاجم بين العرب، وحريٌّ بما كان قبله وفي مناطق البادية والرِّيف، أنْ يتَّسِمَ بما هو أفصحُ وأوفى....

ولذلك طلب رجالُ اللغة أبناءَ البادية، يتلَقَّون عنهم مادة سليمة معافاة، فلم يَرَوْا هناك إلاَّ الأداءَ الفصيحَ، أو الصحيح مع ألوان من اللَّهَجاتِ الموسومة ببعض الخصائص المتميزة نوعاً ما"[1].

ولقد وقف علماء اللُّغة والنَّحْوِ على تعريف (الإعراب والحركة الإعرابيَّة) ووظيفة هذه الحركات الإعرابية على المستوى التركيبي للغة وتفسيرها، فتجد الإعراب عند ابن جنِّي هو: "الإبانةُ عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنَّك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفْع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"[2].

وقال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي خُصَّت بها العربُ الإعرابُ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاهُ ما مُيِّز فاعلٌ من مفعول، ولا مضاف من منعوت ولا تعجُّب من استفهام"[3].

كما يشير في موضع آخر إلى قيمة الإعراب للتعبير عن الوظائف التركيبية والمعاني النحوية، والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام، إذ يقول: "فأمَّا الإعرابُ فَبِهِ تُميَّزُ المعاني ويُوقَفُ على أغراضِ المتكلمين، وذلك أنَّ قائلاً لو قال لك: (ما أحسن زيدٌ) غيرَ مُعْرِبٍ و(ضَرب عمروْ زيد) غيرَ مُعْرَبٍ لم يُوقَفْ على مرادِه، فإذا قال: ما أحسنَ زيداً! أو ما أحسنَ زيدٌ، أو ما أحسنُ زيدٍ؟ أبان بالإعرابِ عن المعنى الذي

---

(1) مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: 44.

(2) الخصائص: 35/1.

(3) الصاحبي في فقه اللغة: 42.

أرادهُ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرّقُونَ بالحركات وغيرها بين المعاني"[1].

وقال ابن قتيبة (ت: 276هـ): "وللعربِ الإعرابُ الذي جعلهُ اللهُ وشْياً لكلامها، وحِلْيةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوالِ بين الكلامَيْن المتكافِئَيْن، والمعنَيَيْن المختلفين، فالفاعلُ والمفعولُ لا يُفرق بينهما إذا تساوت حالاهُما في إمكان أن يكون الفعلُ لكلِّ واحدٍ منهُما إلاَّ بالإعرابِ"[2].

والإعراب عند ابن يعيش (ت: 643هـ): "الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقُب العوامل في أوَّلِهَا"[3].

وقد ذهب النحاةُ إلى أنَّ الإعرابَ معنويٌّ وأنه يرتبط بمعاني الكلام كما سبق ذكرهم هنا، وأكدَّ ذلك الزجَّاجي (ت: 337هـ) الدلالة الإعرابية للتغيُّر الصوتي في أواخر الكلم لتحديد المعاني النحوية والوظائف التركيبية للعناصر، وأن الحركات الإعرابية دوال على المعاني، فالضمة علامة الفاعلية، والفتحة علامة المفعولية، والكسرة علامة الإضافة، قال: "إنَّ الأسماءَ لمَّا كانت تعتورُها المعاني، فتكون فاعلةً ومفعولةً، ومضافةً ومضافاً إليها، ولم تكن في صُوَرِها وأبنيتِها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركةً، جُعِلَتْ حركات الإعرابِ فيها تُنْبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، فدلُّوا برفع (زيد) على أنَّ الفعل له، وبنصب (عمرو) على أنَّ الفعل واقع بهِ، وقالوا: ضُرِبَ زَيْدٌ، فدلُّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنَّ الفعل ما لم يُسَمَّ فاعله وأنَّ المفعول قد ناب منابَه، وقالوا: هذا غلامُ زيدٍ، فدلُّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"[4].

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة: 161.

(2) تأويل مشكل القرآن: 11-12.

(3) شرح المفصل: 72/1.

(4) الإيضاح في علل النحو: 68-70؟

بَيْدَ أَنَّ محمّد بن المستنير قُطرب (ت: 206هـ) يرى أنَّ الإعراب لا يدل على المعاني وأنَّ الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في التركيب الجُمَليّ إنّما نتجت عن قوانين التجاور الصوتي، ودواعٍ لفظية أوجبت وجودَها، وليست هي دلائل على معنى بل اقتضاء صوتي لوصل الكلام فحسْبُ.

وقد ذكر الزجّاجي رأي قطربَ بقوله: "قال قطرب: وإنَّما أعربت العربُ كلامَها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمُهُ السكون للوقف، فلو جعلوا وصلَه بالسكون أيضاً لكان يلزمُهُ الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئونَ عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنَهُم التحريكُ، جعلوا التحريكَ معاقباً للإسكانِ ليعتدلَ الكلام"[1].

ولعلَّ هذا الرأي قريبٌ مما قاله الخليل بن أحمد، حيث يقول: "إنَّ الفتحة والكسرة والضمة زوائدُ وهُنَّ يلحَقْنَ الحرفَ ليُوصَل إلى التكلم بهِ"[2].

ويدفع الدكتور فخر الدين قباوة هذا الرأي، بأنه: "لو كانت دوافع الإعراب هي جعل الوصل مخالفاً للوقْفِ، وتيسير النطق بالكلام المتَّصل، لاقتصرت تلك التغييراتُ على التعبير الملفوظ وغابت في المكتوب منه ولَشَمِلَ التحريكُ جميع مفردات العربية، ولكان الملفوظُ أيضاً يُجْزِئُ العربيَّ حركةً واحدةً لجميع الكلام، ولا يدفَعُ هذا ما اعتُذِرَ به لطلب التوسُّع في التكلُّم بتلوين الحركات، إذ لو صحَّ الاعتذارُ بهذا لجاز الرفعُ والنصبُ والجرُّ، في الفاعل والمفعول والمضاف إليه، دون تخصيص والتزام، ولم يَكُنْ في المقاصدِ فسادٌ إذ ذاك"[3].

وبالمقابل تجد من الدارسين المحدثين من يميلُ إلى رأي قطرب ومن هؤلاء إبراهيم أنيس إذ يقول: "لم تكن الحركاتُ الإعرابية تحدِّد المعاني في أذهان العربِ القدماءِ كما يزعمُ النحاةُ، بل لا تعدو أن تكون حركاتٍ يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلام بعضِهِ ببعض"[4].

---

(1) الإيضاح في علل النحو: 7.

(2) الكتاب: 315/1.

(3) مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: 88-89.

(4) من أسرار اللغة: 237.

من هنا كان الباعثُ الأقوى (لدراسة النحو) الحفاظ على إعراب القرآن الكريم لتمييز معانيه النحوية والدّلالية، إذ كان الإعراب وسيلةً لفهم كتاب الله تعالى والاستدلال على الوظيفة النحوية بالعلامة الإعرابية فضلاً عن التوفيق بين صيغة النَّظْم وصورة المعنى فالتركيب بِنَظْمِهِ المستقيم يحدد الوظائف النحوية أو المعاني النحوية لمكوناته لتصوير المعنى ومن هنا تأتي الحركات الإعرابية تجسيداً للوظيفة النحوية.

ومما يدلُّ على العلاقة القوية بين المعنى والإعراب قول الجُرجاني: "إذا كان قد عُلِمَ أنَّ الألفاظَ مغلَقَةٌ على معانيها حتى يكونُ الإعرابُ هو الذي يفتحُها، وأن الأغراضَ كافية فيها حتى يكون هو المستخرِج لها"[1].

فالإعراب إذاً يؤدي دوراً بارزاً في الإبانة عن المعنى، وهذا هو الأصل في الإعرابِ؛ فكثير من الجُملَ إذا كانت غُفْلاً من الإعراب احتملت معاني كثيرة، فإن أعربت بان معناها، كما أنه يُكْسِبُ العربية غَناءً ودقة في التعبير ويمنَحُها سِعَةً في التعبير أيضاً[2].

وتبدو كذلك النَّظَرُ إلى الحركات الإعرابية أنَّها أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبُهُ العامل[3]، انصراف عن وظيفة الحركة الإعرابية وتفسير وجُودِها كما مرَّ معنا، وذلك لأن أكثر العرب كانوا ينطقون كلامهم بالسليقة والفطرة، وكانت الحركات تجري على ألسنتهم بطواعية ودون التفكير فيها، قال ابن مضاء القُرطُبِيُّ: "إن حركاتِ الإعراب لم توجد لتدلَّ على عوامل معينة وإنما جاءت لتدل على معانٍ في نفس المتكلم"[4].

ويرى الدكتور قباوة أنَّ طبيعةَ العامل في الإعراب تكون ذات وظيفتين معاً مختلفتين، هما: العمل اللَّفظي في عناصر الكلام، والعمل المعنوي في دلالة التركيب.

---

(1) دلائل الإعجاز: 23.

(2) معاني النحو: 1/25-35.

(3) همع الهوامع: 1/42، شرح المفصل: 1/72.

(4) الرد على النحاة: 87.

حيث يقول إنَّ "الطبيعة الازدواجية عند التكلُّم حاضرةٌ في عملية الإعراب، لأن المادة والمعنى هما العنصرانِ المتفاعلان في التعبير، وعن ذلك التفاعل يصدر الناجز من الكلام، ليقدم المقاصد والتجارب والتواصل الإنساني، وإذا كان للوظائف النحوية في ذلك نصيبٌ آخر، لِما للغة من المهامّ الفكرية الأصيلة، فإن العناصر الصوتية هي أيضاً ذات مهامَّ دلالية أصيلة، بل ربما دخلت على تلك الوظائف فصار للصوت ازدواج طارئ آخر في التعبير، مع احتفاظ التركيب بما كان فيه، من دلالات المعنى النحوي"[1].

ويُمثِّل على هذا من التراكيب دخول المضاف على التمييز، نحو: خاتمُ ذهبٍ، أي: خاتمٌ ذهباً، أو خاتمٌ من ذهب، ودخول المضاف إلى الفاعل، مثل قولك: عَجِبْتُ من ضربِ زَيْدٍ عمراً، وكذا نائب الفاعل والمفعول به، ودخول حرف الجر على المبتدأ كما قي قوله عليه الصلاة والسلام: "رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ في الآخرة"[2]، حيثُ جُرَّ الاسم (كاسية) لفظاً بحرف الجر الشبيه بالزائد (رُبَّ) ورفعه محلاً على أنه مبتدأ.

ودخول حرف الجر على الخبر في مثل: ما زيدٌ بقائمٍ، ودخوله كذلك على المفعول به وغيره من المفاعيل، كقولك: أستغفِرُ اللهَ من ذنبٍ، وقوله تعالى: "فارجعِ البصرَ، هل ترى من فطور"[3]، و(من) هنا تفيد التنصيص على العموم، فالمجرور (ذنب) مفعول به مجرور لفظاً، منصوب محلاً، وبعد حذف حرف الجر يكون مفعولاً به لفظاً، كقول الشاعر:

أستغفِر اللهَ ذنباً لستُ محصيه ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعمل[4]

على أن (ذنباً) منصوب بالفتحة بعد حذف الجارّ (من).

وقد يكون الإتباع على اللفظ أو الجوار، كقولك: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ؛ فالخرابُ ليس نعتاً للضب، إذ أنَّ الضبَّ لا ينعت بالخراب، وإنَّما الجرُّ هنا مراعاة

---

(1) مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: 130.

(2) صحيح البخاري، الحديث رقم 5750.

(3) سورة الملك: 3.

(4) الكتاب: 1/37-38.

للجوار والإتباع على اللفظ، ليحصل عن كلٍّ هذا تغيُّر ظاهر في التعبير الإعرابي، دون أن تلتبس الوظائف النحوية الأصيلة على مخاطب أو قارئ[1].

ويتحدث الدكتور عباس حسن في المفاضلة بين العامل النحوي وبين المتكلم: "لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلم، أو هو المعنوي، أو هو اللفظ ظاهراً، أو مقدَّراً، أو محذوفاً، فذلك أمر سطحي شكلي بحت، وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه، المعنوي واللفظي، وننصَرِفُ عن العامل بمعنى المتكلم، ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة، والناشئ فيها أن يرى العامل إن كان حسِّيّاً، ويدركه إن كان معنوياً، فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة، يرى الفعل أمامه فيعلم أنه يتطلب فاعلاً مرفوعاً وقد يتطلب مفعولاً به أو أكثر، ويرى الاسم بعد الفعل فيضبطه مرفوعاً أو منصوباً، بحجة أنه فاعل أو مفعول... فوجود هذا العامل يسهِّل على المتكلم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعدهما، أما العامل (المتكلم) فلن يعرف ضبط أواخر الكلمات وما يتصل بها، وما ينشأ عن تصرُّفها إلا إذا كان عربياً أصيلاً، ينطق اللغة العربية بفطرته، ...فالأخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو أخذ بالأيسر، عملاً، وتطبيقاً، وإفادةً، بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به..."[2].

وقد أدرك سيبويه الوظيفة الدّلاليّة النحوية للحركات الإعرابية بالنسبة للكلمة وعلاقتها بغيرها من الكلمات فربط الإعراب بالتركيب والنظم والوظيفة وربط كلَّ ذلك بالمعنى الكُلِّي، وبيَّن أثرَها في تحديد دِلالة التركيب النحويّ، وتبيَّن له أيضاً أن مجاري أواخر الكلم في العربية: النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف[3]؛ إنما جُعلت لتنبئ عن المعاني التي تعتورها في أساليب الكلام، وأن هناك علاقة وطيدة بين أصوات معينة (حركات إعرابية) ودلالات معينة، ومن ذلك قولُهُ: "ومثَلُ ذلك: (مَرَرْتُ برجلٍ رجُلٍ أبوهُ) إذا أردت معنى أنهُ كاملٌ.. وقد

---

(1) ينظر: مشكلة العامل النحوي: 131؛ كذلك: شرح الأشموني: 2/290-301؛ الكتاب: 1/37-38.

(2) اللغة والنحو بين القديم والحديث: 189، 190.

(3) ينظر: الكتاب: 1/13.

تقوله على غير هذا المعنى، تقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٌ أبوهُ) تريد رجلاً واحِداً لا أكثر من ذلكَ"[1].

ومَثَّل ذلك قولُه في المعنى الدِّلالي للحركتين الإعرابيتين: الفتحة والضمة وتناوبهما على عنصر من عناصر التركيب النحوي، حيث يعطي للجملة (له علمٌ علمُ الفقهاءِ) برفع (علمُ) معنى دِلالياً مغايراً لنفس الجملة: (له علمٌ علمَ الفقهاء) بنصب (علمَ)، حيث يقول: "وإنما كان الرَّفع في هذا الوجه؛ لأن هذه خِصالٌ تذكرها في الرجلِ كالحِلْمِ والعَقْلِ والفَضْلِ، ولم تُرِدْ أن يُخْبِرَ بأنَّكَ مررت بِرَجُلٍ في حال تعلُّم ولا تفهُّم، ولكنه أردت تذكرَ الرجل بفضلٍ فيه، وأنْ تجعل ذلك خَصْلَةً قد استكملها كقولك: (له حَسَبٌ حَسَبُ الصَّالحين)؛ لأن هذه الأشياء وما يُشْبِهُهَا صارت تحليةً عند الناسِ وعلامات... وإنْ شئت نصبت فقلت: (له علمٌ علمَ الفقهاءِ) كأنَّك مَرَرْت به في حالِ تعلُّمٍ وتفقُّه، وكأنه لم يستكمل أن يقال له: (عالمٌ)"[2].

أي أن في صوت الرفع (الضمة) معنىً ليس في صوت النصب، وعبارة سيبويه: "ولَمْ يُجْزْ لك أنْ تَجْعَلَ المَنْصوبَ بِمَنْزِلة المرفوعِ"[3].

ومن أمثلة القيمة الدِّلالية للحركة الإعرابية في أساليب الكلام وما يترتب عليه من معنى دلالي يبدو للخاطر الأول أنَّ هناك مخالفةً إعرابية أو لَبْساً إعرابياً، وهذا اللَّبس يرِد للذِّهن عندما تتغير الحركة الإعرابية في قولهم: (حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فأثِبَ عليه) بنصب (فأثِبَ)، إلى رفعها في سياق ذات الجملة فتقول: (حَسِبْتُهُ شتمني فأثِبُ عليه) فالرَّفع هنا يثير لَبْساً إعْرَابياً أو مخالفة عمَّا ينبغي دون ملاحظة المعنى الدِّلالي لكلتا الجملتين نصباً ورفعاً، حيث فسَّر سيبويه هذا المعنى في هَدْي من المعنى الدِّلالي للحركتين، يقول: "وتقولُ: (حَسِبْتُهُ شَتَمَنِيْ فَأَثِبَ عَلَيْهِ)، إذا لم يَكُنْ (الوثوبُ) واقعاً، ومعناهُ (أَنْ لَوْ شَتَمَنِيْ لَوَثَبْتُ عَلَيْهِ)، وإن كان (الوثوبُ) قد وقع فليس إلا الرَّفعُ؛ لأنَّ هذا بمنزلة قوله: أَلَسْتَ قَدْ فعلت فأفعلُ"[4].

---

(1) الكتاب: 29/2.

(2) نفسه: 361/1-362.

(3) نفسه: 331/1.

(4) الكتاب: 36/3.

"واعلم أنَّك إذا شئت قلت: ائتني فأحدِّثُك، ترفع وزعم الخليل: أنَّك لم تُرِدْ أنْ تجعل الإتيان سبباً لحديث، ولكنَّك كأنَّك قُلْت: ائتني فأنه ممَّن يحدِّثُك البتَّة، جئت أو لم تَجِئْ... ولو نصبت هذا البيت، قال الخليلُ لجاز، ولكنَّا قبلناه رفعاً:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فينطِقُ وَهَل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سَمْلَقُ

لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق، كما يقال: ائتني فأحدِّثُك..."[1].

ومنه دلالة (اسم الفاعل) على الاستقبال إذا كانَ مُنَوَّناً وعلى المُضِيِّ بغير التنوين، ومن ذلك: (هذا ضاربٌ عبدَ اللهِ) أي (سيضربُه) و(هذا ضارِبُ عبدِ اللهِ) أي: (ضربه) وانتهى، قال سيبويه: "فإذا أخبر أنَّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير التنوين البتَّة"[2].

ومثل ذلك قوله تعالى: "ولا تقولَنَّ لشيءٍ إنِّي فاعلٌ ذلك غداً إلاَّ أنْ يشاءَ الله"[3]، فهو على معنى الاستقبال بالتنوين (فاعلٌ) بدليل أنه سبحانه وتعالى قال: (غداً) ليدل ذلك على الزمن المستقبل.

ومن المعاني الدلالية المحتملة للتراكيب بمقتضى التغير للحركة الإعرابية الأمرُ والإخبار ومن ذلك قوله: "لَوْ قَالَ رَجل لرجُلٍ: معذرةً إلى اللهِ وإليك مِنْ كذا وكذا، يريد اعتذاراً، لنصب، ومَثَل ذلك قول الشاعر:

تَشْكُوْ إِلَيَّ نَاقَتِي طولَ السُّرَى صبرٌ جَمِيْلٌ فكِلانا مُبْتَلَى

والنصب أكثر وأجود، لأنه يأمُرُهُ، ومثل الرفع: (فصبرٌ جَمِيْلٌ واللهُ المستعانُ) كأنه يقول: الأمرُ صَبْرٌ جَمِيْلٌ"[4].

ومن ذلك أيضاً الوجوه المحتملة في إعراب: (ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ)، أو (الأوّلُ فالأولُ) حيث يظهر اللَّبْسُ الإعرابيُّ من حيث المعنى الدّلالي، وليس الإعرابُ التحليليّ على أهميَّتِهِ الذي يحلِّل مكونات الجملة ومواقعها الإعرابية

---

(1) نفسه: 3/36-37.

(2) نفسه: 1/171.

(3) سورة الكهف: 23، 24.

(4) الكتاب: 1/320، 321.

الوظيفية، وتمييز العناصر اللفظية للعبارة أو الجملة، وتحديد وظائفها التركيبية ومعانيها النَّحْوية وعلاقتها الإعرابية وهذا الإعراب لا يحمل شيئاً من المعاني الدلالية والمراد من المعنى العام للتركيب، أما الإعراب التعبيري فهو الذي يختصُّ ببيان هذه الوظيفة، "وهو التعبير عن الوظائف التركيبية والمعاني النحوية، والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام، بالنَّسق والنمط والصوت صياغةً وأداءً، أو بالصوت وحدة قراءةً..."[1].

فالإعرابُ التعبيريُّ يعطي الصُّورة البيانية في التعبير وبلاغة الكلام وجمال المعنى فيه، وكذا هو الذي يعطي لآيات القرآن الكريم رِوَاءَها وإعجازَها ونظْمَها، وأسرار تراكيبها ومعاني ألفاظها، فيبقى النص القرآني قوياً متماسكاً، محتملاً المعاني الكثيرة اتساعاً، أو معنىً واحداً دون اتِّساع.

وبناءً على ما مَرَّ، فإن سيبويه يقول في نمط أسلوب العبارة السابقة: "فَإِنْ قلت: ادخلوا، فأمرتَ فالنصبُ الوجهُ.... وكان عيسى يقول: ادخلوا الأولُ فالأولُ؛ لأَنَّ معناهُ لِيَدْخُلْ، فحمله على المعنى، وليس بأبعدَ من:

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لخصومةٍ

فإذا قلت: ادخلوا الأولُ والآخِرُ، والصَّغِيْرُ والكَبِيْرُ، فالرفعُ؛ لأنَّ معناه معنى كلِّهم، كأنه قال: ليدخلوا كلُّهم"[2].

وَمِمَّا يَتَحَقَّق فيه أمنُ اللَّبس بالمعنى الدِّلالي باختلاف الحركات الإعرابية التي تتراءى للقارئ أَنَّهَا من باب الخطأ النحوي والإعرابي، هو مجيء الحركات الإعرابية الثلاث: (الفتحة، والضمة، والكسرة) على عنصر من عناصر الجملة بالرَّغْمِ من اتحادِّ وظيفته النحوية في ضوء علاقته بغيره من العناصر، ولكن يترتَّب على اختلاف كل علامة إعرابية معنى غير المعنى الأول، وذلك كما ورد في المثال النحوي: "لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَبُ اللَّبَنَ".

---

[1] مشكلة العامل النحوي: 42.

[2] الكتاب: 398/1، 399.

حيث يبدو أثرُ الدّلالة للحركة الإعرابية في (وتَشْرَب) في توضيح المعنى وإيصالِه بجلاء إلى القارئ، فلولا الاتّكاء على القيمة الدّلالية لكل حركة لما اهتدى المرءُ إلى تلك المعاني الثلاثة.

على أنَّ جزم (وتشربْ) بمعنى أنه نهاهُ أنْ يأْكلَ السَّمكَ على كُلِّ حال أو يشرب اللبن على كُلِّ حال، وبالنَّصب لـــ(وتَشْربَ) لأنه إنما عَنَى بذلك ألاَّ يجمعَ بين اللَّبن والسمك في آنٍ واحد، ولكنه لا ينهاه عَنْ أَنْ يأكل السمكَ فقط ويشربَ اللبن دون السمك، وأما الرفع لـــ(وتشربُ) فإنَّك قد نهيت عن أكل السمك في كل حال وأَبَحْت الثاني، أي: ولا تأكلِ السمكَ ولك شُرْبُ اللبنِ[1].

قال سيبويه: "وتقول لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبنَ، فلو أدخلْتَ الفاء ههنا فسد المعنى، وإنْ شئت جزمْتَ على النهي في غير هذا الموضع... إنَّما أراد أنْ يَقولَ له: لا تَجْمعْ بين اللَّبَن والسمك، ولا ينهاه أنْ يأكُلَ السمكَ على حِدَةٍ ويشربَ اللبنَ على حِدَةٍ، فإذا جزمَ فكأنَّهُ نهاهُ أنْ يأكل كل السمكَ على كُلِّ حال أو يشربَ اللَّبَنَ على كُلِّ حال..."[2].

ومن الأمثلة على تفسير المعنى لتحقيق أمن اللَّبس للحركة الإعرابية التي تبدو على الظاهر طارئة لمن لا حظَّ له بسَمْت المعنى المراد، فمثلاً عندما يتلقَّى المرءُ منَّا العبارة الآتية (سرتُ حَتَّى يدخُلُهَا) بالنصب والرفع لـــ(يدخلها) عندئذ سيلتَبِسُ عليه توجيه الإعراب أهو بالرَّفع أم بالنَّصب، فإنْ اختار الرَّفع مثلاً فإنه ربَّما سيخالف المعنى الذي يقصده من وراء الرَّفع أو حركة الضمة التي قبل الهاء، وكذلك يقع في النَّصب، فتقول إنَّ المرءَ لم يفسِّر الإعراب على سَمْتِ المَعْنَى، فيختلُّ المعنى المراد مع صحَّة الإعرابِ.

فقولك: سرتُ حَتَّى يَدخُلَها زيدٌ، "إذا كان دخولُ زيدٍ لم يؤدِّه سيرُك ولم يكُنْ سببَهُ، فيصيرُ هذا كقولك: سرتُ حتَّى تَطلعَ الشَّمسُ؛ لأنَّ سيْرَك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤدِّيْهِ، ولكنَّك لو قلت: سرتُ حتى يدخُلُها ثِقَلي، وسرتُ حتَّى يدخلُها

---

[1] ينظر: شرح قطر الندى: 84، معاني القرآن (الفراء): 134/1، شرح الأشموني: 135/2.

[2] الكتاب: 42/3-43.

بَدَنِي، لرفعت لأنَّك جعلت دخولَ ثقَلِك يؤدِّيه سيرُك، وبدنُك لم يكن دخولُه إلاَّ بسَيْرِكَ.

... وتقول: سرتُ حتى يدخُلَهَا زيدٌ وأدخَلَها، وسرتُ حتَّى أدخلُها ويدخلُها زيدٌ إذا جعلت دخولَ زيد من سبب سيرِك وهو الذي أدَّاه، ولا تجدُ بُدّاً من أنْ تجعله ههنا من تلك الحال..."[1].

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ لَبْساً إعرابياً غير مقصودٍ، لكنه محمولٌ على تفسير المعنى لا الحركة الإعرابية التي لا يحقِّق أمنَ اللَّبس وإن كانت الوسيلة في تفسير المعنى الدِّلالي.

وهو ما نجدُه من اختلاف وجوه الإعراب والتفاضل بينها بَهْدي –بالمعنى وذلك في قراء الحسن البَصْري: (والأَرْضُ بَعْد ذلك دحاها)[2]، برفع (الأرض) والنَّصْبُ عند جمهورِ النحاة هو الصَّواب، بَيْدَ أَنَّ تعاور الحركتين (الضمة والفتحة) يفضي إلى لَبْس إعرابي بأيِّهما يُؤْخذ.

فالأرض بالرفع على الابتداء، والواو للاستئناف وهذا مما يخالف المعنى المراد، على أن النصب هو الأقوى من حيث المعنى والتركيب والدلالة، فالنصب على الاشتغال بفعل محذوف تقديره: ودحا الأرض دحاها دون العطف على السماء بالرفع، لعدم الاتفاق في المعنى، لأن التقدير: وبنى الأرض؛ والبناء لا يكون عند العرب إلا فيما كان ذا سقف[3].

وتجد النصب على المعنى بتفضيله على الرفع للوفاء بمراد الآية في قوله تعالى: "إِنَّا كلَّ شيء خلقناه بِقَدَر"[4].

---

(1) الكتاب: 3/25-26، وانظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 2/1086-1087، 1088.

(2) سورة النازعات: 30.

(3) ينظر: الكتاب: 1/148. الكشاف: 4/41، أشار سيبويه (ت: 180هـ) إلى الاشتغال كمصطلح بصري فقال: "وإنّما حَسن أن يبنى الفعلُ على الاسم حيث كان معملاً في الضمير وشغلته به..."، وقال الزجّاجي (ت: 340هـ): "وإنْ اشتغل عنه الفعل تنصبُه بفعل يدل عليه الظاهر، فتقول: زيداً ضربتُهُ". ينظر: الكتاب: 1/ 81، شرح التصريح على التوضيح: 2/296.

(4) سورة القمر: 49.

على أن النصب لـــ(كُلَّ) على الاشتغال نصٌّ على عموم خلق الأشياء خيرها وشرِّها بقَدَر وهو المقصود، وهي قراءة الجمهور[1]، فالنصب هنا لسرٍّ لطيف هو أنه لو قُرِئَ بالرفع كما في قراءة أبي السمَّال لوقعت الجملة (خلقناه) نعتاً لـــ(شيء)، ووقع قوله تعالى: "(بقدَر) خبراً عن (كل شيء) المقيَّد بالصفة فيتحصل المعنى على أنَّ هناك مخلوقاً ما يضاف إلى غير الله ليس بقدر، ليتبيَّن أنَّ النصب يأتي مُتمِّماً للمعنى مكتمل البيان، مما اجتمع فيه اللفظ والمعنى ليكون أقوى في الدِّلالة، فتصير عموم نسبة كل مخلوق إلى الله تعالى، على أنَّ قوله (خلقناه) في موضع الخبر، وشِبْهِ الجملة (بِقَدر) في موضع الحال[2].

---

[1] ينظر: تفسير البحر المحيط: 334/6، 211/8، الجامع لأحكام القرآن: 147/17، 148.

[2] ينظر: شرح ابن عقيل: 143/2-144، أوضح المسالك: 172/2-173.

الفصل الثاني

ظاهرة اللَّبس الإعرابي وإشكاله

كان العلماءُ من هذه الأمة منذ بناء الدولة الإسلاميَّة، من علماء فقهٍ ولغةٍ وأدبٍ ورواةِ شعرٍ، كُلُّهم يَغْشَوْن المجالسَ العلميَّة والأدبيَّة، ويتحلَّقُ من حولهم طلَّابُ العلم والمُريدُون، لينهلوا من علمهم وما كتبته ثمرات أقلامهم في الأدب، والتاريخ، والشِّعر، والفِقْه، واللُّغة والنَّحْوِ...الخ.

بل تعدَّى ذلك إلى انتشار الأسواق الأدبية لتعاطي الشِّعر وارتجاله قبل الإسلام وبعده، فلا يُلقى إلا الكلامُ العذبُ، والأساليبُ البيانيَّة الفصيحةُ الرَّاقيةُ التي بلغت ذِرْوة السَّنام في سِحر البيان، وسموِّ البلاغةِ.

ومما يُعَدُّ من تلك المجالس التي أثْرت علومُ اللُّغة والنَّحو والصَّرف بمسائلَ جليلةٍ مفيدةٍ ما كان من المجالس النحويَّة التي دارت فيها خلافاتُ علماء النَّحو واللُّغة وآراؤهم وتخريجاتُهم اللُّغوية، والنَّحْوية، والصَّرْفيَّة فكانت مكاناً يستحق الحفظَ والمدارسة، وأخصُّ بالذكر تلك الخلافاتِ النَّحويَّة التي تناولت مسائلَ الأبيات الشِّعرية التي أَلْغَزَ قائلُوها إعرابَها لدواعٍ شَخصيَّةٍ، أو للتحدِّي وامتحانِ الذِّهنِ، واستثارةِ التفكيرِ النَّحْوي بتخريج الوجُوهِ الإعرابيَّة المتعدِّدة، والنُّكَاتِ اللُّغوية والصَّرفيَّة الدَّقيقة التي لا يُمْتَحَنُ بها إلا كلُّ مَنْ كان له باعٌ طويلٌ في علوم اللُّغة والنَّحْوِ، وثقافةٌ واسعةٌ فيها.

وحَسْبُنَا أَنْ نَطَّلع على كتاب (مجالس العلماء) لأبي القاسم الزجَّاجِيّ (ت: 340هـ) لنرى ما كان يتداوله أهل اللغة والنحو في إعراب الأشعار الفصيحة وتوجيه المُشْكل فيها من معانِي الألفاظ، أو مُخالفة الإعرابِ، أو شرحِ معاني الأدوات النَّحوية، وبسط الحديث في القضايا الصَّرفية من الصِّيَغ والمَبَاني، والإبدال، والنَّسب، وأوزان الكَلمات، والإفراد والجَمْع، والتذكير والتأنيث، والتصغير، والإدغام، والمصادر، وكذلك دراسة صوت الهمزة وطرْحِهَا، والهمزة التي بينَ بينَ وأمثلة عليها من القرآن والشعر...الخ[1].

---

[1] ينظر في هذه القضايا: مجالس العلماء، مجالس متعددة في ثنايا الكتاب.

وقد جمعت هذه المجالس التي ضمت أعلاماً من النحويين واللغوين مشاهير، منهم: أبو عمرو بن العلاء، وسيبويه (1980هـ)، والأصمعيُّ (216هـ)، وأبو عمرو الشَّيباني، وحمَّاد الرَّاوية، والكسائيُّ (189هـ)، وابن السِّكِّيت (244هـ)، ويونس بن حبيب (182هـ)، وأبو عثمان المازنيّ، وعبد الله بن أبي إسحاق (117 هـ)، وأبو العباس ثعلب (291هـ)، أبو العباس المبرِّد (286هـ)، والزجَّاجُ (316 هـ)....وغيرُهم.

وتطالعنا بعض هذه المجالس النحوية وغيرها مما حفظته لنا مظان اللغة والنحو ما نستدِلُّ بهِ على وجود الإلغاز الإعرابي لبعض أبيات الشعر التي قيلت في زمن الفصاحة والاحتجاج اللُّغويِّ، وبعضُها الآخر بعد زمن الاحتجاج اللُّغويِّ، مما يتبين أنَّ لظاهرة الإلغاز الإعرابي وجوداً بَيّناً، وانتشاراً واسعاً بين أهل النَّحو والإعراب، ولا سيَّما في زمن الزجَّاجيّ حيث استوى علمُ النَّحو على سُوقِهِ وضُبِطَتْ القواعدُ والأصولُ النَّحويَّة واللُّغويَّةُ باستقراءِ كلامِ العربِ الفَصيحِ.

ومن هنا أخَذَ بعض النَّحويينَ وأهلِ الصَّنْعة النَّحوية فكرة مخالفة الإعراب للباب النَّحويّ الذي يُمَثِّلُه، فيعتمد بعضهم في إلغاز الحركة الإعرابية ليأتي الذي تقتضي نصبه مرفوعاً، وللذي تقتضي رفعه منصوباً، والمجرور منصوباً أو مرفوعاً...الخ.

ومن هذه الملامح ما يُعَدُّ بِكْراً منذ زمن عبـــد الله بن أبي إسحاق الحَضَرمِيِّ (30هـ-117هـ)، فقد كان من تلاميذ أبي الأسود الدُّؤليّ، وكثُرَ عنه التحدث في المُشْكِلاتِ الإعْرَابِيَّةِ، ولا سيَّما ما كان بينَهُ وبيْنَ الشُّعراء، فتجدْهُ يسألُ الفرزدقَ الشاعرَ الأمويَّ عن إنشاد هذا البيت لذي الرُّمَّة:

وعينانِ، قال اللهُ: كُونَا، فَكَانَتَا فَعُوْلانِ، في الألبابِ، ما تفعَلُ الخَمْرُ[1]

فقد خالف الشاعر إعراب (فعولانِ) وكان حقُّها بموقعها الوظيفيّ أن تكون منصوبة أي: (فعولَيْن). فقال الفرزدق: كذا أنشدُهُ، فقال ابن أبي إسحاق: "ما كان عليك لو قلت (فعولَيْنِ)؟ فقال الفرزدقُ: "لو شِئْت أن أسبِّحَ لسبَّحْتُ"[2]، أو "لو شِئْتَ

---

[1] ينظر: ديوانه: 213، مجالس العلماء: 85.

[2] ينظر: مجالس العلماء: 85.

أن تسبِّحَ لسبَّحْتَ" وقد قام الجُلساء ولم يعرفوا ماذا قَصَد بعبارته، قال ابن أبي إسحاق: لو قال (فعولين) لأخبر أن الله خَلَقَهُمَا وأمَرَهُمَا، ولكنَّه أراد: هما يفعلان بالألبابِ ما تفعل الخمرُ[1]، وهذا يعني أن الرفع على الخبر لمبتدأ محذوف، و(كان) فعل تام، والنصب على الخبر لـ(كان) على أنه فعل ناقص.

والتوجيه عند ابن الأعرابي، ما ذكره الزجاجي على أن (فعولين) بالنصب بـ(كانتا)، أي: كانتا فَعُولَيْن، وعلى الرفع جعله نعتاً للعَيْنَيْنِ، فكأنَّ البيتَ: وعينَانِ فعولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخَمْرُ، قال الله لهما: كُونَا فكانتا.

وقال غيره: النَّصبُ على القَطْع من طريق التَّمام، أي: كونا فكانتا، فَتَمَّ الكلامُ فأخرج هذا بالقطع الإعرابي[2].

فالمعنى المقصود إذاً من رفع (فعولان) أن الله تعالى خلق هاتين العينين ثم إنهما يفعلان بالألباب فعلَ الخَمْرِ، ولذلك قال: لو شئت أن أسبِّحَ لسَبَّحْتُ، أي أن هذه الأمور الإرادية، من تسبيح وغيرها إنَّما يملك الإنسانُ أن يفعَلَها ويملك ألاَّ يفعلها، كذلك العينان الجميلتان.

ومما يعد أيضاً من الإلغاز الإعرابي أو الإشكال الذي يصيب مجاري أواخر الكلم قصداً، ولكن هذا الإلغاز المقصود يُحملُ على سلامة التركيب وفصاحتهِ وحُسْنِ تسويغهِ وتفسيره، دون اللُّجوء إلى التكلُّف في الإنشاد وتعقيد التركيب، ومما يطالعنا -في هذا ما ورد عن الفُراءِ (ت: 207هـ) برواية أبي العبَّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: 207هـ)، أنَّ الرشيد استفْتَى القاضيَ أبا يوسف في أبياتٍ أُشْكِلَ عليه إعرابُها، حيث يقول صاحبُ هذه الأبيات:

فإن تَرْفِقِيْ يا هندُ فالرِّفق أَيْمَنُ ... وإنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالخَرْق أَشْأَمُ
فأَنْتِ طَلاقٌ والطَّلاقُ عَزِيْمَةٌ ... ثَلاثاً ومن يَخْرُقْ أَعقُّ وأظلَمُ
فَبِيني بِها إن كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقةٍ ... وما لامرئٍ بَعْد الثَّلاثِ مُقَدَّمُ[3]

---

[1] المصدر نفسه: 85، 86.

[2] نفسه: 86.

[3] ينظر: مجالس العلماء: 338.

وهذه الأبيات التي تعد من الخِلاف الإعرابيّ الذي يتصل بالفقهِ، فهي مسألة فقهيَّةٌ نحويَّةٌ.

فاختلف البعض عنده... إذ أعربَ بعضُهم في البيت الثاني: (عزيمة ثلاثاً) وقال آخرون بل (عزيمةٌ ثلاثٌ)، وكلاهما يُحْمَل على الإشْكالِ الإعرابيّ الذي لا بُدَّ من تفسيره...

أما ما يرد للذهن للخاطر الأول بأن (ثلاث) لا تقبل إلا الرفع على أنها خبر ثان لـــ(والطلاقُ) بحكم موقعها الوظيفي التركيبيّ.

وقد أبان هذا الإشكال أبو الحسن علي بن حمزة الكِسَائِيُّ على أن الرفع في قوله: (عزيمةٌ ثلاثٌ) إنما بهذا الإعراب طَلَّقَها طلقةً واحدةً، وأعلمها أن الطلاقَ لا يكون إلا بثلاث طلقات... ولا شيءَ عليه.

وأمَّا النّصبُ لـــ(عزيمةٌ ثلاثاً) فقد طلَّقها وأبانَهَا فكأنَّه قال: إنها طالقٌ ثلاثاً، حيث تحتمل أن تكون (ثلاثاً) صفةً، وجملة (والطلاق عزيمة، مبتدأ وخبر، والتقدير: طلقت طلاقاً ثلاثاً[1].

ويظهر لي أن المعنى الأخير هو المقبول، لقوله في آخر الأبيات: (فَبِينِي بِها إنْ كنتِ غيرَ رفيقةٍ).

ومما يعد من إلغاز الحركة الإعرابية بسابق قَصْد وتَعمُّد، ما رواه الزجَّاجيُّ أنَّ اليزيديَّ سأل الكسائيَّ بِحَضْرةِ الرَّشيد وقال انظروا، أفي هذا الشعر عيب؟ وأنشده.

ما رأينا خَرَباً نقْـــ ـــرَ عَنْهُ البَيْضَ صَقْرٌ
لا يكون العَيْرُ مُهْراً لا يكونُ، المُهْرُ مُهْرُ[2]

والخَرَبُ (هو ذكر الحُبَارى)، على أن المعنى في البيت الأول أنه لا يمكن لبيض من الحبارى أن يفقس عنه صقرٌ وإنما يفقس عنه حُبَارِي.

فقال الكسائي: لقد أقوى الشاعر والإقواء (عيب في القافية)، أو أنه خالف مقتضى النظام الإعرابي وذلك بإعرابه لـــ(مهر) في قوله: (لا يكون العَيْرُ مهرٌ)

---

(1) ينظر: مجالس العلماء: 339.

(2) المصدر نفسه: 255، 256.

بالرفع وكان ينبغي أن ينصب لأنه خبر (يكون)، فضحك اليزيديُّ، وقال له: هذا عن الإعراب فكيف يستقيمُ المعنى؟ وماذا عساه المهرُ أن يكون؟ فسكت الكِسَائِيُّ.

وتفسير الرَّفع هنا على أن هنالك وقفة لطيفة أثناء قراءة البيت الثاني إذ يجب أن يقف القارئ بعد قول الشاعر: (لا يكون المهرُ مهراً لا يكونْ)، ثم يستأنف كلامَهُ بجملة جديدة هي: (المهرُ مُهْرٌ)، بمبتدأ وخبر، على أنَّ الكِسائي التفتَ إلى الإعرابِ دون أن يتلفت إلى المعنى[1].

كذلك من الأسباب التي كان لها الدورُ الرئيسُ في إشكال الإعراب عند النحاة المتأخرين وبعض المتقدمين أن هناك مِنَ النحاة مَنْ اتخذ من صناعة النحو وسيلة للرزق وطلب العيش، وقد تعَمَّدُوا الإغرابَ والتعقيد ومخالفة الظَّاهر والقياس، لتكون دافعاً لهم إلى امتحان العقول والأذهان بالمسائل التي تحتاج إلى دِقَّةِ ملاحظة، وإمْعَان تفكير، وقد أشار الجاحِظُ إلى هذا الأمر بصراحة، إذ يقول: "قلت لأبي الحَسَنِ الأخفش: أنت أعلمُ الناسِ بالنَّحْو، فَلِمَ لا تجعلْ كُتبك مفهومةً كلَّها وما بالُنا نفهَمُ بعضَها ولا نفهم أكثرَها وما بالُك تقدِّم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟

قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدِّينِ، ولو وَضَعتُها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قَلَّتْ حَاجتُهم إليَّ فيها، وإنما كانت غايتي المنالةَ، فأنا أضعُ بعضها هذا الوضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا وإنما قد كسبْتُ في هذا التدبير إذ كنت إلى التكسُّب ذهبْتُ"[2].

وبناءً على ما مرَّ فقد كان للنحاة، واللُّغويين، والشعراء حُظوةٌ عند الخلفاء والولاة، فكانوا يكرمونهم بالمال الكثير، ويتخذونهم مؤدِّبينَ لأولادهِم، ولا ريبَ فإنَّ هذا العطاء السخيّ يدفعُهُم إلى إنشاد الأبيات المُشْكلة في المعنى، أو اللفظ، أو الإعرابِ، وهذه الأبيات إما أن تكون من الشَّواهد الفصيحةِ التي قيلت في زمن الاحتجاج أو مِنَ أبيات الشعر العباسيّ، أو ما يَنْظِمُونَهُ بأنفسهم فكان لا بدَّ من حلِّ إشكالها بالحَزْرِ والتخمين.

---

[1] ينظر: مجالس العلماء: 256.

[2] الحيوان: 91/1، 92.

1.2 وسائل الإلغاز للحركة الإعرابية في أبيات الإلغاز النَّحوية

1.1.2 إلغاز الرسم الإملائي والكتابي

للرسم الإملائي الاصطلاحي أثرٌ واضح في وضوح المعنى أو عدم وضوحه فإذا أردت أنْ تُلبِس معنى اللفظ عمَّيت رسمَهُ الكتابيّ فيُحْمل التركيب على غيرِ ظاهره، ومن ذلك ما نجدُهُ أبيات كثيرة تحمل على إلباس الرسم الإملائي فيأتي مشتبِهاً بكلمات أخرى لها نفس البنية الصرفية وعدد الحروف، ومن ذلك قول أحدهم:

لقد طاف عبد اللهِ بالبيتِ سبعةً فَسَلْ عَن عبيدُ الله ثُمَّ أبا بكْرُ[1]

فقد رسمت (عبد الله) بخط عَرُوضِي؛ لأن الرسم الاصطلاحي هو: عبدا اللهِ فحذفت الألف لفظاً لالتقاءِ الساكنين، ورُسِم (سَلْ عَنْ) على الإلغاز؛ لأن الرسم الاصطلاحي المناسب هو: سَلْعَنَ والسّلعنةُ (أي سرعةُ المَشْيّ).

ومن الرسم الإملائيّ على غير القياس الذي اختير للإلغاز وتعمية المراد، قول الشاعر:

رأيتُ عبدَ الله يضربُ خالدٌ وأبا عميرةُ في المدينة يضربُ[2]

فالرسم الإملائي الاصطلاحي لـــ(أبا) الذي بمعنى الرفض والامتناع مِن أبَى يأبى إباءً فهو (أبى)؛ لأنه فعل ماض، فرسمه (أبا) لإلغاز الإعراب والتركيب، فالتبس الفعل الماضي بلفظ (أبا) من الأسماء الخمسة المُعرب، وأصل البيت: وأَبَا عميرةُ أنْ يضربَ في المدينةِ.

وقول الآخر:

ستأتينا الجِفَانُ مكلَّلاتٍ بها الودكُ المذابُ على المخاخُ[3]

فـــ(على) فعل ماضٍ، ورسمه الصواب هو: علا يعلو علاءً للتفريق بينه وبين حرف الجر (على)، وتقدير البيت: المِخاخُ بها الودكُ المذاب علا أو علاها.

---

[1] ينظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: 169.

[2] ينظر: الإفصاح: 103.

[3] ينظر: الإفصاح: 155، 156.

ومن ذلك قول الشاعر:

أراميةً بك الفلواتِ قصْداً إلى مَنْ في خزائنه الكنوزا[1]

حيث رسم (أرامية) إلغازاً وتعميةً؛ والمراد على أن حقيقة الأمر: أرى مئةً وهو الرسم الصحيح، ولكنَّ تداخل حدود الكلمات أفضى إلى إلباس المعنى والإعراب، فـ(رأى) فعلٌ ماضٍ[2].

وأمَّا (بك الفلواتِ) حيث جرَّ (الفلواتِ) مخالفاً الحركة الإعرابية المناسبة لها على أنها فاعل للخاطر الأول، والصواب أنَّ الباء في (بك) باء الجر، والكاف اسم بمعنى (مثل)، كقول الشاعر:

أبيتُ على ميٍّ كئيباً مُعَذَّباً على كالنَّقا من عالِجٍ يتبطَّحُ[3]

أي: على مِثْل النَّقا.

وقد أشار المبرد إلى أنَّ الشاعر إذا اضطَّر جعل الكاف بمنزلة (مثل)، وأدخل عليها الحرف كما تدخل على الأسماء، ومن ذلك قول الشاعر:

وصالياتٍ ككَما يُؤَثَّفَيْنَ[4]

قد خلت الكاف على الكاف، ويريد: كمثل ما يُؤَثَّفَيْنْ.

وبناءً على ذلك يكون ترتيب البيت: أرى الكنوز مئةً بمثل الفلواتِ أو بقيمة الفلواتِ، و(الكنوزَ): مفعول به أول، و(مئة): بدل منه[5].

ومما هو على شاكلة البيت السابق قولُ الشاعر:

وتسري مِن همومِك نحو هندٍ وإنْ شطَّ المزارُ بِكَ القلوصِ[6]

حيث إنَّ الرسم الاصطلاحي هو سبب اللَّبْس في إعراب (القلوصِ) جرّاً والظاهر رفعها، ويعود ذلك إلى فصل الكاف التي للتشبيه والتباسها بالكاف

---

(1) ينظر: الإفصاح: 225.

(2) المصدر نفسه: 225.

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب: 318/1.

(4) المقتضب: 140/4.

(5) ينظر: الإفصاح: 226.

(6) المصدر نفسه: 263.

المجرورة بحرف الجر، هو: بكالقلوصِ، فالكاف كاف التشبيه وأصل الرسم: بمثل القلوصِ، وَمِمَّا جاء مخالفاً للرسم الاصطلاحي، قول الشاعر:

بِالغرامُ الذي يُذِيْب بلاها ربِّها ذا دعاءَ صبٌّ كئيبا[1]

فقد حذف الياء لالتقاء الساكنين في (بالغرامُ) والأصل على الرسم الاصطلاحي: (بي الغرامُ)، فحُذِفت ياء المتكلم لالتقاء الساكنين، وألغز كذلك في رسم (ربِّها) حيث إن الرسم الإملائي المراد هو: ربِّي هذا، فحذف ياء المتكلم وهو المضاف إليه[2].

ومثال آخر مِمَّا أُلْغِزَ إعرابُه بوسيلة الرسم الكتابي وتداخل المفاصل الصوتية أو تباعدها، قول الشاعر:

أقولُ لِخالداً يا عمرو لمَّا علتْنَا بالسُّيوفُ المُرْهَفاتُ[3]

فقد رسم (لخالداً) بخط عروضيّ؛ فالرسم الاصطلاحي هو: لِ خالداً على أنَّ (لِ) فعلُ أمرٍ من (ولِي يلي ولاية)[4]، وهنا يكون موضع الإلغاز الإعرابي أو اللَّبس بنصب (خالد)؛ لأنَّ الذي يقضيه نظام الإعراب أنْ يكون مجروراً باللام وليس منصوباً على الظاهر، وهذا ما يخرج البيت عن أصل الباب النحوي وموقعه الوظيفي الإعرابي للوهلة الأولى، بَيْد أنَّ التسويغ للنصب يأتي من تفسيرِ (لِ) فعلَ أمر وليس حرف جر.

وأمَّا موضع اللَّبْس الآخر فيكمن في رفع (السيوفُ) والظاهر لمقتضى النظام الإعرابي، وموقع الكلمة الوظيفي النحوي في التركيب أن يكون مجروراً بالباء، والجواب في ذلك، أن أصل الكلام: علَتْ نابي السيوفُ المرهفاتُ، فقد وُصلت (نا) بـــ(علت)، ووصلت (بي) بـــ(السيوف) فاختفى المعنى والتبس الإعراب بالوصل والفصل في الرسم الكتابي، وأصل البيت:

---

(1) ينظر: الإفصاح: 88.

(2) المصدر نفسه: 88-89.

(3) المصدر نفسه: 117، 118.

(4) المصدر نفسه: 117.

أقولِهْ خالداً يا عمرُو لمَّا عَلَتْ نابي السيوفُ المرهفاتُ[1]

كقولك: سقَى بستانيَ الغيثُ العَمِيمُ.

ومن ذلك قوله:

لابنَ عفراءَ في تميم كما تد ري بيوتاً فيها الوجوهَ الحِسانا[2]

حيث أراد: لِ ابنَ عفراءَ، على أنَّ (لِ) فعل أمر، و(ابنَ) منادى مضاف و(الوجوه) نُصِبَ بالفعل (لِ) من الولاية، وذلك كقولك: (قِ) و (شِ) و (عِ) من وقَى، ووشَى، ووعَى.

والقياس أن يفصل الكلام من الاسم فيقول: (ل خالداً) والمستحبُّ إذا فصلها أنْ يلحقها الهاء، فيقول: (لِهْ) توطئةً للوقف عليها ولتقوم بنفسها، كما تقول: رَيا زيدُ، فإذا وقفت، قلت: رَهْ[3].

قال سيبويه: "واعلم أنَّ العربَ الذين يحذفونَ في الوصل إذا وقفوا قالوا: يا سلَمَهْ ويا طلحَهْ، وإنَّما ألحقوا هذه الهاء ليبّينوا حركة الميم والحاء، وصارت هذه الهاء لازمةً لهما في الوقف كما لزِمَت الهاء في قِهْ وارْمِهْ"[4]، ولذلك نصب (خالداً) لأنه مفعول به، أي: اتْبَع خالداً، وبادر إليه وكذلك النصب لـــ(ابنَ عفراءَ).

ومن تداخل حُدود الكلم وتعمية الرسم الكتابيّ، قول الشاعر كُنَاز بن نُفَيْع وقد أنشده أبو علي الفارسيّ (ت: 377هـــ):

هُمَا حينَ يسعى المرء مسعاةَ أهلِه أناخا فشدَّا كالعقالُ المؤرَّبُ[5]

حيث يبرز الفصل بين حدود الكلم في: (فشدَّا كالعقالُ) حيث فصل الكاف وهو ضمير المخاطب ووصلها بـــ(العقال)، وهي متصلة في التقدير بشدَّا، أي:

---

(1) "والنَّاب: الناقة المسنة، سمُّوها بذلك حيث طال نابُها وعظُمَ، وتصغير (الناب) من الإبل: نُيَيْبٌ، ومن العرب من يقول: نُوَيْب. وفي الحديث: لهم من الصدقة الثلب والناب"، لسان العرب: 776/1، 777.

(2) ينظر: الإفصاح: 366.

(3) ينظر: الإفصاح: 366.

(4) الكتاب: 117.

(5) ينظر: الإفصاح: 91، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: 21؛ والمؤرَّب: المحكَمُ الفَتْل.

شَدَّاكَ العقالُ المؤرَّبُ، فوصلت في الخط للإشكال الإعرابيّ و(العقالُ): رفع لأنه خبر الابتداء، أي: هما العِقالُ المؤرَّب[1].

والحقُّ أن وسيلةَ الإلغاز في الرسم الإملائي والخط بوصل أواخر الكلمات بأوائل كلمات مجاورة لها تصرِف ما يجب أنْ يلحق بمفردات التأليف على المستوى التركيبي للعلامات الإعرابية المناسبة الناتجة عن العلاقات النحوية، فيما بين الكلمات من تعلُّق وإسناد ومواقع وظيفية في التركيب، والدور النحوي الذي يؤديه كل عنصر من العناصر المكونة للتركيب النحوي في ضوء علاقته بغيره من العناصر، مثل دور الفاعلية، أو المفعولية، أو الابتداء أو غيرها.

بَيْد أنَّ الوقوف على حلِّ الإشكال وإعادة الرسم الكتابي للبِنْية الشكلية للمفردات وتحديد المفاصل الصوتية وحدود الكلم يفضي إلى صرف التوهم للخاطر الأول، فيتَّضِحُ الإعرابُ ويستقيم المعنى.

فعلى سبيل المثال يأتي قول الشاعر:

كُلُّ باباً إذا وصلْتَ إليه هَيِّناً لا تكُنْ عَجُولاً حريصَا[2]

مستعيناً بوسيلة الوصل أو الفصل لأواخر الكلمات أو أوائلها لإشكال الإعراب، فموضع الوصل والفصل معاً في هذا البيت يكمن في: (كلُّ باباً) فالظاهر يقتضي إعراب (باباً) مجروراً بالإضافة، أي: كُلُّ بابٍ.

ولكنَّ الجواب على ظهور العلامة الإعرابية وهي الفتحة تسوِّغها وسيلَة الخط والمفصل الصوتي فقد فُصِلت اللام في (لُباب) وألحقت في فعل الأمر (كُلْ) ثم أدغمت فأصبحت لاماً مشدَّدة مضمومة، فجاء اللَّبس الإعرابي الملغز المقصود، من هنا، على أن تقدير الكلام: كُلْ لُبَاباً إذا وصلت إليه هنيئاً لا تكُنْ عجولاً حريصاً، و(اللُّبَاب: جوفُ الخُبْزُ الليِّن أو اللّبُّ)[3]، فالأمر إذاً يتوقف على إعادة الحرف الذي فصل عن أصل موضعه وارتباطه في كلمة معينة ووصلهِ مرة أخرى بها ليعود التركيب دون إلغازٍ إعرابي ألبتّةَ.

---

(1) ينظر: الإفصاح: 91.

(2) المصدر نفسه: 266.

(3) المصدر نفسه: 266.

2.1.2 المماثلة في رسم بعض الألفاظ الإملائي[1]

ولهذه المماثلة أثرٌ واضح في إخفاء المعنى وإلباسه، ومن ذلك قوله:

كساني أبي بكرٍ قميصانِ أخلقا وأيَّ سخيفٍ يلْبَسُ الدهر ماكسا[2]

فالكاف في (كساني) كاف التشبيه الجارة للأسماء، و(ساني) اسم فاعل وهو (المستقي للماء) وهو مجرور بالكاف، واللفظة ملبسة بالفعل ومفعولهِ ياء المتكلم (كساني)، وكذلك (ما كسا) على أنه فعلٌ ماضٍ لحقته ألف الإطلاق وهي تلتبس بالفعل (كسا) المسبوق بـــ(ما) النافية، على أنَّ أصل الكلام: قميصانِ أخلقانِ كساني أبي بكرٍ، وأيَّ سخيفٍ يصحبُ الدَّهْرَ ما كسَى؟[3]

وقد أعرب الفارقيُّ (الدهرَ) بموقعه الوظيفي النحوي مفعولاً به لا ظرفاً، آخذٌ بما يشير إليه السياق الذي وردت فيه، والمعنى: يصحبُ الدهرَ.

ومثل هذه الكاف التي للتشبيه ما ورد في قول أوس بن حَجَر:

وقتلى كمِثْل جذوعِ النَّخيلِ تغشَّاهم مُسْبِلٌ مُنْهَمِرْ[4]

ونظير ذلك قول الشَّاعر الملغَز للإعراب:

كساني أبي عثمانَ ثوبانُ للوغى وهَل ينفَعُ الثوبُ الرقيقُ لدى الحربِ[5]

ومن المماثلة في رسم بعض الألفاظ، قول أحدهم:

أتانا عبيد اللهِ في أرضِ قومِنا ولم يأتِنا ذاك الكذوبُ الموبَّخا[6]

فلفظة (أتانا) تَثْنيةُ (أتانٍ) كالناقة للجَمل أو البعير، و(عبيدِ الله) مجرور بالإضافة، و(الموبَّخ) منصوب على الذمّ بفعل مقدَّر هو: أعنِي، واللفظة تلتَبس بالفعل

---

(1) ينظر: "مواضع اللَّبس في العربية وأمنُ لبسِها" للدكتور عبد الفتاح الحموز، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد 2، العدد1، حزيران 1987، 58-59.

(2) ينظر: الإفصاح: 249، وماكس: فعل ماضٍ من المُمَاكسة، تقول: ماكسهُ في البيع مُمَاكَسةً: طلب منه أن يُنْقِص الثمن، وماكسه: نابذه، وحاجَّه، وتماكس البَّيعان: تشاحَّا، والمَكْسُ: دراهمُ كانت تؤخذُ من بائع السِّلَع في الأسواقِ في الجاهلية، لسان العرب: 220/6، 221.

(3) ينظر: مواضع اللبس في العربية: 58.

(4) ينظر: ديوانه: 30.

(5) ينظر: الإفصاح: 90، والسانية: الدلو وأداته، وكل ما يسقى به الزرع والحيوان، لسان العرب: 29/19، (سنا).

(6) ينظر: الإفصاح: 148، الانتخاب،لابن عدلان: 33.

الماضي الذي نصب ضمير المتكلمين، كقولك: أصابَنا المطرُ، وألبسنا اللهُ ثوبَ العافية.

ومن الأبيات التي التبس إعراب بعض مفرداتها بالرَّسم الإملائي، قول الشاعر:

وأنَّ لبونٌ يومَ راحُوا عشيَّةً أبى منذرٌ فاركب على الجَمَلُ الصَّلدا[1]

فـ(أنَّ) التَبس لفظه ورسمه بـ(أنَّ) الحرف الناسخ، والأول فعل ماضٍ من (أنَّ يئِنُّ أنًّا وأنيناً)، و(لبونٌ) فاعلُه.

ومن ذلك قولُهُمْ:

حدِّثُوني أنَّ زيدٍ باكياً قائلٌ: في حُبِّ هندٍ تُسْعَفِ[2]

فـ(أنَّ) المصدر منه (أنينٌ)، و(زيدٍ) مجرور بالإضافة.

وهو يلتَبس رسماً بـ(أنَّ) الحرف الناسخ، و(في) فعلَ أمرٍ من (وَفَى) و(يفي)، وثبتت الياء ضرورة، و(هِنْ) أمرٌ من هان يهين، و(دِنْ): أمر من دان يدينُ، و(تسعف): فعل مجزوم وهو جواب الشرط دلَّت عليه أفعال الأمرِ، والبيت المشار إليه من الأبيات التي طغت عليه الصَّنعة والتعسُّف[3].

ومن مواضع اللَّبس في توجه لفظين إلى معنى واحد للخاطر الأول من خلال المماثلة في الرسم الإملائي، وكذلك لوجود المشترك اللفظي، قول الشاعر:

نحنُ مِنَّا الملوكَ في سالف الدهـ (م) ـرِ قديماً ونحنُ مِنَّا الوليدا[4]

(مِنَّا) بمعنى كذَّبنا، و(الملوكَ) نصب بـ(منَّا)، أي: كذَّبنا الملوك، وكذَّبنا الوليدَ، وهو ملتبِس بشبه الجملة (مِنَّا)، تقول: (مِنَّا الأرضُ ومنكمُ البِذَارُ).

وقول آخر:

مِنْ سعيدَ بنَ دَعْلَجٍ يا ابنَ هندٍ تَنجُ من كيدهِ ومِنْ مسعودا[5]

---

(1) ينظر: الإفصاح: 164، الانتخاب: 36.

(2) ينظر: الإفصاح: 301، الانتخاب: 60.

(3) ينظر: الانتخاب: 60.

(4) ينظر: الإفصاح: 164، الانتخاب: 36.

(5) ينظر: الإفصاح: 171، الانتخاب: 38.

(مِن) هنا بمعنى أكذب، في الموضِعين، و(سعيداً ومسعوداً) مفعولاهما. (وتَنجُ) جواب الشرط.

وتجد البيت الذي أورده ابن جنّي، وهو قولُ الشاعر:

وما جَلْسُ أبكارٍ أطاعَ لسرحِها جَنَى ثمرٍ بالواديين وَشَوْعُ[1]

و(شُوع) تناوَبَ على لفظِهِ معنيَانُ، وذلك لوجود الواو واحتمالها معنيين متباينين على أنها جزء من بنية الكلمة، أو أنها حرف عطف، وهذا من المماثلة في الرسم الإملائي، والتباس وظيفة الواو ونوعها في السياق، مما يترتب على ذلك إعراب (وشوع) على وجهين، أحدهما: صفة (لجنى ثَمَرٍ الواديين) حيث تعني (وشوع) هنا (كثير)، وثانيهما أنَّ الواو واو العطفِ، و(الشَّوْع) ضربٌ من النَّبت، فيكون (شوع) معطوفاً على (جنى ثَمَرٍ بالواديين)[2].

ومِمَّا التَبَس لفظُه بمعنى آخر للمماثلة الإملائية الكتابية، قول بعض الملغزين:

إنَّ هندُ المليحةُ الحسناءَ وأيَ من أتَبعَتْ بِوَعْدٍ وفاءَ[3]

فـــ(إنَّ) على ظاهر التركيب الجملي حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد وينصب الاسم الذي يليه، لكن الحركة الإعرابية خالفت الباب النحوي كما ورد في كلام العرب الفصيح.

لذا فإنَّ تفسير الرفع بعدِّ (إنَّ) فعلَ أمر للمؤنث مسند إلى ياء المخاطبة ومؤكد بالنون الثقيلة.

وفعل الأمر منه: (إ) نحو: (فِ) و (عِ) من (وفى ووعى). والفعل المضارع (يَوْئِي)، حيث سقطت الواو، كما قالوا في: يَوْزِن: (يَزِن)، ويَوْعِد (يَعِدْ) فيما اعتلَّت فاؤه، وحذفت (الواو) هنا استثقالاً لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، ثم جِيء بنون التوكيد الثقيلة، فقلت: (إنَّ يا هندُ) كقولك: عِدِنَّ واضربِنَّ، و(هندُ): منادى مبني على الضم محذوف حرف النداء[4]، كقوله تعالى: (يوسفُ أعرِض عن هذا)[5].

---

[1] ينظر: الخصائص: 171/3.

[2] ينظر: الخصائص، 172/3، والشاعر هو: الطرماح بن حكيم.

[3] ينظر: الإفصاح: 64، الانتخاب: 19.

[4] ينظر: الإفصاح: 65.

[5] سورة يوسف: 29.

وقد أشار إلى ذلك الدكتور عبد الفتاح الحموز في قوله: "ومنه أنَّ للحرفِ في العربية معاني كثيرةً مختلفة حملاً على التركيب اللُّغوي، الذي يكون فيه هذا الحرف عاملاً أو غيْرَ عاملٍ، ولعلَّ ذلك يبدو بيِّنا في مثل قولِنا: إنَّ محمدٌ كريمٌ، على أنَّ (إنَّ) بمعنى: نَعَمْ، فلولا الضبطُ لالتبَس حرفُ الجواب بحرف التوكيد الناسخ، والقولُ نفسه في (لا) النافية للجنس و(لا) النافية للوحدة، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي لا بُدَّ من الضبط فيها ليتحقق أمنُ اللَّبْس"[1].

---

[1] "مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، 1987 م: 38.

الفصل الثالث

المرفوعات

تتناول هذه الفصول الثلاثة الآتية، وأولها: (فصل المرفوعات)، التحليل النَّحوي، وتفسير ظهور الحركة الإعرابية المخالفة للأصول النحوية ومقتضى النظام الإعرابيّ، وهو ما يدخل في باب الإشكال الإعرابي أو الإلغاز للحركة الإعرابية لكلمة ما في التركيب اللغوي الذي تمثله بعض أبيات شواهد النحو في زمن الاحتجاج اللغوي، وأبيات مشكلة في الإعراب نظمت بعد فترة الاحتجاج.

ويأتي فصل المرفوعات ليعالج الحركة الإعرابية الطارئة لكلمة معينة موقعها الوظيفي والإعرابي ينبغي ألاَّ تكون مرفوعة وعلامة رفعها الضمة، فعلى الظاهر أنْ تكون مجرورةً أو منصوبةً، مما يتطلب رجع النَّظَر في تسويغ وجود هذه الحركة المخالفة على هذه الكلمة بالتحليل وإعادة ترتيب الكلام، أو بالتقديم والتأخير بين عناصر التركيب، والتنبه إلى وسائل الإلغاز أو الإشكال التي عمد إليها بعض النحويين أو رواة الشعر لإشكال الحركة.

ثم بعد هذا التحليل تتبدى صحة وجود هذه الحركة الإعرابية (الرفع) التي تبدو للوهلة الأولى من باب الخطأ النَّحْوي، لهذا يتحقق أَمنُ اللَّبْس للحركة الإعرابية بإعمال الذهن، والحزر والتخمين والتأويل، لما يكثر في هذه التراكيب الشعرية من الفصل بين العامل والمعمول، والتقديم والتأخير.

وعلى هذا يجري فصل المنصوبات، حيث ينبغي أن تكون الحالة الإعرابية لكلمة معينة داخل التركيب مرفوعة أو مجرورة، بيد أنها تبدو في باب النَّصب وهو الصَّواب الذي يتوارى عن القارئ.

وأسوق المثال الآتي للتمهيد لفصل المنصوبات مثلاً، وهو من قول المتأخرين:

ركبتُ على جوادٍ حين نادَوا وما إن كان لي إذ ذاك سرجا[1]

---

[1] انظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقي (ت: 478هـ)، ص133-134.

الوجه في إعراب (سرجا) أن يكون مرفوعاً خبراً لـ(كان)، ولكن النصب هنا على أن (سرجا) مفعول (ركب)، أي: ركبت سرجاً على جواد حين نادوا، وما إن كان لي إذ ذاك.

1.3 المبتدأ والخبر

قال سيبويه في باب الإسناد: "هذا باب المسندِ والمسندِ إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلّمْ منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوك: وهذا أخوك، ومثل ذلك قولُك: يذهب عبدُ اللهِ..."[1].

ويجمع معظم النحاة على أنَّ المبتدأ هو: "الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به، فالاسم يشمل الصَّريحَ والمؤوّل نحو: "وأنْ تصوموا خير لكم"[2]، والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان، وغير الزائدة لإدخال نحو:(بحسبك درهمٌ)، و"هل من خالق غيرُ الله"[3]، ومخبراً عنه أو وصفاً مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب، ورافعاً لمستغنى به يشملُ الفاعل، نحو: أقائمٌ الزيدان؟ ونائبه، نحو: أمضروبٌ العبدانِ.. أي المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر"[4].

أمَّا الخبرُ فهو الجزء المتمِّمُ الفائدة مع المبتدأ، غير الوصف الذي له مرفوع يغني عن الخبر[5] حيث يعدُّ الوصف المشتق المؤوّل بالفعل مبتدأ، ويكون الفاعل فاعلاً للوصف خبراً، وذلك في نحو قوله تعالى: "فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذين كفروا"[6] فـ(أبصار) فاعل سدَّ مسدّ الخبر.

---

(1) الكتاب: 23/1.

(2) سورة البقرة: 184.

(3) سورة فاطر: 3.

(4) شرح الأشموني: 188/1-189/ وينظر: التصريح: 154/1-155.

(5) شرح الأشموني: 189/1، 194-195.

(6) سورة الأنبياء: 97.

أمَّا القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرتفِع بالابتداءِ[1].

وقد عرض ابن الأنباريّ (ت: 577هـ) الآراء المتعارضة واقترح رأياً وسطاً بقوله: "والتحقيق فيه عندي أنْ يقال: إنَّ الابتداءَ هو العاملُ في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفكُّ عنه، ورتبتُه أن لا يقع إلاَّ بعدَهُ، فالابتداءُ يعملُ في الخبر عند وجود المبتدأ لا بهِ"[2].

ويحاول ابن الأنباريّ الإقناع برأيه بتشبيه الأثَر الإعرابيِّ بالأثَرِ الماديِّ، فقال: "كما أنَّ النَّارَ تسخِّنُ الماء بواسطة القِدْرِ والحطب، فالتسخينُ إنَّما حصل عند وجودهما لا بهما؛ لأنَّ التسخينَ إنَّما حصل بالنَّارِ وحدَها، فكذلك ها هنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلاَّ أنَّه عامل معه لأنه اسم، والأصل في الأسماءِ أن لا تعمل"[3].

قال الشاعر على التقديم والتأخير للمبتدأ والخبر:

إلى اللهِ ربِّي قد رجَعْتُ تنصُّلاً ليغفِرَ ما قدَّمتُ ربُّ المعارجُ[4]

فـ(المعارجُ) رفع بالابتداء مؤخر، والخبر(إلى الله ربِّي)، وأصل الكلام: المعارجُ إلى اللهِ ربِّي، ثم استأنف، فقال: قد رجعْتُ تنصُّلاً ليغفِرَ لي ما قدَّمتُ ربِّي، وقد حذف الياء وأبقى الكسرة تدلّ عليها؛ ذلك "لكثرة النداء في كلامهم... إذ حذفوا ما هو أقلُّ اعتلالاً في النداء، وذلك قولك: يا قومِ لا بأسَ عليكُم، وقال الله جلَّ ثناؤه: "يا عبادِ فاتَّقونِ"[5]، وقال آخر:

وما زيدٍ وإنْ أبطأ علينا لـه زاداً بمانِعِنا النُّقَاخُ

ستأتينا الجفانُ مكلَّلاتٍ بها الودكُ المذابُ علا المِخاخُ[6]

---

(1) ينظر: الإنصاف: 1/44-46.

(2) الإنصاف: 1/46-47.

(3) المصدر نفسه: 1/46-47.

(4) ينظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقي: 136.

(5) سورة الزمر: 16.

(6) الإفصاح: 155. والنُّقَاخُ: الماء العذب الصافي.

يريد:(وماءُ زيدٍ) بالرَّفع على الابتداء، وقصرَ الممدود ضرورةً للإلغاز الإعرابي، و(النُّقَاخُ) خبر المبتدأ مرفوع.

والأصل: وماءُ زيدٍ النُّقَاخُ، و(إنْ) بمعنى (ما) النافية، كقوله تعالى: "وإنْ من شيءٍ إلاَّ عندنا خزائنه"[1]، أي: وما من شيء، وترتيب البيت الأول: وماءُ زيدٍ النُّقاخُ، وما أبطأ علينا بمانعنا له زاداً، أي أنه مع إبطائه ليس بمانعاً زاداً له.

وترِد (إنْ) بمعنى (ما) للنفي وأحياناً للتوكيد، ومن ثَمَّ اصطلح العَربُ على إلحاق اللام لتمييز المؤكِّدة من النَّافية، كقول عاتكة بنت زيد، ترثي زوجها الزُّبير بن العوَّام وتدعو على عمرو بن جرموز قاتلِه:

شَلَّت يَمينُكَ، إنْ قَتَلْت لَمُسْلِماً حَلَّتْ، عليكَ، عقوبةُ المُتَعمِّدِ[2]

أي: ما قَتَلْت إلاَّ مسلماً، وقوله تعالى: "وإنْ كانت لكبيرةً"[3]، والتقدير عند الكوفيين: ما كانت إلاَّ كبيرةً[4]، وقوله تعالى: "إنْ كان وعدُ ربِّنا لمفعولا"[5]، وقد جاء معنى التوكيد واضحاً بالفخر والاعتزاز في قول الطِّرِمَّاحِ خالياً من هذه اللام، حيث قال:

أنا ابنُ أباةُ الضَّيم من آلِ مَالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كِرامَ المعادِنِ[6]

أمَّا (المخاخُ) في البيت الثاني فهي مبتدأ مؤخر، وقوله: (بها الودكُ المذابُ علا) خبر مقدَّم، وعلا بمعنى: علاها، والهاء تعود إلى المِخاخ، والتقدير: المخاخُ لا الودكُ المذابُ علاها.

وقال آخر:

جفا وصلي الحبيبُ على اطِّرادٍ وكانَ جفاؤه وصلي شذوذُ[7]

---

(1) سورة الحجر: 21.

(2) شرح ابن عقيل: 382/1، شرح أبيات المغني: 90/1، والإنصاف: 640/2.

(3) سورة البقرة: 143.

(4) ينظر: شرح المفصل: 26/9.

(5) سورة الإسراء: 108، أي: ما كان وعد ربنا إلا مفعولاً.

(6) ينظر: ديوان الطرماح: 512.

(7) الإفصاح: 179، وهي قصيدة: أولها: أتيتك من جفائك أستعيدُ.

فـ(جفـاؤه) مبتدأ، و(شذوذُ) خبر، وفي (كان) ضمير يعود إلى (الحبيبُ) هو اسمها، والجملة خبر في موضع نصب، والتقدير: كان الحبيبُ جفاؤه الوصل لي شذوذُ، وقال شاعر آخر:

كُـلِّ أُنَـاسٍ عنـدنـا زادَهـم وكـلَّ يـومٍ رغِـدٍ رِزقَـهُ[1]

في (كُلِّ) في الموضعين فعل أمر من (أكل يأكل)، فقد أدغم لام (كل) لسكونها في لام الجرّ فشدَّد وكسر، ويريد على الأصل: كُلْ لأناسٍ عندنا زادُهم، فـ(أُنَـاسٍ) جرٌّ باللامِ، أمَّا الرَّفع في قوله: كُلْ لَيومٌ، فاللام للتأكيد، وفي الكلام معنى القسم كقوله تعالى: "إنَّه على رجعه لقادرٌ"، فاللام لام التوكيد، وفيها معنى القسم، أي: إنَّه على رجعِه والله لقادرٌ، و(ليومٌ) خبر مبتدأ محذوف، واللام منقولة إليه من المبتدأ[2]، والتقدير: لهذا يومٌ رغدٌ، فحذف المبتدأ ونقل اللام إلى الخبر.

واللام تدخل على المبتدأ وحقّها الصَّدارة، وهي من مسوِّغات الابتداء بالنكرة نحو: "لَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ"[3]، وكذلك تقترن اللام بخبر (إنَّ)، نحو قوله تعالى: "وإنَّك لعلى خُلُقٍ عظيم"[4]، وقولك: إنَّ زيداً لقائمٌ.

قال سيبويه: "واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لَذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منكَ، لمَّا خفَّفها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خفَّفها، وألزمها اللامَ لئلاَّ تلتبسَ بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها"[5].

ومثل ذلك: "إنْ كلُّ نَفْسٍ لَما عليها حافظٌ"[6]، إنَّما هي (لعليها) حافظ، "واللام حقُّها أنْ تدخُلَ على أول الكلام، لأنَّ لها صدر الكلام، فحقُّها أنْ تدخُلَ على (إنَّ) نحو:(لأنَّ زيداً قائمٌ) لكن لمَّا كانت اللام للتأكيد وإنَّ للتأكيد، كرهوا الجمعَ بين

---

(1) الإفصاح: 306.

(2) المصدر نفسه: 307، سورة الطارق.

(3) سورة البقرة: 221.

(4) سورة القلم: 4.

(5) الكتاب: 139/2.

(6) شرح ابن عقيل: 363/2.

حرفين بمعنى واحد، فأخَّروا اللام إلى الخبر، ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات (إنَّ)، فلا تقول:لعلَّ زيداً لقائمٌ..." [1].

2.3 حذف الخبر أو تقديمه

وضع النحاة تحديداً للخبر يقتضي أنه الجزء المتمّم الفائدة مع المبتدأ، غير الوصف الذي له مرفوع يغني عن الخبر[2]، ويحذف الخبر في المواضع الآتية:

أولاً: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد (لولا)، نحو:(لولا زيدٌ لأتيتُكَ)، والتقدير: (لولا زيدٌ موجودٌ لأتيتك)، فامتنع الإتيانُ لوجود زيد، ونحو قول جرير:

لولا الحياءُ لهاجني استعبــارُ ولــزرتُ قبركِ والحبيبُ يُزار[3]

وقوله تعالى: "ثم تولَّيتم من بعدِ ذلك فلولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين"[4]، فالخبر محذوف عند جمهور البصريين، وقد يذكر الخبر شذوذاً، نحو:

لولا أبوكَ ولولا قبلَــهُ عمــرٌ ألقَــتْ إليك مَعَــدٌّ بالمقاليــدِ[5]

فــ(عمر): مبتدأ، وقبله: خبر مع أنه واجب الحذف، وتوجيه آخر وهو أنَّ (قبله) ظرف متعلق بمحذوف حال، والخبر محذوف، وعلى هذا فلا شاهد على وجود الخبر[6].

ثانياً: أنْ يكون المبتدأ نصاً في اليمين، نحو:(لعمرُك لأفعلنَّ)، والتقدير: لَعمرُك قسمي، فــ(عمرك): مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به، ونحو قوله تعالى: "لعمرك إنَّهم لفي سكرتهم يعمهون"[7].

ثالثاً: أن يقع بعد المبتدأ واو بمعنى المعيَّة، نحو:(كُلُّ رجلٍ وضيعتُه)، فــ(كُلُّ): مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: كلُّ رجُلٍ وضيعتُه مقترنانِ[8].

---

(1) ينظر: شرح الأشموني: 189/1.

(2) مغني اللبيب: 273/1، همع الهوامع: 41/1.

(3) ديوانه: 199.

(4) سورة البقرة: 64.

(5) شرح ابن عقيل: 284/1.

(6) ينظر: نفسه: 249/1.

(7) سورة الحجر: 72.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل: 253/1.

رابعاً: أنْ يكون المبتدأ مصدراً صريحاً عاملاً في اسم مفسِّر لضمير ذي حالٍ بعده، ولا تصلح هذه الحال أنْ تكون خبراً عن ذلك المبتدأ، فيُعدُّ الحال سادّاً مسدّ الخبر، كقولك: (عوني المسكين محتاجاً)، وأصل الجملة: عوني المسكين إذا كان محتاجاً، و(محتاجاً) في الجملة الأصلية حال عن فاعل (كان) التامة، ثم حذفت جملة (كان) مع الظرف والفاعل دون حذف الحال، وهي مع ذلك لا تصلحُ خبراً عن المبتدأ المصْدر، فيحذف الخبرُ وجوباً لسدِّ الحال مسدَّه[1]، ومثله: (أكثرُ شُرْبي السَّويقَ ملتوتاً).

ويرد حذف الخبر في أمثال العرب، في قولهم: (عشبٌ ولا بعيرٌ)[2] أي: هذا عشبٌ ولا بعيرٌ يرعاهُ، فحذف الخبر: (يرعاه)، وقولهم: (أمرُ مبكياتِك لا أمرَ مضحكاتِك)، أي: أمرُ مبكياتِك أُولى بالقبول والاتِّباع من غيره، وفي رواية (أمرَ مبكياتِك) بالنَّصب على تقدير فعل عامل، أي: الزمي أمرَ مبكياتِك[3].

ومما جاء مرفوعاً مبتدأ مؤخَّر وظاهرُه يقتضي الجرَّ، قول الشاعر الملغِز:

بالغَـرامُ الذي يُـذيبُ بلاهَا ربِّهـا ذا دعاءَ صـبٌّ كئيبـاً[4]

يريد: بِي الغرامُ؛ حيث حذف الياء لالتقاء الساكنين ووصل الباء بـ(الغرام) خطّاً للإلغاز، و(بي): خبر مقدَّم، والغرام: مبتدأ مخَّر، و(ربِّ): يريد (ربّي)، فحذف الياء لكثرة الاستعمال من اسم الباري سبحانه في النداء في قولهم: يا ربِّ.

قال سيبويه: " اعلم أنَّ ياءَ الإضافة لا تثبُتْ مع النِّداء كما لم يثبت التنوينُ في المفرد لأنَّ ياءَ الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين، لأنَّها بدلٌ من التنوين... وصار حذفُها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيثُ استغَنَوْا بالكسرة عن الياء، ولم يكونوا ليُثْبِتوا حذْفَها إلاَّ في النداءِ ولم يكُنْ لَبْسٌ في كلامهم لحذفها فكانت الياء حقيقةً بذلك لما ذكرتُ لك، إذ حذفوا ما هو أقلُّ اعتلالاً في النداء، وذلك قولُك: يا قومِ لا بأسَ

---

[1] ينظر: شرح الأشموني: 1/218-220.

[2] الحذف في المثل العربي: 42، عن مجمع الأمثال: 2/18، رقم 2439.

[3] نفسه: 46، عن مجمع الأمثال: 1/30، رقم 116.

[4] ينظر: الإفصاح: 88، 89.

عليكم، وقال الله جلَّ ثناؤه: "يا عبادِ فاتّقونِ"، وبعض العرب يقول: يا ربُّ اغْفِرْ لي، ويا قومُ لا تفعلوا، وثبات الياءِ فيما زعم يونسُ في الأسماء"[1].

ووصل الشاعر (ربٍّ) بـــ(ها) التي هي حرف للتنبيه، و(ذا) اسم إشارة والأصل: ربٍّ هذا دعاءَ صبٍّ كئيباً، ومن ذلك ما أنشده أبو عثمان المازنيّ (ت: 249هـــ):

وفي الحَيِّ لو يَدْرونَ قومٌ تنَبَّلُوا وكانوا قديماً يخدمونَ المخابِزُ
فَهُم مَقْتَوُونَ بيْنَـنَـا كلَّ ساعةٍ يريدونَ مِنَّا مَا اخْتَبَزْنا جَوائِزُ[2]

في رفع (المخابزُ) إشكال إعرابيّ، والظاهر يقتضي نصبه بـــ(يخدمون)، أي: يخدمونَ المخابِزَ بنزع حرف الجر(في).

والقول في رفع (المخابزُ) هو الابتداء، و(وفي الحَيِّ) خبر مقدَّم، كقولنا: (في الدَّارِ رَجُلٌ)، و(عِنْدَ زيدٍ نَمِرَةٌ)، والأصل في الكلام: وفي الحَيِّ لو يَدْرونَ قومٌ ماتوا، وكانوا قديماً يخدمونَ، ويُعرب (جَوائِزُ) وهو جمع جائز أي: مارّ، صفة لـــ(مَقْتَوُونَ)[3]، ويجوز التقدير: المخابزُ في الحيِّ لو يري قومٌ ماتوا وكانوا قديماً يخدمون، فهم مقتوون جوائز بيننا كل ساعة يريدون ما اختبزنا.

وقولُه: (لو يَدْرونَ قومٌ) جرى على كلام من يقول: (أكلوني البراغيث)، وهي لهجة تُنْسب إلى قبيلة الحارث بن كعب، قال سيبويه: "واعلم أنَّ من العربِ من يقول: ضربونِي قومُك، وضربانِي أخواك، فشبّهوا هذا بالتَّاءِ التي يُظهرونَها في (قالت فُلانةُ)، وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنَّثِ، وهي قليلة، قال الشاعر، وهو الفرزدق:

---

(1) الكتاب: 209/2.

(2) الإفصاح: 226، وتنبّلوا: ماتوا، وأصله للإبل: نقول: نفضتِ الدابّة وتنبّلَ الجمل، ومات الإنسان.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 217/1، خدمة الملوك، والنسبة إليه: مَقْتَوِيٌّ، وجمعهُ منسوباً تحذف ياء النسبة على غير قياس، وكان القياسُ (مَقْتَيْنَ)؛ لأنه من (القَتْوِ)، كالمصطفَيْنَ، قال الشاعر عمرو بن كلثوم:

مَتَى لأمّكَ كُنَّا مَقْتَوِينَا (في شرح المعلقات للزوزني: 163).

ينظر لسان العرب: 169/15، 170، تقول: رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين كله سواء وكذلك المرأة والنساء.

ولكِـــنْ دِيَـــافـــيٌّ أبُـــوهُ وأمُّـــهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقاربُهْ[1]

ففي (يَعْصِرْنَ) ضمير (أقاربُهْ) الفاعل، وأتى به مؤنثاً للأقارب؛ لأنه أراد الجماعات، وهي لغة عند بعض العرب قليلة يلحقون الفعل بعلامة التثنية إذا أسْنِد إلى الفاعل المثنى، وكذلك الفاعل الجمع، كقولهم: انطلق الرَّجُلُ، انطلقا الرَّجلانِ، وقد وردت هذه اللغة في القرآن الكريم، قال تعالى: "وأسرُّوا النَّجْـــوى الذيـــن ظلمُـــوا"[2]، فالواو في (أسرُّوا) علامة جمع للفاعل، قال سيبويه: "وأمَّا قوله جلَّ ثناؤه: "وأسرُّوا النَّجْوى الذين ظلمُوا" فإنَّما يجيء على البَدَل، وكأنه قال: انْطَلَقُوا، فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان، فقوله جلَّ وعزَّ: "وأسرُّوا النَّجْوى الذين ظلمُوا" على هذا فيما زعم يونُسُ"[3]، وأرى أنَّ هذا التركيب هو للعناية والاهتمام، وكذلك فيما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم، قوله: "يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ باللَّيلِ وملائكةٌ بالنَّهار"[4]، وقد أطلق ابن مالك على هذه اللغة لغة (يتعاقبونَ فيكم)، فالواو على أحد التأويلات ليست ضميراً، بل هي علامة الجمع، أو أنَّ الاسم بدل من الواو التي وقعت فاعلاً، وقيل: إنَّ هذا الحديث فيه حذف، وأنَّ تكملته في رواية أخرى في مُسْند أحمد: "الملائكةُ يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ باللَّيلِ وملائكةٌ بالنَّهار..."[5].

وقد ذهب بعض النحويين إلى أنْ: "جعلوا هذه العلامة ضميراً، على أنَّ ما بعدها بَدَلٌ، أو مبتدأ، والجملة السابقة خبَرٌ"[6].

وقد ورد حذف الخبر في أبيات الإشكال الإعرابي، وهو قول الشاعر:

وقالوا: ترابيّ ؟ فقلتُ: صدقتُم أبي من ترابٍ خَلْقَهُ الله آدما

---

(1) الكتاب: 40/2، وديافٍ: قرية بالشام، والسَّليط: الزَّيت، ويقال: هو دُهن السِّمسم، وهنا هو الزيت، خاصّة؛ لأن الشام كثيرة الزيتون.

(2) سورة الأنبياء: 3.

(3) الكتاب: 41/2.

(4) صحيح البخاري: الحديث رقم 522، وصحيح مسلم: باب 37: 439/1.

(5) مسند أحمد: الحديث رقم 7772.

(6) همع الهوامع: 257/2.

أي: ترابيّ أنت، و(خَلَقَهُ الله): خبر المبتدأ (أبي)، ويكون كقولك: زيدٌ ضربَه عمرو، فالفعل قد اشتغل بضميره فعمل فيه وارتفع (زيدٌ) على الابتداء كما ارتفع (أبي) على الابتداء.

والثاني على نصب (أبي) بإضمار فعل متقدم دلَّ عليه هذا المذكور، فكأنَّه قال: خَلَقَ أبي من ترابٍ، خَلَقَهُ اللهُ، ثم حذف الأول لدلالة الثاني عليه، ولا يكون منصوباً بهذا الظاهر، لأنه قد عمِل في الضمير ولا يعمل في غيره، فلا يتعدَّى إلاَّ إلى مفعول واحد[1].

قال سيبويه: " وإنْ شئت قلت:(زيداً ضربتُهُ)، وإنَّما نصبُهُ على إضمار فعلٍ هذا يفسره، كأنَّك قلت:(ضربتُ زيداً ضربتُهُ، إلاَّ أنَّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم ها هنا مبنيٌّ على هذا المُضمر"[2].

3.3 الفصل بين المبتدأ والخبر

وممّا جاء من الأبيات ما أُلغز إعرابُه، قول الشاعر كناز بن نُفَيْع من شعراء تميم يخاطب جريراً، وقد أنشده أبو علي الفارسيّ:

هما حينَ يسعى المرءُ مسعاةَ أهلهِ أناخا فشدّا كالعقالُ المؤرَّبُ[3]

فقد رفع الشاعر (العقالُ) وحقه الجر بكاف التشبيه على الظاهر، لكنَّ الكاف هنا متصلة بالأصل بـــ(شدّا) أيْ: شدَّاك، بمعنى: عقَلاك، و(العقالُ): خبر المبتدأ (هُما) أيْ: هُما العقالُ المؤرَّبُ ، وترتيب الكلام: هُما العقالُ المؤرَّبُ.

وقد فصل بين المبتدأ والخبر بقوله: أناخا فشدَّاك توكيداً للمعنى الذي يريد الشاعر إبلاغُه في الهجاء بالقُصور عن الهمة العالية وبلوغ المجد.

---

(1) ينظر: الإفصاح: 352. ثم يبني الفارقي كلامه بقوله: " ولأنَّنا لو ارتضيناه بهذا الظاهر لم يَجُزِ النَّصب في قولهم: (زيداً مررتُ به)، لأنَّ الفعل متعدٍ بحرف جر، فكان يجب أن يكون مجروراً، وهذا مذهب أصحابنا" يقصد البصريين، ويقول في 83/1 : " وإنْ شئت قلت: زيداً مررتُ به، تريد أنْ تفسّر به مضمراً، كأنك قلت إذا مثّلت ذلك: جعلت زيداً على طريقي مررتُ بهِ، ولكنك لا تظهر هذا الأول لِما ذكرتُ لك" ينظر: الكتاب: 83/1 .

(2) الكتاب: 81/1.

(3) ينظر: الإفصاح: 91.

ومن أمثلة الفصل، قولنا: (أنت مثلُ الغيثِ) فيه معنى التشبيه ظاهر، ولو قلت: (أنت كمثلِ الغيثِ) كانت الكاف تحقيقاً وتوثيقاً للمُراد، وفي هذا المعنى للفصل، نجد (أنْ) زائدة بين الكاف ومجرورها، في قول عَلْباء بن أرقم اليَشْكُريّ، وهو يَتغزّل بزوجته:

فَيَوْمَاً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وَارقِ السَّلَمِ[1]

ففي إعراب (ظبيةٍ) بالجرّ، فعلى تقدير: كظَبيةٍ، و(أَنْ) زائدة، وبالرفع فـ(ظبيةٌ) خبر، مع حذف الاسم وتخفيف (كأنَّ)، والتقدير: كأنَّها ظبيةٌ، أمَّا روايةُ النَّصب، فـ(كأنَّ) مخفَّفةٌ من الثقيلة عاملة، و(ظبيةً) اسم(كأنْ)، وجملة (تَعْطُو) صفة، وخبر (كأنْ) محذوف، والتقدير: كأنْ ظبيةً عاطيةً إلى وَارقِ السَّلَمِ هذهِ المرأةُ، وذلك تشبيهاً بالفعل إذا حُذِفَ وعَمِلَ، نحو:(لم يَكُ زيدٌ منطلقاً)[2].

والفصل كثيرٌ في أشعار العرب الفصيحة، وله جانب بلاغيّ معنويّ يؤكِّد المعنى ويوثِّقهُ، كقول النابغة الذبياني:

قالَتْ بَنُو عامرٍ خالُوا بَنِي أَسَدٍ يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَّاراً لأَقوامِ[3]

إنَّما يريد: يا بؤس الحربِ، فاللامُ فصلتْ بين المضاف (بُؤْسَ) والمضاف إليه (الْحَرْبِ) تأكيداً للإضافة، ولولا إرادةُ الإضافة لكان القولُ: (يا بؤساً) منوناً، فلفظ (الْحَرْبِ) مجرور بكل من الإضافة واللام.

4.3 مجيء (كان) تامة

في قول الشاعر:

لا تبـادِرْ برحلـةٍ وانـتـزاحٍ لسـت تـدري متى يكون المماتا

---

(1) ينظر: الكتاب: 281/1 . الإنصاف: 202/1 . همع الهوامع: 143/1 . شرح الأشموني: 293/1،مغني اللبيب: 32 .العاطية: التي تتناول أغصان أطراف الشَّجر مُرتَعةً، والوارق بمعنى المورِقُ وفعله: أورق، والسَّلَمُ: ضربٌ من الشجر.

(2) ينظر: الإنصاف: 202/1، تحصيل عين الذهب: 285.

(3) ينظر: الكتاب: 207/2، شرح المفصل: 76/3-68، الإنصاف: 330/1، ديوانه: 220، والرواية الأخرى:

قالَتْ بَنُو عامرٍ بَنِي أَسَدٍ يا بُؤْسَ لِلْجَهلِ ضرَّاراً لأقوامِ

ومعنى خالُوا: قَاطِعوا، ونصبَ (ضَرَّاراً) على الحال من الجَهْلِ.

واحـــــذَرِ اللهُ إنَّــه لــك راعٍ وتــأيَّــد لكــلِّ جمعٍ شــتــاتــا[1]

فقد نصب (المماتا) والظاهر يقتضي رفعه، ولكن وافق النصب ذلك لأنه على التقديم والتأخير، يريد: لست تدري الممات متى يكون، ففي يكون فاعل من الممات، و(كان) تامة، كأنه قال: متى يحدثُ الممات، وذلك على حدِّ قول الشاعر الرّبيع الفَزَارِيِّ:

إذا كــانَ الشّتاءُ فــأدْفِئُــونِــي فــإنَّ الشيخَ يُــهْرِمُهُ الشِّتَــاءُ[2]

حيث جاءت (كان) تامة لاكتفائها بالفاعل، فلا تحتاج إلى اسم أو خبر، ومثلُ قوله تعالى: "فلولا كانتْ قريةٌ آمَنَتْ فنفعها إيمانُها إلاَّ قَوْمَ يونسَ..."[3]، فـ(قريةٌ) بالرَّفع فاعل، و(كان) هنا تامة، و(آمنَتْ) صفة لِـ(قرية)[4].

5.3 مجيءُ (كان) زائدةً بين الصِّفة والموصوف

وذلك على قول الفرزدق:

فكيــف إذَا رأيــتَ ديارَ قومٍ وجيــرانٍ لنَــا كانُــوا كــرامِ[5]

الظاهر في إعراب (كرام) ينبغي أن يكون منصوباً بـ(كانوا) لأنه خبر لـ(كان) وواو الجماعة المتصلة بها اسمُها، والتوجيه في جرِّ (كرامِ) أنَّها صفةٌ لـ(جيران)، والتقدير: وجيرانٍ لنا كرامٍ كانوا كذلك.

وقد ردَّ المبرِّدُ هذا التأويل وجعل قولَه: (لَنَا) خبراً لها[6]، وذهب الخليل وسيبويه إلى زيادتِها، لأنَّ قوله:(لنا) من صلة الجيران ولا يجوز أن يكون خبراً لـ(كان) إلاَّ أنْ يريدَ معنى المِلْكَ، ولا يصحُّ الملك ههنا لأنَّهم لم يكونوا مِلْكَاً، إنَّما كانوا لهم جِيرة، فالجِوارُ هو الخبرُ، و(لنا) تبيين له[7]، فهي إذاً زائدةٌ بين الصفة

---

(1) ينظر: الإفصاح: 119.

(2) ينظر: شذور الذهب: 354.

(3) سورة يونس: 89.

(4) ينظر: الدر المصون: 268/6.

(5) ينظر: الكتاب: 289/1، الإفصاح: 353، 354، شرح ابن عقيل: 289/1.

(6) ينظر: المقتضب: 116/4-117، الإفصاح: 354، خزانة الأدب: 37/4.

(7) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 523.

والموصوف، قال الأعلم: " الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيداً وتبييناً لمعنى المُلْك، والتقدير: جيرانٍ لنا كرامٍ كانوا كذلك"[1].

وقد شذَّت زيادتُها بين حرف الجر ومجروره، كقول الشاعر:

سَراةُ بَنِـــي أبي بَكْرٍ تَسَامَـــى عـــلَى كانَ المسوَّمَةِ العِرَابِ[2]

حيث زاد (كان) بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفَها لا يخلُّ بالمعنى.

6.3 مجيء (كان) مضمرةً مع بقاء اسمها وخبرها

جاء في شرح ابن عقيل أنَّ (كانَ) تُحْذَفُ بعد (أنِ) المصدرية ويعوَّض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها نحو: (أمَّا أنت بَرَّاً فاقترِبْ)، والأصل: (أنْ كنتَ بَرَّاً فاقترِبْ)، فحذفت (كانَ) فانفصل الضميرُ المتصل بها، فصار (أنْ أنت بَرَّاً) ثُمَّ أتى بـــ(ما) عِوَضاً عن (كانَ)، فصار (أنْ ما أنـــت بَـــرَّاً)، ثُمَّ أدغمت النون في الميم، فصار (أمَّا أنت بَرَّاً...)[3].

وفي هذا الباب يردُ قولُ الشاعر العبَّاس بن مِرْداس:

أبا خُـــرَاشَـــةَ أمَّا أنـــتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِيَ لمْ تَأْكلْهُمُ الضَّبُعُ[4]

فالظاهر في إعراب (ذا) أنْ يكون مرفوعاً بالواو لأنه خبر أي: ذو نَفَرٍ، ولكَّ قولك: أمَّا أنت ذا نفرٍ، فـــ(أمَّا) مركبةٌ من (أنْ) و(ما) والثانية عِوض من فعل محذوف (كان)، والتقدير: لأَنْ كنتَ ذا نفرٍ، ولمَّا حذِفَتْ (كانَ) صار الضميرُ المتصل منفصلاً[5].

ولعلَّ في هذا التقدير والتعليل ما يخالف ظاهر اللغة وأساليبها الفصيحة، ولا سيَّما أبيات الشعر زمن الاحتجاج اللُّغوي.

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل (الحاشية): 289/1، 290.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 291/1.

(3) شرح ابن عقيل: 297/1.

(4) ديوانه: 128، ينظر: الكتاب: 148/1 . الإقصاح: 288. الإنصاف: 71/1. همع الهوامع: 23/1 . والشاعر يهزأ بخُفَاف بن ندبة الذي يمُنُّ عليه بالحماية، قائلاً: نحنُ سلَمنا من الفناءِ لأنَّ قومكَ ذوو عِزَّةٍ ومنعة، والضَّبُع: السَّنَة الشديدة المجْدِبةُ.

(5) ينظر: الإنصاف: 71/1.

7.3 إضمار اسم (ليس)

وذلك في قول سُبَيْح بن رياح، ويُقال: رياحُ بن سُبَيْح:

إنَّ الفَـرَزْدَقَ صَـخْـرةٌ عـاديَّـةٌ طالتْ فليس تَنالُها الأوعالا[1]

نصب (الأوعالَ) بـ(طالتْ)، أي: طالتْ الصخرةُ الأوعالا، واسم ليس مضمر يعود إلى الأوعال، والأصل: تطولُ الصخرةُ ليست بعضُها الأوعالَ، وفي هذا يكمن نصب (الأوعالَ) والظاهر للوهلة الأولى رفع (الأوعال) بدلالة قوله: فليس أو فليست تنالُها الأوعالُ، والفعل هنا (طال) متعدٍّ ويكون لازماً أيضاً: وطال من قولك: طاولْتُهُ فطُلْتُهُ، أي: غَلَبْتُهُ أو عَلَوْتُهُ في الطُّول، والتقدير: طالتِ الأوعالَ فليس تنالُها، أي: علتْها فلا تصلُ إليها[2].

فهناك "الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة، وبحرف تارة أخرى مثل:(صَدَّ)، فهو فعلٌ متعدٍّ إذا كان بمعنى مَنَعَ أو صَرَفَ، وهو فعل متعدٍّ أيضاً إذا كان بمعنى هَجَر، وهو فعل لازمٌ إذا كان بمعنى أعرض، وقد ورد بالتَّعدّي واللُّزوم في الكلام الفصيح، قال سبحانه وتعالى: "وصدَّها ما كانت تعبدُ من دونِ اللهِ"[3]، أي: منعها وصرفها، وقال: "وزيَّن لهم الشيطان أعمالَهُم فصدَّهمْ عن السبيل"[4]، أي: صرفهم ومنعهم"[5].

وقال عمرو بن كُلْثوم:

صَـدَدْتِ الكـأس عنَّا أمَّ عمرو وكـانَ الكأس مُجرَاها اليميـنا[6]

"أي: منَعْتِ، أو صرفتِ، وقال تعالى: "الذين كفَروا وصدُّوا عن سبيل الله أضلَّ أعمالَهُم"[7]، والفعل هنا لازم.

---

(1) الإفصاح: 318، والأوعال: الجبال غير الشاهقة، الكتاب: 359/2، لسان العرب: (طول)، الإنصاف: 86/1

.

(2) ينظر: الإفصاح: 288.

(3) سورة النمل: 42.

(4) سورة النمل: 24.

(5) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 70.

(6) ينظر: الكتاب: 222/1.

(7) سورة محمد: 1.

ويأتي الفعل (رجَع) لازماً ومتعدياً، فنقول: رجع عن الشيء ورجَع إليه، ورجع فيه، وهو هنا فعل لازم بمعنى انصرف، ويكون متعدياً إذا كان بمعنى ارتدَّ، كقوله تعالى: "فرجعناكَ إلى أمِّكَ كي تَقَرَّ عينُها ولا تحزَنَ"[1]، أي: رَدَدْناك"[2].

فقول الشاعر: طالتِ الأوعالا أو على الأوعالِ متعدٍّ، ونقول: طالت الشجرةُ إذا نَمَتْ، فهو لازم، نحو: طابَ الخُبْزُ، ونزل المطرُ، وزكَا الثَّمرُ.

8.3 حذف الفاعل وإقامة نائب الفاعل (ما لم يُسَمَّ فاعله) مُقامه

جاء في تعريف الفاعل: "اعلم أنَّ الفاعل عبارةٌ عن اسم صريح، أو مؤولٍ به، أسنِدَ إليه فعلٌ، أو مؤولٌ به، مقدَّمٌ عليه بالأصالة: واقعاً منه، أو قائماً به"[3].

وجاء في شرح الأشموني: "الفاعلُ في عُرْفِ النحاةِ هو الاسمُ الذي أسنِدَ إليه فعلٌ تام أصليّ الصيغة أو مؤوّل به"[4]، "فأمَّا الفاعلُ فهو الاسمُ، المسندُ إليه فِعْلٌ، على طريقة فَعَلَ، أو شِبْهُهُ، وحكمه الرَّفع والمراد بالاسم: ما بشمَلُ الصَّريحَ، نحو: (قام زيدٌ)، والمؤوّل به، نحو: (يُعجبني أنْ تقومَ) أي: قيامُكَ... وخرج بقولنا (على طريقة فَعَلَ) ما أُسْنِدَ إليه فعل على طريقة فُعِلَ، وهو النائبُ عن الفاعل، نحو: (ضُرِبَ زيدٌ)"[5].

ويحذفُ الفاعلُ في مواضعَ، منها: "في الاستثناء المفرَّغ، نحو: ما قام إلاَّ هندٌ؛ لأنَّ ما بعدَ (إلاَّ) ليس الفاعل في الحقيقة، وإنَّما هو بدل من فاعل مقدَّر قبل (إلاَّ) وذلك المقدَّر هو المستثنى منه، والتقدير: ما قام أحدٌ إلاَّ هندٌ ويحذف في فاعل المصدر كقولِه تعالى: "أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة يتيماً ذا مقربةٍ"[6]، تقديره: أو إطعامه يتيماً، وفي باب النِّيابة أو الحذف للتعظيم في قوله تعالى: "وغِيضَ الماءُ

---

(1) سورة طه: 40.

(2) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 70-74.

(3) شرح قطر الندى: 168.

(4) شرح الأشموني: 2/42-43.

(5) شرح ابن عقيل: 2/74.

(6) سورة البلد: 14-15.

وقُضِي الأمرُ"[1]، فإنَّ في ذلك تعظيماً للفاعل وهو الله سبحانه وتعالى ــ الذي يأمر السماء والأرض من وراءِ حجاب فيُطاعُ"[2].

ومن حذف الفاعل في قولهم: (فتلقَّفها رجلٌ رجلٌ) فقد حمله الصبَّانُ على حذف الفاعل، وإقامة الحال مُقَامهُ مقدَّراً الأصل بتركيب (فتلقَّفــها الناسُ رجلاً رجلاً) أي: مُناوبين[3].

ومما جاء فيه حذف الفاعل على الإلغاز الإعرابيّ، قول الشاعر:

أُلْبِسْــتُ ثوبٌ وكان البردُ آلَمني فردَّ روحي بَعْد الهُلْك جِلبابا[4]

فاللهَ أحمــدُ لولاه لَمَــا ستَــرتْ جِلدي عن النَّاسِ أبْراداً وأثوابا

ففي (ثوبٌ) إشكال إعرابي يخرج عن القاعدة النحوية في رفع (ثوبٌ) والأصل هو النصب لأنه مفعول به ثانٍ لــ(أُلْبِسْــتُ) على الظاهر، والرفع هنا على إرادة النداء لاسم رجل (ثوبان) فهو مرخَّم، نحو: يا مروُ في مروان، ويا حارُ في حارثُ، ثُمَّ نوَّن مضطراً فترك الضمَّ للضرورة، وهذا خلاف قول الشاعر عبد الله بن الزِّبَعْرى:

عمرُو الَّذي هَشَمَ الثَّريــدَ لقومِــه ورجــالُ مكَّــةَ مُسْنِتُونَ عِجَــافُ

فقد حذف التنوين من (عمرُو) للضرورة[5].

وذهب إلى تنوين الضم وِفاقاً لقول الشاعر الأحوص الأنصاري:

ســلامُ اللهِ يــا مطــرٌ عليها ولَيْــسَ عليــك يــا مطــرُ السلامُ[6]

أمَّا مفعول (أُلْبِسْــتُ) فهو (جِلبابا): مفعول به ثانٍ منصوب، وذلك مثل قول الشاعر:

---

(1) سورة هود: 44.

(2) شرح قطر الندى: 170.

(3) ينظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: 2/43-44.

(4) الإفصاح: 96، وقد سبق شرح هذا البيت.

(5) ينظر: المقتضب: 2/312.

(6) المقتضب: 4/224.

حُمِّلتَ أمراً عظيماً، فاصطبرتَ له وقُمْـت فيـه بأمرِ اللهِ يا عُمَرا[1]

فـ(أمراً) مفعول به ثانٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، وعلى تقدير الفاعل يكون الكلام: أَلْبَس أو كسا زيدٌ عليَّاً جلباباً، وبالحذف: كُسِيَ عليٌّ جلباباً، كقولنا: أُعْطِي زيدٌ درهماً، فيكون ترتيب الكلام: أُلْبِسْتُ يا ثوبٌ جِلبابا وكانَ البرْدُ آلمني فردَّ روحي بعد الهُلْكِ، وفي ردّ ضمير فاعل من الجلباب[2].

9.3 إشكال إعراب (الفاعل) للفصل بينه وبين فعله بالكلام

وذلك في قول الشاعر:

تُسْـعِدُنَـا بالـمـزارِ طـارِقـةً هِنْـدُ ظَـلامـاً فَنَغْنَمُ الفُـرَصُ[3]

فـ(الفُرَصُ) بالرفع، والظاهر في إعرابها يقتضي النصب بالفعل (نغنم)، ولكن الرفع جاء مستقيماً لا يخالفُ القاعدة النحوية، والإعراب النَّحْويّ الصحيح، وتوجيه الرفع هو أنَّ (الفُرَصُ) فاعل لـ(تُسْـعِدُنَـا)، ففي البيت تقديم وتأخير، وترتيب ذلك أنْ نقول:(تُسْـعِدُنَـا الفُرَصُ بأنْ تزورنا هِنْـدُ طـارِقـةً في الظلام فَنَغْنَمُ الزيارة)[4].

---

(1) ينظر: شرح قطر الندى: 207، البيت لجرير في ديوانه: 736، ينظر: شرح التصريح: 164/2، أوضح المسالك: 9/4، شرح الأشموني: 442/2.

(2) ينظر: الإفصاح: 98، وقد أشار الفرّاءُ إلى أن (الجلباب) مؤنثة وتأتي بمعنى (الدِّرع) وذلك كما حكى الأصمعيّ عن أبي عمرو: "حكى الأصمعيّ عن أبي عمرة أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوبٌ. جاءته كتابي، فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟ قلت: فمل اللغوبُ؟ قال: الأحمقُ" ينظر: الخصائص: 416/2.

(3) الإفصاح: 264.

(4) ينظر: الإفصاح: 265.

10.3 وقوع اسم الفاعل الوصف المشتق موقع المبتدأ، وفاعله يكونُ سادّاً مسدَّ الخبر

يأتي المبتدأ أحياناً وصفاً مشتقاً مؤولاً بالفعل، ويكونُ الواقع فاعلاً للوصف خبراً[1]، ونحو ذلك قول الشاعر:

أقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا ؟ إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عيشُ من قَطَنَا[2]

حيث أتى بالوصف (قاطنٌ)، معتمداً على الاستفهام، وهو الهمزة، واكتفى بالفاعل الذي هو قوله:(قوم سلمى) عن خبر المبتدأ، فـ(قوم) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ونظير ذلك قول الشاعر:

أشافيةٌ بِزَوْرَتِها سِقَامي إذا ما أَقْفَرَتْ منها العِراصَا[3]

فيعرب (سِقَامي) فاعلاً سدَّ مسد الخبر، و(شافيةٌ) وصف مشتق في موضع الابتداء المعتمد على الاستفهام.

والتوجيه الآخر لـ(سِقَامي) مفعول به، بإضمار الفاعل في قوله: أشافيةٌ والتقدير: أشافيةٌ هندٌ سِقَامي بِزَوْرَتها العراصَ إذا ما أَقْفَرَتْ منها.

11.3 الرَّفعُ على الحكاية

قال ذو الرُّمَّة:

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثاً فقلت لِصَيْدحَ: انتجِعِي بِلاَلا[4]

الظاهر في إعراب (الناسُ) النصب بـ(سمعتُ)، وقد أشار الصبّانُ في حاشيتِهِ إلى أنَّ الأخفش جعل من باب ظنَّ وأخواتِها (سمع) المتعلقة بعين الخبر التي بعدها فعل دالّ على صوت، نحو:(سمعت زيداً يتكلَّم)، بخلاف (سمع) المتعلقة بمسموع، نحو: (سمعتُ كلاماً)[5]. "وجملة (الناسُ ينتجعون غيثاً) جملة محكيَّة واقعة موقع مفعول (سَمِعَ)، والأصل أن يكون (الناس) و(ينتجعون غيثاً) مفعول ثانٍ على

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/188-189.

(2) أوضح المسالك: 1/190. شرح الأشموني: 1/89، شرح التصريح: 1/157، شرح قطر الندى: 118.

(3) الإفصاح: 165، وإعراب (العراصا) في فصل المنصوبات.

(4) ديوان ذي الرمة: 429، ينظر: المقتضب: 4/10، شرح التصريح: 2/282، الإفصاح: 330.

(5) ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: 2/19.

مذهب أبي علي الفارسيِّ (ت: 377) الذي قيَّده بكونه صوتاً، أو يكون (الناسُ) مفعوله، والجملة الفعلية بعده في موضع نصب على الحال"[1].

أمَّا بالرَّفع لـ(الناس) فعلى الحكاية، أي: سمعتُ من يقول: الناسُ ينتجعون غـيثـاً، أي: يطلبون النَّجْعةَ، وهي مكان المطر إذا أجدبوا، ونحو ذلك قول الشاعر بِشْر بن أبي حازم:

وَجَـدْنـا في كتـابِ بَنِي تميـمٍ أحـقُّ الخَيْـلِ بالرَّكـضِ المُعَارُ[2]

والمعنى: وَجَدْنا في كتب وصاياهم هذا الكلام: (أحـقُّ الخَيْـلِ بالرَّكـضِ المُعَارُ) وتركَهُ محكيًّاً على لفظهِ.

وقد أطلق سيبويه على هذا الباب: (هذا باب الحكاية التي لا تغيَّر فيها الأسماءُ عن حالها في الكلام)، وقد أورد تفسيره للبيت السابق: "وذلك لأنه حكى (أحـقُّ الخَيْـلِ بالرَّكـضِ المُعَارُ) فكذلك هذه الضروبُ إذا كانت أسماءً، وكلُّ شيء عَمِل بعضه في بعض فهو على هذه الحال"[3].

12.3 إعراب الاسم فاعلاً حملاً على المعنى بوجود الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله ونائبه

قال الشاعر الحارثُ بن نُهَيْك:

لِيُبْـكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ ممَّا تُطِيحُ الطَّوائِـحُ[4]

والإشكال في توجيه إعراب (ضارعٌ) فعلى الظاهر يقتضي إعرابه حالاً لـ(يزيد)، ولكنْ هذا التوجيه يفسِد المعنى المُراد، إذ إنَّ (ضارعٌ) و(مُخْتَبِطٌ) فاعل

---

[1] معجم الأفعال التي تحذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم: 155 وما بعدها.

[2] ينظر: الكتاب: 327/3، تحصيل عين الذهب: 493.

[3] الكتاب: 327/3، 413/2، وينظر: حاشية الصبان: 93/4.

[4] ينظر: الكتاب: 288/1، ونُسِبَ إلى نهشل بن حري في: عشرة شعراء مقلون: 110، الإفصاح: 140، الانتخاب: 198، المقتضب:282/3، والضارع: الذليل الخاضع، والمختبط: الطالب المعروف، وأصل الاختباط ضرب الشجر للإبل ليسقط ورقها فتعلفه الإبل، ومعنى تطيح: تهلك.

بالمعنى؛ لأنَّه لما قال: لِيُبْــكَ، عَلِم أنَّ ثَمَّ باكياً يبكيه، فكأنه قال: لِيُبْــكِهِ ضارعٌ لِخُصُومَةٍ[1].

وقد أنكرَ المبرِّدُ أنْ يكون في هذا البيت ضرورة، لمجيء مثل هذا التركيب في القرآن الكريم، ذلك لأنَّ القرآن" إنَّما يُحْمل على أشرفِ المذاهب"[2]، ففي قراءة من قرأ: "زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ أولادِهِمْ شُرَكاؤُهم"[3]، لمَّا قال: قَتْلُ أولادِهِمْ، تَــمَّ الكلام، فقال: شُرَكاؤُهم على المعنى، لأنَّه عَلِم أنَّ للتزيين مُزَيِّناً، فالمعنى: زيَّنه شركاؤُهم[4].

ونظير ذلك بالحمل على المعنى، قول الشاعر رؤبة:

أسقى الإلهُ عُدُواتِ الــوادِي
وجَوْفَهُ كُــلَّ مُلِــثٍّ غــادِي
كُلُّ أَجَشَّ حــالــكِ السَّوادِ[5]

فقد رفع (كُلُّ أَجَشَّ) وحَمَلهُ على المعنى، لأنَّه لمَّا قال: أسقى الإلهُ عُدُواتِ أو جَنَبات الــوادِي كُــلَّ مُلِــثٍّ غــادٍ، عَلِمَ أنَّ ثَمَّ سحاباً يسقيها وهو(الأجش): السحاب الشديدُ صوتِ الرَّعد، فكأنَّه قال: سقاها كُلُّ أَجَشَّ[6]، "فحمل (كُلُّ أَجَشَّ) في رفعه على معنى (سقاها كُلُّ أَجَشَّ)[7].

---

(1) ينظر: الكتاب: 288/1، 366.

(2) الكامل: 39/3.

(3) سورة الأنعام: 137، ينظر: المحتسب في تبيين شواذ القراءات: 229/1.

(4) والبيت ضرورة عند أبي سعيد السيرافي في: ضرورة الشعر: 202، وعند القزاز القيرواني (ت: 412هـ) في: ما يجوز للشاعر في الضرورة: 187، واختياراً عند المبرد في: المقتضب: 281/3-282، وينظر: الإفصاح (الحاشية): 140، 141.

(5) ينظر: الكتاب: 289/1. الخصائص: 425/2. الإفصاح: 141.

(6) المُلِثّ من المطر: الدائم النزول، ومعنى أسقى جعل لها سُقْياً تقول: سقيتُك ماءً إذا ناولْتَهُ إيّاه يَشْرَبه، وأسقَيْتُكَ إذا جَعلْتَ له سُقْياً.

(7) الإفصاح: 141

ومن الحمل على المعنى في الإعراب ما ذهب إليه ابنُ جنِّي (ت: 392هـ) إلى أنْ يكونَ تقديرُ الإعرابِ على سَمْت تفسير المعنى على ما هو عليه، ويُصَحَّح طريق تقدير الإعراب[1].

لقد كان سيبويه يسأل الخليل عن إعراب الكلام فيجيبُه بحَسْب ما يقدِّرُ من معنى: " قلت أرأيتَ قولَهم يا زيدُ الطَّويلَ، علامَ نصبوا الطويل، قال: نُصِبَ لأنَّه صفةٌ لمنصوب، وقال: وإنْ شِئْتَ كان نَصْباً على: أعني"[2].

فكذا يجري البيت السابق على قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أنزل من السماءِ ماءً فتصبِحُ الأرضُ مُخْضَرَّةً..."[3]، وقد تنبَّه سيبويه إلى رفع قوله: (فتصبِحُ) والأصل النحوي هو النَّصب؛ ليجيبَ على ذلك الخليل، بقوله: "هذا واجبٌ، وهو تنبيه، كأنَّك قلت: أتسمعُ أنَّ الله أنزل من السماءِ ماءً فكان كذا كذا، وإنَّما خالفَ الواجبُ النَّفيَ، لأنَّك تنقضُ النَّفيَ إذا نَصَبْت وتغيَّر المعنى، يعني أنَّك تنفي الحديث وتوجبُ الإتيانَ، تقول: ما أتيتني قطُّ فَتُحدِّثَني إلاَّ بالشَّرِّ، فقد نفى الإتيانَ وزعمْتَ أنه كان"[4].

وقيل في رفع (فتصبِحُ) أنْ يكونَ الاستفهام (أَلَمْ) في معنى الخبر والتقدير: قد رأيت، أو أنْ يكون الرفع على الاستئناف، حيث أنَّ إصباحَ الأرضِ مخضرَّة هو ناتج عن نزول المطر، وليس برؤية إنزال المطر[5].

---

(1) ينظر: الخصائص: 284/1-285

(2) الكتاب: 303/1

(3) سورة الحج: 63

(4) الكتاب: 40/3

(5) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: 1438/2، 1439 .

الفصل الرابع

المنصوبات

1.4 مجيء الحال معرفة مؤوّلة بالنَّكرة

معلومٌ أنَّ "الحال لا تكونُ إلاَّ نكرةً، وأنَّ ما ورد منها معرَّفاً لفظاً فهو منكَّر معنىً، كقولهم: جاءوا الجمَّاءَ الغفير، ومررتُ بهم الجمَّاءَ الغفير، والمعنى: جاءوا جميعاً، واجتهد وحدَك، والتقدير: اجتهد مُنفرِداً.

وقولك: مررتُ بهم قاطبةً، ومررْتُ بهم طُرَّاً، أي جميعاً، إلاَّ أنَّ هذا نكرةٌ لا يدخله الألف واللام، كما أنَّه ليس كلُّ المصادر بمنزلة العِراك، وطُرَّاً وقاطبةً لا يتصرفان"[1].

وقد سمَّى سيبويه هذا الباب بـ"ما يُجعل من الأسماءِ مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العِراك"، ومما جاء من الأبيات الملغزة الإعراب، قول الشاعر:

أتـــى واليَعْمـــلاتُ على وَجَاهـــا مُعلَّقـــةً فأرســـلهـــا العِراكـــا[2]

فـــ(العراك) نصب على الحال من الضمير في (أرسلها) العائد إلى اليَعْملات، وهي مؤولة بالنكرة، وجامدة مؤوّلة بالمشتق، والمعنى: فأرسلها تعترِكُ، أي معترِكةً.

ويرى بعض النحويين أنَّ (العراك) منصوب على المصدر، والتقدير: تعترِكُ عِراكاً، فأقام (العراك) مُقَامَ (الاعتراك)، جاء في قول لبيد بن ربيعة العامريِّ:

فأرســـلهـــا العِراكَ ولـــم يَذُدْهَـــا ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَـــالِ[3]

كأنهُ قال: معترِكةً، فهو حال من الضمير المنصوب في قوله (أرسلها) وهي معرفة والمصدر هنا في وصف نكرة، "فمذهبُ جمهور النحويين أنَّ الحال لا تكون إلاَّ نكرة وأنَّ ما ورد منها معرَّفاً لفظاً فهو منكَّر معنى"[4].

---

(1) ينظر: الكتاب: 376/1. شرح ابن عقيل: 248/2- 249

(2) ينظر: الإفصاح: 311، 312. والعِراك: الازدحام

(3) ينظر: الكتاب: 372/1. وصف إبلاً أوردها الماء مزدحمةً، فأورد الرجل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب من قبلُ ليشرب معها، وذلك إذا كان البعيرُ كريماً. ينظر: الإنصاف: 822/1. شرح المفصّل: 62/2. أسرار العربية: 78

(4) شرح ابن عقيل: 248/2، 249

قال الأعلم الشنتمري: "الشاهد فيه نصب (العراك) وهو مصدر في موضع الحال، والحال لا يكون معرفةً، وجاز هذا لأنه مصدر، والفعل يعملُ في المصدر معرفةً ونكرةً، فكأنَّهُ أظهر فِعْله ونَصبَهُ به ووضع ذلك الفعل موضع الحال، فقال: أرسلها تعتركُ الاعتراكَ، ولو كان من أسماء الفاعل لم يَجُزْ ذلك فيه نحو: أرسلها المعتركَة"[1].

وفي مجيء المصدر نصباً على الحال، وأنَّ المصدرَ الذي يصِحُّ أن يكونَ حالاً لا يطَّردُ في كل المصادر، قولُ سيبويه: "وليسَ كلُّ مصدرٍ وإنْ كانَ في القياسِ مثلَ ما مضى من هذا الباب يُوضَع هذا الموضع، لأنَّ المصدرَ ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً"[2]، وقد جاء بأمثلةٍ على ذلك، نحو: قتلتُهُ صبراً، وأتيتهُ مَشْياً؛ فالقتل صبرٌ وغدْر، والإتيان مَشْيٌ وركوب، فـ(صَبْراً) حال من المفعول، و(مَشْياً) حال من الفاعل.

وفي شرح السيرافي: "مذهبُ سيبويه في أتَيْتُ زيداً مَشْياً وركضاً وعَدْوَاً وما ذكره معه أنَّ المصدرَ في موضع الحال كأنَّه قال: أتيتُه ماشياً... وكان أبو العبَّاس يُجيز هذا في كلِّ شيء دلَّ عليه الفعل نحو: أتانا سرعةً، وأتانا رُجْلة، ولا تقول: أتانا ضرباً ولا أتانا ضَحْكاً؛ لأنَّ الضرب والضحك ليس من ضُروبِ الإتيان، والسرعةُ والرُّجْلَةُ من ضروبِ الإتيان"[3].

ثم نجد في قوله تعالى: "ثُمَّ إنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً"[4]، فـ(جِهَاراً) مصدرٌ في موضع الحال؛ أي: دَعَوْتُهُمْ مُجاهِراً لهم بالدَّعوة، ويعرب (جِهَاراً) أيضاً منصوباً بـ(دَعَوْتُهُمْ) نَصْبَ المصدر، لأنَّ الدعاء بمعنى الجَهْر، كقولنا: قَعَد القرفصَاءَ؛ كونُ

---

[1] تحصيل عين الذهب: 230

[2] الكتاب: 370/1

[3] شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 339/2، 340

[4] سورة نوح: 8

القرفصَاءِ من أنواع القعود، فنصب (القرفصَاءَ) بالفعل المظهر لأنَّهُ ضربٌ منه[1]، ويجوز أنْ يكونَ (جِهَاراً) صفة لمصدر (دعا)؛ أي: دُعاءً جِهَاراً؛ أي مجاهراً بهِ[2].

2.4 مجيء صاحب الحال نكرة لتقدم الحال عليه

يأتي صاحبُ الحال معرفة وهو الأصل، كقولهم: (خَلَق الله الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها)، و(جاء زيدٌ ماشياً)، وقوله تعالى: "وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً"[3]، وقوله تعالى: "وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً"[4]، فـ(عربياً) حال منصوب، و(قرآناً) حال موطئة وهي الموصوفة، واعتمادُ الكلام على الصِّفة.

فاللفظةُ (عربياً) هي البؤرة في التركيب، وبها تتم دلالة الآية الكريمة، حيث أصبح الموصوف موطِّئاً للصفة فصارت الصفةُ أهمَّ من الموصوف، لتتضامَّ ألفاظ الآية في التركيب وتتوجه لـ(عربياً)، ومثلُه قولُهُ تعالى: "فتمثَّلَ لها بَشَراً سَوِيّاً"[5] فإنَّما ذكر (بشراً) توطئة لذكر (سوياً)، تقول: جاءني زيدٌ رجلاً محسناً.

ومما جاء صاحب الحال نكرة، قول الشاعر ذي الرمة:

وتَحتَ العَوالِي بالقَنَا مُستَظِلَّةً ظِباءٌ أعارَتْها العيونَ الجَآذِرُ[6]

يقع الإشكال الإعرابي على الوهلة الأولى في نصب (مُستَظِلَّةً) والظاهر يقتضي رفعُها لأنها صفة لـ(ظِباءٌ) وأصل الكلام: وتَحتَ العَوالِي ظِباءٌ مُستَظِلَّةٌ بالقَنَا.

ولكنْ لمَّا تقدَّمت الصفة على الموصوف نصبت الأولى على الحال "وقَوِي فيها مع التقديم ما كان ضعيفاً مع التأخير"[7]، ونظير ذلك قول كُثَيِّر عزَّة:

---

(1) ينظر: الكتاب: 35/1، 81/4. الجامع لأحكام القرآن: 301/18 .شرح المفصل: 112/1. حيث يقول الأخير: "... أكثرُ النّحويين يُعْمِلُ الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى وهو رأيُ أبي العباس المبرّد والسيرافي".

(2) ينظر: الكتاب: 35/1، 81/4. الجامع لأحكام القرآن: 301/18

(3) سورة النساء: 28

(4) سورة طه: 113

(5) سورة مريم: 17. ينظر: همع الهوامع: 39/4. المغني: 465

(6) ينظر: الإفصاح: 214

(7) ينظر: الإفصاح: 214

لِـمـيَّـةَ مُـوحِشـاً طَلَـلٌ يَـلُـوحُ كأنَّـه خِـلَـلُ[1]

فـ(مُوحِشاً) حال من (طَلَلٌ) وهو نكرة لتأخره عن صاحب الحال، وكان أصله صفةً لـ(طَلَلٌ) فتقدَّمت على الموصوفِ، فصارت حالاً.

3.4 حذفُ واو الحال

وهو ما جاء به قول الشاعر الملغز:

إذا ما كُنْـتَ في أرضٍ غريبـاً يَصِيدُ، بِهَا ضَرَاغِمُها، البُغَاثُ

فَكُنْ ذا بِـزَّةٍ فالمـرءُ تُـزْرِي بِـه في الحَيِّ أثوابٌ رِثَاثُ[2]

فالرواية بِضَمِّ (الضَّراغمُ) و(البغاثُ) معاً، والظَّاهر في إعراب(البغاثُ) النَّصب بـ(يصيد)، ولكنَّ الرَّفعَ هنا هو التوجيه الإعرابي الصحيح، والتوجيه عند ابن عدلان يكون بقوله: "ووجه ذلك أنه رفع (البغاث)، وهي ضعافُ الطير بـ(يصيد)، والجملة في موضع جرٍّ صفة للأرض، وقد حُذِف العائد إليها، و(ضراغمها) مبتدأ، و(بها) خبره، والجملة في موضع الحال من (البغاث)، وحذف الواو مستغنياً بالضمير عنه...[3].

والتقدير عنده: إذا ما كنتَ في أرضٍ تصيدُها البُغَاثُ، وبها ضَرَاغِمُها، وجاز عنده أن تكون الجملة (بها ضَرَاغِمُها) صفة أخرى لـ(أرض)، والمعنى: أنَّك إذا كنت بأرضٍ تصيدُها الضِّعافُ، أيْ: أنَّ الأرضَ مكانٌ تَحِلُّ فيها البغاث وتصيد وهناك أقوى منها، فاتَّخِذْ الحذَرَ واعتَدَّ بِبِزَّةٍ.

وينتهي بأن جملة:(بها ضَرَاغِمُها) تحتمل الوصفية والحاليَّة، فالواو حذفت من بها ضَرَاغِمُها على تقدير واو الحال، وفي الكلام تقديم وتأخير، فكأنه قال: (يصيد البغاثُ و بها ضَرَاغِمُها)، وفي الجملة ضمير يقوم مُقَامَ الواو، وهي الهاء العائدة إلى (أرض)، ولو قال: (وبها ضَرَاغِمُها) كانت الواو بمعنى: إذ بها ضَرَاغِمُها، والدليل

---

(1) ينظر: ديوانه: 506 . الكتاب: 123/2. شرح التصريح: 375/1. أوضح المسالك: 310/2. الخصائص: 492/2. مغني اللبيب: 85/1. شرح قطر الندى: 221. والخِلل: جمع الخلّة، وهي الجلدة المنقوشة.

(2) ينظر: الإفصاح: 122. الانتخاب: 26.

(3) ينظر: الانتخاب: 26.

على ذلك، قولُ الله تعالى: "يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ قد أهمَّتْهُمْ أنفُسُهم"[1]، على معنى: إذ طائفة في هذه الحال[2]، كقول الشاعر المُسيَّب بن عَلَس:

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامِرُهُ ورفيقُهُ بالغيبِ لا يدري[3]

يريد: و الماءُ غامِرُهُ، حيث إنَّ الضمير في (غامرهُ) قد ربط الجملة بما قبلها حتى جرت حالاً.

كما أننا نجد الفارقيَّ يسأل بعض أهل العلم عن حذفِ الواو في (بها ضَرَاغِمُها) بقوله: "لِمَ كان المعنى على هذا ؟ فقال: لأنَّه أبلغُ، ألاَ ترى أنه إذا جعلها صائدة، وهناك ما هو أقدرُ منها كان الأمرُ أعجبَ، وإذا جعلها على الإطلاق صائدة فليس هناك مبالغة، لأنه يجوز أنْ يكونَ ذلك لِقوَّتِها وخلوّ تلك الأرض ممَّا هو أقوى منها"[4].

إذاً فقد حذفت الواو من (بها ضَرَاغِمُها) على تقدير واو الحال، أي: يصيد البغاثُ و بها ضَرَاغِمُها، وهذه الواو ــ واوَ الحال ــ وجاء في قوله تعالى: "وما أهلكنا من قريةٍ إلاَّ ولها كتابٌ معلوم"[5]، و قوله تعالى: "ارجِع إليهم فَلَنَأتِينَّهُم بجنودٍ لا قبل لهم بها ولَنُخْرِجَنَّهُم منها أذلَّةً وهم صاغرون"[6].

فـ(وهُم صاغرون) يسبقها واو الحال لأنَّ الذلّ سيكون مقارناً للخروج ولم يكونوا قبلَ ذلك أذلةً، فيجب حذف الواو هنا للمعنى المراد لذلك، ويستوي مع ذلك وجوب وجود الواو في قولِه تعالى: "ولقد نصركُمْ اللهُ بِبَدْرٍ وأنتم أذلَّة"[7]، والمعنى

---

(1) سورة آل عمران: 154

(2) ينظر: المقتضب: 125/4

(3) ينظر: الإفصاح: 122، 123. والبيت في: شرح شواهد المغني: 297. شرح المفصل: 65 . والشاعر هنا يصفُ غوّاصاً يغوص في الماء لاستخراج الدُّرّ وقد ظلَّ في الماء غائصاً من الصباح حتى الظهرِ، وصديقه واقف على البَرِّ ممسكٌ بالحبلِ، لا يدري عنه شيئاً.

(4) نفسه: 122. واو الحال: وهي غير عاملة، تقع قبل جملة أو شبه جملة تعرب في محل نصب حال، تبيّن هيئة صاحب الحال.

(5) سورة الحجر: 4

(6) سورة النمل: 37

(7) سورة آل عمران: 123

أنه سبحانه نصرهم وهذه حالُهُم المستقرة، أي: كانوا أذلّة قبل النّصْر، فنصركم إذْ كنتم أذلّة[1].

أمَّا القِسْمُ الذي ترد فيه واو الحال جوازاً دون الوجوب، كقولنا: (أقبل محمدٌ أخوهُ معه)، و(أقبل محمدٌ و أخوهُ معه).

ومن هنا فحذف الواو من: (بها ضراغمها) جاء على أساليب العربية وتراكيبها الفصيحة، بمعنى أنَّ حذف الواو يعطي دلالة استقرار الضراغم في هذه الأرض قبل مجيء البُغاث، وممَّا يعطي توثيقاً لصحة حذف الواو هنا، قول بشار بن بُرْد:

إذا أَنْكَرَتْني بَلْـدةٌ أو نَكِـرْتُهـا خرجْتُ مع البازي، عليَّ سـوادُ[2]

ونجد مجيء الواو وعدمها في النصوص القرآنية الكريمة لتَتَّخِذَ نمطاً بلاغياً يحكمه السياق وما يقتضيه الموقف الكلامي، وحُسْن التأليف ونظم الكلام، فضلاً عن معاني النحو وأحكامه في دلالة التراكيب اللغوية وما ينجم عنها من معانٍ بلاغية معجزة في بيانِها.

وكذلك تقول: "(مرَرْتُ برجُلٍ أخوه مُقْرِئ) و(مرَرْتُ برجُلٍ وأخوه مُقْرِئ)؛ فإنَّ معنى الأول أنك وصفت الرَّجل بأنَّ أخاه مُقْرِئ ولا يشرط أنَّك مرَرْتَ به في وقت الإقراء، فقد يكونُ الأخُ غيرَ مقرئ في وقت المرور، وأمَّا الثاني فإنَّها تُفيد أنَّك مرَرْتَ به في حين أنَّ أخاه يقوم بالإقراءِ فعلاً، فالأولى وصف عام والثانية حال"[3].

وأخلُص إلى أنه لو قال الشاعر: (وبها ضراغِمُها) فإن المعنى يخرج على أنَّه يتوجَّب وجود البُغاث في تلك الأرض إذا وجدت الضراغم، وإلاَّ فلا وجودَ للبغاث، أو إنك في أرض غريبة تصيدُها البُغاثُ في حال وجود الضرغمِ فيها بذاتِ الوقت.

فمجيء واو الحال وعدمه في الكلام الفصيح لمقاصد بيانية وتعبيرية يدركها العربيُّ الفصيح، وإشارات دِلالية تستوعب مقاصد الكلام ومعانيه.

---

(1) ينظر: معاني النحو: 737/3

(2) دلائل الإعجاز: 217، وعليَّ سواد: عليَّ بقيةٌ من اللَّيل.

(3) معاني النحو: 736/3- 737

4.4 النَّصب على الحال من الضمير

ومنه قول الشاعر النابغة الذبياني:

كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيْمةَ ناصبٍ وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكَواكبِ[1]

فـ(بطيءِ الكَواكبِ) نَصْبٌ على الحال من الهاء في (أقاسيه) والتقدير: أُقَاسي اللَّيلَ في حال كونه بطيءَ الكواكبِ، ويجوز أن تجرَّ (بطيءِ الكَواكِبِ) صفةً لليل، أي: ليلٍ بطيءِ الكَواكِبِ أقاسيه.

والإضافةُ في (بطيءِ الكَواكِبِ) غير محضَة، لأنه من بابِ الصفة المشبَّهة باسم الفاعل، والتقدير: بطيئةً كواكِبُهُ، والتنوين هو المراد والنِّية الانفصال، ومِثْل ذلك قوله تعالى: "هدياً بالغَ الكَعْبةِ"[2]، أي: بالغاً الكعبةَ، على أنه وصف للنكرة (هدياً)، فالصفة المشبَّهة باسم الفاعل حكمُها حسنُ إضافتها إلى ما بعدها، والتنوين عربي جيِّد، أيْ أنكَ تنصبُ بها ما بعدها وهو جائز في جميع صورِها، ومما جاء في الشِّعر الفصيح قول الفرزدق:

أتاني على القعساءِ عادل وطبِهِ بِرِجلَيْ واستِ عبدٍ تُعَادِلُهْ[3]

يريد: عادلاً وطبَهُ.

قال الشاعر جابر بن رألان السِّنبسي:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجَتِنا أَوْ عَبْدَ ربٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْراقِ[4]

والتقدير: هل أنتَ باعثٌ ديناراً، والدليل على ذلك نصب (عبدَ ربٍّ) على المحل دونَ اللفظ وهو المعطوف على (دينار) بالكسر، وقولُنا:(كان عمرُ بن الخطَّابِ سديدَ الرأيِ، قويَّ العزيمةِ)، والأصل: سديداً رأيهُ، قويّةً عزيمتُهُ، فالتنوينُ

---

(1) ينظر: الكتاب: 207/2. الإفصاح: 108

(2) سورة المائدة: 95

(3) الكتاب: 167/1

(4) ينظر: الكتاب: 171/1. شرح الأشموني: 290/2- 300. والاستفهام هنا للاستحثاث، ودينار وعبد رب: رجلان . والشاهد في البيت: نصب(عبدَ ربٍّ) حملاً على موضع (دينارٍ)، قال سيبويه: " واعلم أنَّ العربَ يَستخفُّون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر المعنى شيءٌ ويَنْجَرُّ المفعول لكفِّ التنوين من الاسم، فصار عملُه فيه الجرَّ، ودخل الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مُجرى غلامِ عبد الله في اللفظ، لأنه اسمٌ وإنْ كان ليس مثلَه في المعنى والعمل" 166/1.

فصلَ الإضافة، وأصبح المضافُ عاملاً في المضاف إليه، فـ(رأيُه) فاعل للصفة المشبَّهة (سديد)، و(العزيمة) فاعل للصفة المشبَّهة (قويّ).

5.4 النَّصب على الحال

قال الشاعر مُنْغِزاً:

ولولا الكـريمُ أبـو مُخَلَّـدٍ أخـو ثِقَـةٍ لـم يَغْثِني مُغِيثاً
ولا كُنْـتُ إلاَّ لقىً لا أُحَسُّ وهَـلْ في البَرِيَّةِ إلاَّ خَبِيْثا[1]

في نصب (مُغِيثاً) وجهان إعرابيان، والظاهر هنا يقتضي رفعه فاعلاً، فالنصب على المصدر، كقولنا: قُمْ قائماً، والآخر: حال منصوب مؤكِّدة، كقوله تعالى: "ويومَ أُبْعَثُ حيّاً"[2]، والتقدير: لولا أبو مُخَلَّـدٍ لـم يَغْثِني أخـو ثِقَـةٍ إغاثةً[3].

والتوجيه عند الفارقيِّ أنَّ (مُغِيثاً) نصبٌ على الحال من (أبو مُخَلَّـدٍ) والنَّاصبُ له معنى (لولا)، والتقدير: لولا منعني الكـريمُ أبو مُخَلَّـدٍ مُغِيثاً لي، وهو الظاهر عند الباحث.

أمَّا نصب (خَبِيْثا) فيرى ابن عدلان أنه منصوب على الحال من المضمر في (أُحَسُّ) وهو فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، وفيه ضمير قام مُقام الفاعل، والتقدير: لا أُحَسُّ واهِـلاً في البَرِيَّةِ ولا مُغِيثاً[4].

وإسكان الفعل (وهَلْ) يأتي للضَّرورة، وقد ورد ذلك في قولِ الشَّاعر امرئ القيس:

فاليَـوْمَ أَشْـرَبْ غيرَ مُستَحقِبٍ إثْمـاً مِـنَ اللهِ ولا واغِـلِ[5]

---

(1) ينظر: الإفصاح: 123. الانتخاب: 26. والثَّقى: الشَّيء المُلْقى

(2) سورة مريم: 33

(3) ينظر: الانتخاب: 26

(4) ينظر: نفسه: 27. و(وهَلَ): فعل ماضٍ، معناه: ذهب وَهْمِي إليه وأنا أريدُ غيرَه، وجاء هنا ساكن اللام، ووَهِل يَوْهَل: فَزِعَ. ينظر: الإفصاح: 123، 124

(5) ينظر: الإفصاح: 79. والبيت لامرئ القيس، ديوانه: 122. والخصائص: 74/1. والواغِل: الداخل على القوم في شُربهم من غير دعوَة، ويرويه المبرِّد وابن منظور: فاليومَ أُسقَى غيرَ مستحقبٍ، وينظر: لسان

أيْ: أَشْرَبُ، فحذفَ للضَّرورةِ الشِّعرية، وليستقيمَ الوزنُ الشعريّ، ففضّل الإسكان على الرفع وهو الأصل، وكما في قول الرَّاعي:

تأبى قضَاعةُ أنْ تعرِفْ لكم نَسَباً وابنا نزارٍ فأنتُم بيضَةُ البلد[1]

فقد حذف الفتحة من (تعرفَ) المنصوبة للضرورة الشعرية.

وقال شاعر آخر:

أنتَ نِعْمَ الكَمِيُّ تُوردُهُ الحَرْ بُ إذا ما استَطارَ مِنْها العُجَاجَا[2]

الظاهر في (العُجَاجَا) رفعه لأنه فاعل بالفعل (استَطارَ)، والتقدير: إذا ما استَطارَ العُجَاجُ مِنْ ساحة الحرب، وتوجيه الإعراب على النصب على تقدير الكلام: تُورِدُهُ الحَرْبُ العُجَاجَ إذا ما استَطارَ مِنْها، وفي (استَطارَ) ضمير فاعل من العجاج، فـ(العُجَاج) مفعول به ثانٍ لـ(تُورِدُهُ) والأخيرة في موضع الحال من (الكَمِيُّ)، والمعنى: موردةً له الحربُ[3].

وقال شاعر آخر ملغز:

استَرْزِقِ اللهَ واطلُبْ من خزائنِهِ رِزقاً يُثْبِّكَ، وإنَّ اللهُ غفَّاراً[4]

في إعراب لفظ الجلالة (الله) على الرفع توجيه، والظاهر يقتضي نصبه بـ(إنَّ)، فالأصل: وإنَّ اللهَ غفَّارٌ، فـ(إنَّ) هنا بمعنى (الأنين)، أي: أنَّ يئِنُّ أنيناً، فهو فعل أمر التُبِس بناؤه مع الحرف المشبه بالفعل (إنَّ).

ويجوز أنْ يكون لفظُ الجلالة (اللهُ) مرفوعاً بـ(يُثْبِّكَ) وجزم (يُثْبِّكَ) جواباً للأمر، والأصل: يُثْبِّكَ اللهُ، و(غفَّاراً) منصوب على الحال، أي: في حال ما يغفِرُ يُثْبِّكَ، وترتيب البيت: استرزِق الله وإنَّ واطلب من خزائِنِهِ رِزقاً، يُثْبِّكَ اللهُ كان غفَّاراً.

العرب: 315/1 (حقَبَ). همع الهوامع: 187/1. وفي المحتسب: 115/1، برواية: فاليومَ فاشرَبْ غير مستحقِبٍ لحلِّ الإشكال وضرائر الشعر: 94 .

(1) ينظر: الخصائص: 1/ 74

(2) ينظر: الإفصاح: 131. الانتخاب: 29

(3) ينظر نفس الكتابين في كلا الصفحتين.

(4) ينظر: الإفصاح: 209، 210. الانتخاب: 39.

والمعنى في نصب (غفَّاراً) على الحال فيه ضعف، لأنَّ الله سبحانه وتعالى رزقه ونعمه ليست مقصورةً على المؤمنين والمستغفرين بل يعمُّ رزقه جميع الخلائق، ومنهم الجاحدُ والكافرُ على سواء، وأرى أنَّ (غفَّاراً) نعت لمصدر محذوف تقديره: ثواباً، أي: يُثْبِكَ اللهُ ثواباً غفَّاراً، مثل قوله تعالى: "ثُمَّ إنِّي دعوتُهُم جِهارا"[1]، فيجوز أنْ يكون (جِهاراً) صفة لمصدر دعا، أيْ: دعاءً جهاراً أو مجاهراً به، ويكون مصدراً في موضع الحال؛ والتقدير: دعوتهم مجاهراً لهم بالدَّعوة.

وعلى ذلك يصحُّ المعنى حيث إنَّ الاستغفار عندما يكون عن إخلاص وإقلاع من الذنوب فإن الثواب يكون جزيلاً ومسبوغاً بالنِّعمة والخير، ويجوز أن يكون (غفاراً) خبر (كان) المحذوفة، ولفظ الجلالة (اسمها) أي: كان الله غفاراً، و(كان) هنا للديمومة والاستمرارية، أي لم يزلْ كذلك لِمن أناب إليه ورجَاهُ بالبكاءِ، نحو قوله تعالى: "استغفِروا ربَّكم إنَّه كان غفَّاراً، يرسلِ السماءَ عليكم مدراراً"[2]، على المعنى ومراد الكلام في البيت، وهذا دليل على أنَّ الاستغفار يُستَنزَلُ به الرِّزقُ والأمطارُ، وهو الظاهر لفظاً ومعنًى.

6.4 النَّصْب على التَّرحُّم لجذب الانتباه

قال الشاعر، وهو من أبيات الكتاب:

فأصْبَحَتْ بِقَــرقَــرَى كــوانِسَا فــلا تلُمْــهُ أنْ ينامَ البائسا[3]

الظاهر في إعراب (البائسَ) رفعُهُ بـــ(ينامَ)، والأصل بالرفع: أنْ ينام البائِسُ، إنَّما النَّصْب جيء به عند الفارقِيّ على الإشكال الإعرابي مع تحقق صحة الألفاظ، وسلامة التركيب على الفصيح من الكلام.

أمَّا النَّصْب لـــ(بائس)، ففي إعرابه وجهان:

---

(1) سورة نوح: 8 . وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 301/18

(2) سورة نوح: 10، 11

(3) ينظر: الكتاب: 75/2. الإفصاح: 248. الانتخاب:46، و قَرقَرَى: مكان مخصب باليمامة، ويقال: كنس الظبي وبقر الوحش: دخل كُنَاسَه: أي بيته، واستعاره هنا للإبل، يصف إبلاً بركت بعد أنْ شبعت، فنام راعيها لأنها غيرُ محتاجةٍ للرَّعي، والبائس: الفقير المحتاج، ينظر: الكتاب (الحاشية): 75/2.

1- أنْ يكون بدلاً من الهاء في (تلُمْهُ)، مثل: مَررْتُ بهِ المسكينِ، على أنَّ التقدير: فلا تُلمِ البائس أنْ ينامَ[1].

2- ويجوز أنْ يكون منصوباً على التَّرحُّم، والتَّرحُّم يكون بالمسكينِ والبائس، ونحوه، والتقدير فيه: فلم تُلُمْهُ أنْ ينامَ، أرحمُ: البائسا، كقولهم: مَررْتُ بزيدٍ المسكينَ على التَّرحُّم، ويجوز قولُك: مَررْتُ بزيدٍ المسكينُ، على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو المسكينُ، والنصب على الترحم فيه تنبيه وإيذانٌ بالأهميَّة، وكذلك الجر على الإتباع[2].

وممَّا جاء منصوباً على الشتم والذمّ، قوله تعالى: "وامرأتُهُ حمّالةَ الحطب"[3]، فإنَّه "لم يجعل الحمالةَ خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكرُ حمّالةَ الحطب، شتماً لها، وإنْ كان فعلاً لا يستعمل إظهاره"[4]، وقد قرأ الجَمْهُورُ بالرفع على الإتباع، وقرأ عاصمٌ بالنَّصْب على الذمّ[5].

ونظيرُ ذلك في الشعر قولُ عُروة الصعاليك:

سَقَوْنِي الخَمْرَ ثُم تكنَّفُوني عُداةَ اللهِ من كذبٍ وزُورِ[6]

فنصب (عُداةَ اللهِ) بفعل محذوف تقديره: أذمُّ عُداةَ اللهِ.

وممَّا ساقه أهل النَّحو ومنهم الفارقِيُّ من الأبيات في هذا الباب، قول عبيدالله بن قيس الرُّقيَّات:

رحِمَ اللهُ أعظُماً دفنُوها بِسِجِسْتَانَ طلحةَ الطَّلَحَاتِ[7]

نصب (طلحةَ) على إضمار فعل تقديره: أعني أو أذكرُ؛ لأنه نبَّه عليه ومدحه لِما تقدَّم من الترحُّم عليهِ، قال الشاعر:

---

(1) انظر: الإفصاح: 249.

(2) ينظر: الإفصاح: 249.

(3) سورة المسد: 4

(4) شرح قطر الندى: 270

(5) الصفحة نفسها، كذلك ينظر: التأويل النحوي في القرآن: 566/2 – 767

(6) ينظر: الكتاب: 70/2.

(7) ينظر: الإنصاف: 41/1. الإفصاح: 114. ديوانه: 20

إلـــى المَلِـــكِ القَرْمِ وَابْنِ الهُمَامِ ولَـــيْـــثَ الكَـــتِـــيبَـــةِ في المُزْدَحَمْ[1]

حيث نصب (لَـــيْـــثَ) على المدح، ويجوز الإتباع على اللفظ، أي: ولَـــيْـــثِ الكَـــتِـــيبَـــةِ، أو عطفه على الصفات، لمَّا كان الموصوف بها واحداً، فالعربُ تنصب على المدح، والشتم، والترحُّم بفعل مقدر غير مظهر.

7.4 النَّصْب حملاً على المعنى، أو رفعاً من المبدل منه

قال الشاعر عمرو بن قميئة:

تَـــذكَّـــرتُ أرضـــاً بهـــا أهلُهَـــا أخـــوالَهـــا فيها وأعْـــمَامَهـــا[2]

نصب (أخوالَها) على المعنى، والتقدير: تذكَّرْتُ الأخوالَ والأعمامَ فيها، ذلك لأنَّ الأخوالَ والأعمامَ قد دخلوا في التذكُّر[3].

والرفع لـــ(أخوالَها وأعمامَها) جائز بدلاً من (الأهل)، فكأنه قال: تذكَّرتُ أرضاً بها أخوالُها وأعمامُها، و(أهلُها) مرفوع بالابتداء، وعلى الإعراب الأول، يأتي قولُ الشاعر:

إذا تغنَّى الحَـــمَامُ الوُرْقُ هيَّجَـــنِـــي ولـــو تعزَّيْـــتُ عنها أُمَّ عمّارِ[4]

جاء في الكتاب: " قال الخليل: لمّا قال هيَّجني عُرِف أنه قد كان ثَمَّ تذكُّرٌ لتذكرةِ الحمامِ وتهييجه، فألقى ذلك الذي قد عُرِف منه على أُمِّ عمّارٍ، كأنه قال: هيَّجني فذكَّرني أُمَّ عمّار[5].

8.4 النَّصْب على الاختصاص

قال الشاعر، والبيت من أبيات الألغاز النَّحْويّة:

وإنَّـــا أُنَاســـاً لا يلـــذُّ لنا الكَرَى إذا ما خـــلا منَّـــا إليكَ مُنَاخَـــا[6]

---

(1) ينظر: الإنصاف: 469/2 . إعراب ثلاثين سورة من القرآن: 225. شرح قطر الندى: 276

(2) ينظر: الكتاب: 285/1 . الإفصاح: 341.

(3) الكتاب: 286/1 .

(4) ينظر: الكتاب: 286/1 الخصائص: 425/2

(5) الكتاب: نفس الصفحة

(6) ينظر: الإفصاح: 153. الانتخاب: 34 . ويليه قوله:

إليكَ كأنّي ساغِبٌ ضلّ قصدُهُ بِقفْرٍ إلى صوت المُهيب أصاخَا

نصب (أُناساً) على التخصيص والمدح، والظاهر يقتضي رفعه على أنه خبر مرفوع بـــ(إنَّ) المدغمة بـــ(نَا) الضمير المتصل على أنه اسم (إنَّ)، وذلك كقوله تعالى: "إنَّا أعطيناك الكوثر"[1]، والأصل: إنَّنَا، حيث اجتمع ثلاثُ نونات فحُذفت منها نون واحدة اختصاراً[2].

وقد نصبَ بفعل مقدَّر هو: أعني أُنَاساً، ومن ذلك قولُ نهشل بن حريّ:

إنَّـــا بـــني نَهْـــشَلٍ لا نَدَّعي لأبٍ عنـــه ولا هو بالأبـــناءِ يَشْرِينا[3]

على أنَّ التقدير: إنَّا أعني بني نهشَل، ونظير ذلك قول رؤبة:

راحَتْ وراحَ كعـــصا السَّبْـــسَابِ بنا تمـــيماً يُكْشَـــفُ الضَّبَابُ[4]

كأنه قال: بِنَا أخصُّ أو أعني تميماً، وفيه معنى الافتخار، وقد حدَّه ابن هشام بأنه: "اسم ظاهر معرفة قُصِد تخصيصُه بحُكْم ضمير قبله"[5]، فالمخصوص إذن لا بدَّ أن يكون اسماً ظاهراً وليس ضميراً، كما أنه لا بُدَّ أن يكونَ معرفة.

وقد يقع المخصوصُ معرَّفاً بالإضافة كقوله ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ: "نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورَّث"، ويكون أيضاً معرَّفاً بأل، ومثاله: نحن العربَ أقرى الناسِ للضيف[6].

أمَّا القطع الإعرابيُّ فهو ضَرْبٌ من الاختصاصِ يُراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر، أو المدح أو الشتم، فالنعت المقطوع يهدف إلى بيان أنَّ "الموصوف بالصفة المقطوعة معلوم بهذه الصفة مشهور بها يعلمها المخاطب كما يعلمها المتكلم، فإذا قلت:(مررت بمحمد الكريمَ) وقطعت كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بخَصْلةِ الكَرَمِ، في حين التبس الأمر كذلك في

---

(1) سورة الكوثر: 1

(2) ينظر: إعراب ثلاثين سورة: 208

(3) ينظر: الإفصاح: 153 . شرح الشذور: 279. شرح الأشموني: 191/2

(4) ينظر: الكتاب: 234/2. همع الهوامع: 31/3. ديوانه: 169. والمعنى: بنا تكشف الشدائد في الحربِ

(5) ينظر: شرح شذور الذهب: 273

(6) ينظر: شرح الأشموني: 190/2. شرح الشذور: 276

الاختصاص، فلو قلت: (نحنُ الطلبةَ نريدُ حقوقنا) كان المقصود بيانَ أنَّ المخاطب يعلمُ خَصلةً معينة كما يعلمها المتكلِّم"[1].

وقد جاءت الصفةُ مقطوعةً لموصوف واحد، بإضمار فعل في قول الخِرْنِقِ بنت هِفَّان:

لا يَبْعُدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ
النازلين بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطيبونَ معاقِدُ الأُزُرِ [2]

فنصب (النازلين) على التعظيم والمدح، ويجوز الرفع على الابتداء بالإتباع، لقومي المرفوع، والنصب بإضمار (أمدح أو أذكر)، يقول: النازلين بكلِّ معتركٍ والطيبينَ، على المدح أيضاً[3].

9.4 العطف على موضع النَّصْب

قال الشاعر العزيز الكِلابيّ:

وجدنا الصَّالحينَ لهم جزاءٌ وجنَّاتٍ وعيناً سَلْسَبِيلا[4]

في قولِه: (وجناتٍ) منصوبة والظاهر يقتضي الرفع على أنَّها مبتدأ مؤخر كـ(جزاءٌ) للجار والمجرور (لهم)، وهو خبر مقدم، أي: لهم جزاء ولهم جنَّاتٌ....، و"لأنَّ الوجدان مشتملٌ في المعنى على الجزاءِ فحمل الآخر على المعنى"[5]، ونظير ذلك قوله تعالى: "ولقد آتينا داودَ منَّا فضلاً يا جبالُ أوِّبي معه والطيرَ...."[6].

فـ(الطير) منصوب على انه معطوف على موضع (يا جبالُ) لأنه في موضع نصب على المفعول بهِ[7].

---

(1) معاني النحو: 547.

(2) ينظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: 3/68-59.

(3) ينظر: المقتضب: 183/4.

(4) ينظر: الكتاب: 288/1 . الإفصاح: 314. الانتخاب: 64

(5) الكتاب: 288/1

(6) سورة سبأ: 10

(7) ينظر: التأويل النحوي في القرآن: 1232/2

والعدول عن الرفع لا يجانب الصواب النَّحوي والإعرابي، ذلك وفاقاً لصحة المعنى النّحويّ والدّلاليّ، فـ(جنات) منصوب على أنه معطوف على موضع (لهم جزاءٌ) لأنَّه في موضع نصب على المفعول به الثاني، و(الصالحين) مفعول به أول، وهذا حمل على المعنى بعد التمام واستيفاء الأول لمعناه[1].

10.4 نصب الفاعل على الظاهر بالإلغاز، والأصل فيه مفعول به

قال الشاعر:

ركبـــت على جـــوادٍ حيـــن نادَوْا وما إنْ كان لـــي إذ ذاك سَرْجا
فكِـــدْتُ أعـــودُ موقوصـــاً لأنِّـــي كأنِّي راكـــبٌ من فوقُ برجا[2]

ألغز الشاعر الإعراب في قوله: (سَرْجا) والظاهر تقتضي رفعه على أنه اسم كان، والتقدير: كان لي إذ ذاك سرجُ، ووجه النصب أنه منصوب بالفعل (ركبت)، أي: ركبتُ سرجاً على جوادٍ.

وقال آخر في هذا الباب ملغزاً:

خمَّـــر الشيـــبُ لحيتـــي تخميرا وحـــدا بـــي إلى القبور البعيرا
ليـــت شعـــري إذا القيامةُ قامت ودُعِيَ بالحساب أين المصيرا[3]

نصب (البعير) على الإلغاز الإعرابي، وهنا أقف على تسويغ الحركة الإعرابية غير اللائقة به، إذ حقُّه الرَّفع بـ(حدا)، وهو الظاهر للوهلة الأولى، والجواب على النصب فـ(البعير) مفعول (حدا) ونصب بهِ، وفي (حدا) ضمير فاعل يعود إلى الشيب، على أن التقدير: حدا الشيب (الكِبَر) بي وحدا البعيرا إلى الموت والفناء.

كما تقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعبدَ اللهِ، فنصب (عبد الله) بإضمار فعل محذوف لأنَّ معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ، هذا ضَرَبَ زيداً، وإنْ كان لا يعملُ عمله فحُمِل على المعنى، كما قال عز وجل: "ولحم طير مما يشتهونَ وحورٌ

---

[1] ينظر: الإفصاح: 314

[2] ينظر: الإفصاح: 133. الانتخاب: 29. قال الفارقي: "هذان البيتان وجدتهما في بعض أمالي أبي إسحاق الزجاج" وقد توفي الزجاج سنة (311هـ).

[3] ينظر: الإفصاح: 181. الانتخاب: 40 . وفيه:(خمَّر الشيب لمَّتي...)، خمَّر: خالط أو خَطَ

عين" لما كان المعنى في الحديث على قولهم لهم فيها، حمله على الشيء لانتقض الأول في المعنى"[1].

أمَّا نصب (المصيرَ) والوجه رفعه خبر مقدم على ظاهر القول، وتسويغ النصب أنه مفعول به بـ(شعري) والمعنى: ليتني أعلم أو أشعرُ المصيرَ، ومن العبارات التي تنصب الأسماء وترفع أيضاً، قول عنترة:

كَـذَبَ العتيـقُ وماءُ شـنٍّ باردٌ إنْ كنتِ سائلتي غَبُوقاً فاذهبي[2]

فـ(كذَبَ وكِذْبكم وكذبُكَ) بتقدير: عليكَ، تقول: كِذْبُكمُ الحجَّ والقرآنَ، أي: عليكم بهما، ومن هنا ممن رفع (العتيق) جعله فاعلاً، أي: أمكنَ العتيقُ، ومن نصب فعلى الأمرِ والإغراء[3].

11.4 حذف عامل النصب للمفعول به لعلم المخاطب به

قال الشاعر:

سألْـنَـا مَـنْ أبـاك سُرَاةُ تَيْـمٍ تسـوِّدُهُ، فقـال أبـي: نِزارا[4]

في (نِزارا) ظاهره الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو نزارُ، فالرفع جائز كذلك على أنه مبتدأ لاشتغال الفعل بضميره فتكون الجملة خبراً عنه، كقولك: أزيدٌ ضربتَهُ؟

وأما (أباك) فحقُّه على الظاهر الرفع خبراً لاسم الاستفهام (مَنْ) ولكن المعنى على أنه مفعول (سأل) الأول، وأنَّ المفعول الثاني جملة الاستفهام (من سَراةُ تيمٍ تسوِّدهُ)، وتقدير الكلام: سألنا أباك: مَنْ سراةُ تيم تسوده؟ فقال أبي: نِزارا[5].

---

(1) الكتاب: 87/1

(2) ينظر: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية: (ديوان عنترة): 48

(3) انظر: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية: 48.

(4) ينظر: الإفصاح: 198

(5) ينظر: مواضع اللَّبس في العربية وأمن لبسها: 24.

12.4 إعمال المصدر ونصبه المفعول بهِ

قال الشاعر:

لي اللهُ أرجوهُ لِـــرِزقِـــي وادعـــاً إذا أعرضت عنِّي وجوهُ المعايشا[1]

في إعراب (المعايش) بالنصب، والوجه الإعرابي يقتضي جرُّه بإضافة (وجوهُ)، والذي دفع علامة الجرّ هو أن (وجوهُ) بالأصل منونة، ولكن جاءت بالتخفيف لالتقاء الساكنين، والأصل: إذا أعرضت عني وجوهٌ.

قال عبيدُ الله بن قيس الرُّقيَّات:

كيف نـــومي على الفـــراشِ ولمَّا تشمَلِ الشـــامَ غـــارةٌ شَعْـــواءُ

تـــذهِلُ الشيـــخَ عن بنيهِ وتُبْـــدي عن خِـــدَامِ العقيـــلةُ العـــذراءُ[2]

فرفع (العقيلةُ) بـــ(تُبْدي) ولم يجرها بالإضافة لأنه لم يحذف التنوين للإضافة إنَّما لالتقاء الساكنين، والأصل فيه: عن خِدامٍ.

فقد نصب (المعايشا) بالمصدر (رِزقِـــي) الذي أصله: أنْ يرزقني، كقولك: أريدُ قيامَك، أي: أريد أنْ تقومَ، ومثل ذلك قوله تعالى: "أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة يتيماً"[3] على أن التقدير: أو أنْ يُطْعِمَ في يومٍ ذي مسغبة يتيماً، فـــ(يتيماً) مفعول المصدر منصوب، أو بدل في قراءة الحسن الشاذة: "أو إطعامٌ في يومٍ ذا مسغبةٍ يتيماً ذا مقربة" فـــ(ذا مسغبةٍ) مفعول المصدر (أو إطعامٌ) و(يتيماً) بدل منه[4]، وقولُه تعالى: "ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعض"[5]، فـــ(دَفْعُ) مصدر مرفوع بالابتداء مضاف إلى الفاعل وهو لفظ الجلالة (الله)، و(الناسَ) مفعول به للمصدر (دَفْعُ).

وبناءً على ذلك يأتي التسويغ الإعرابي للنصب بقوله: لي اللهُ أرجوهُ لأَنْ يرزقني المعايشَ إذا أعرضت عنِّي وجوه.

---

[1] ينظر: الإفصاح 257. الانتخاب: 47

[2] ينظر: الإنصاف: 661/2، 662. الإفصاح: 54

[3] سورة البلد: 14، 15.

[4] ينظر: إعراب ثلاثين سورة: 91، والجامع لأحكام القرآن: 70/20. وانظر: التأويل النحوي في القرآن: 2/ 1219.

[5] سورة البقرة: 251. ينظر: الإنصاف: 232/1 . شرح الأشموني: 548/1

13.4 مجيء الفاعل منصوباً على الظاهر

قال الشاعر:

ولستُ بطاوٍ خَشْيَةَ الفقرِ ساغباً أضِنُّ بما تحويهِ منِّي الأصابعَا[1]

في قوله: (الأصابعا) لَبْسٌ إعرابي أو إن أردت إشكالٌ إعرابي لخلوِّه من وسائل الإلغاز، ومجيئه على سلامة التأليف اللغوي، وفصاحة ألفاظه ودلالتها على معانيه.

فالظاهر فيه أن يكون مرفوعاً على أنه فاعل وليس بمنصوب، بيد أن وجه النَّصب يسوِّغه على أنه منصوب بـ(طاوٍ)، على أن التقدير: ولستُ بطاوٍ منِّي الأصابعَ خَشْيَةَ الفقرِ ساغباً أضِنُّ بما تحويهِ، فـ(منِّي) جار ومجرور متعلق بـ(طاوٍ)، أو بحال محذوفة مقدمة على (الأصابعَ)، ويأتي قول الشاعر وفاقاً للمعنى العام الذي يتضمنه البيت الملغز في إشارته إلى مدح الكرم، والانصراف عن البخل والتقتير:

ولستُ بخابئٍ لغدٍ طعاماً حِذارَ غدٍ، لكلِّ غدٍ طعامُ[2]

14.4 النصب حملاً على المعنى (رأى) القلبية

قال عبيدُ الله بن قيس الرُّقيَّات:

لَنْ تَراهَا ولو تأمَّلتَ إلاَّ ولها في مفارقِ الرأسِ طِيْبَا[3]

هذا البيت يعد من الشواهد النحوية الفصيحة التي يحتج بها في بناء القواعد النحوية، وإنْ أُشكل إعرابُه، فقائلُه من شعراء الجاهلية فصيحُ القول واللسان، وقد نصب (طيبا) والظاهر يقتضي رفعه على أنه مبتدأ مؤخر، أي: ولها في مفارقِ الرأسِ طِيْبٌ، ووجه النصب لـ(طيبا) حمله على قوله: لَنْ تَراهَا ولو تأمَّلتَ؛ فالطِّيب

---

(1) ينظر: الإفصاح: 278. الانتخاب: 57 . ويضاف أحياناً المصدر إلى المفعول، ويلفظ بالفاعل مرفوعاً، كما قال الشاعر:

أفنى تِلادي وما جمَّعْتُ من نَشَبٍ قَرْعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريق

ينظر: الإنصاف: 233/1. المغني: 591/2

(2) ينظر: الإفصاح: 279

(3) ينظر: الكتاب: 285/1. ديوانه: 73. الإفصاح: 90، 91.

دخل في الرؤية، ولكنها رؤية قلبية أو اعتقاديَّة، فكأنه قال: لن تراها إلاَّ رأيت لها في مفـــارقِ الرأسِ طِيْبَا، والدليل على كون (رأى) قلبية لا البَصَريَّة، أن هذه المرأة تُمْدحُ بالخَفَرِ والتصوُّن، لا بالتبذُّلِ[1].

يقول ابن جنِّي: " الرؤية ليس لها طريق إلى الطيب في مفارقِها، اللهمَّ إلاَّ أنْ تكون الموصوفةُ حاسرةَ الرأسِ، غير مقنَّعة، وهذه بِذْلةٌ وتطرُّح لا تُوصَفُ به الخَفِراتُ" [2].

كذلك يعلِّق ابن هشام الأنصاري على ذلك حيث يقول: "(ترى) المقدرة الناصبة لـــ(طيبا) قلبية، لئلاَّ يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنَّما تمدحُ النساءُ بالخَفَرِ والتصوُّن، لا بالتبذُّلِ"[3].

فالمعنى المعجمي لـــ(رأى أو ترى) له أثر في العمل الإعرابيّ، ويتضح هذا في قوله تعالى: "إنَّهم يرونَهُ بعيداً ونراهُ قريباً"[4]، فـــ(يرونَهُ) بمعنى: يظنونه، و(نراه) بمعنى: نعلمُه[5].

15.4 الفعل (خال) ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر

قال سُحَيم عبد بني الحساس:

فَجَـــالَ علـــى وحشـــيِّه وتخالُهُ على متـــنهِ سِبّـــاً جديداً يمانيا[6]

نصب (يمانيا) بـــ(تخالُ)على أنه مفعول به أول، و(على متنهِ) مفعول ثانٍ، وعلَّل الفارقيّ النصب، بأنه لو عُدَّت الهاء في (تخالُهُ) مفعولاً أول تعود إلى (الثوب) المتقدم ذكره وهو: وحشيِّهِ، لرفع (سِبّاً) بالابتداء، و(على متنهِ) خبره، وجملة (سبٌ

---

(1) ينظر: الكتاب: 237/1، 368/2.

(2) الخصائص: 329/2.

(3) مغني اللبيب: 429/2 .

(4) سورة المعارج: 6، 7

(5) ينظر: شرح الأشموني: 19/2 – 20، 33

(6) ينظر: الإفصاح: 383. والسِبّ: ضرب من الثياب البيض، والبيت من قصيدته الشهيرة:

عميرةَ ودّع إنْ تجهزت غازياً كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا

وينظر: الكتاب: 26/2. الإنصاف: 168/1 . مغني اللبيب: 106/1

جديد يمانٍ) سادة مسدّ المفعول الثاني، على أن التقدير: وتخالُ الثوبَ، على متنه سبٌّ جديد يمان[1] ومثل هذا الإضمار تجده في قول الشاعر:

هــذا سُــراقــةُ للقــرآن يدرسُــهُ والمرءُ عند الرُّشَا إنْ يلْقَها ذيبُ[2]

والتقدير: عنده والمرءُ عند الرُّشَا ذيبُ إنْ يلْقَها، قال الشاعر:

مِــنْ كــلِّ مــا نــال الــفــتــى قــد نِــلْــتُــهُ، إلاَّ الــتــحــيــةَ[3]

16.4 الاسم المنصوب باسم الفاعل، وظاهره منصوب بالفعل على الإلغاز

قال الشاعر ملغزاً بيته:

لا تقنَــطــنَّ وكُنْ في اللهِ مُحْتَسِباً فبينما أنــتَ ذا يــأسٍ أتى الفَرَجَا[4]

في (الفَرَجَا) حركة إعرابية يتوهم فيها الخطأ، والخروج عن مألوف قواعد الإعراب، فالظاهر فيه الرفع بـــ(أتى)، أي: أتى الفرجُ، أمَّا وجه النصب، فقد نصب (الفرجَ)باسم الفاعل (محتسِب) وفي (أتى) ضمير منه، ونصب (ذا يأس) على أنها خبر (كان) المحذوفة والأصل في الكلام: فبينما كنت أنت ذا يأسٍ أتى الفرجُ، ويعزِّز هذا النمط من التركيب قول الشاعر العبَّاس بن مِرْداس:

أبــا خــراشــةَ أمَّــا أنــت ذا نَفَر فــإنَّ قــوميَ لم تأكلُــهُم الضَّبُعُ[5]

والتقدير فيه: أنْ كنتَ ذا نَفَر، فحذف (كان)، وأضاف (ما) عوضاً عن (كان) كقولهم:(أمَّا أنت منطلقاً انطلقت).

فإعمــال اسم الفاعل (مُحْتَسِباً) يسوِّغ وجود الحركة الإعرابية على (الفَرَج)، حيث إن اسم الفاعل يعمل في الاسم ويكون بمعنى الفعل المضارع ويؤول به، تقول: هذا ضاربٌ زيداً، والمعنى: هذا يضرب زيداً، قال المرَّار الأسديّ:

---

(1) الإفصاح: 383، 384

(2) ينظر: مغنى اللبيب: 240. شرح شواهد المغني: 587 . فالهاء في (يدرسه) كناية عن المصدر، والفعل متعدٍ باللام إلى القرآن لتقدمه عليه والتقدير:هذا سراقة يدرس القرآن درساً.وينظر: تحصيل عين الذهب: 411

(3) ينظر: لسان العرب: 236/18.

(4) ينظر: الإفصاح: 136. الانتخاب: 29

(5) ينظر: الإنصاف: 71/1.أوضح المسالك:265/1. همع الهوامع: 23/1. مغني اللبيب:35/1.الكتاب:293/1

سَــلِّ الهمــومَ بكــلِّ معْطِي رأسِهِ نــاجٍ مخالــطِ صُهْــبَةٍ متعيِّسِ[1]

حيث ترك التنوين فجرَّ المفعول لكف التنوين من الاسم، فعمل (معْطِي) الجر في (رأسِهِ)، والأصل: معطٍ رأسَهُ.

وعلى غرار ذلك جاء قول الفرزدق:

إنِّــي حلفــتُ بــرافعيــن أكفَّــهم بــين الحَطِيم وبين حَوْضَيْ زمزمِ[2]

فــ(أكفَّهم) مفعول به لاسم الفاعل (رافعين)، وهو مضاف و(هم) ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، حيث أعمل اسم الفاعل (رافعين) عمل الفعل فنصب مفعولاً به، كونه معتمداً على موصوف محذوف تقديره: حلفتُ بقومٍ رافعين أكفَّهم.

وجاء في قولِه تعالى: "وكلبهم باسط ذراعيهِ بالوصيد"[3]، فــ(ذراعيه) مفعول به لاسم الفاعل (باسط) منصوب، ويجوز أن يقع المضارع موقعه، فتقول بتأويله: وكلبهم يبسط ذراعيه، وقد أجاز الكسائــيُّ إعمال اسمْ الفاعل إذا كان بمعنى الماضي[4] في هذه الآية.

وقد أنكر عليه النحاةُ ذلك بأن (باسط) حكاية حال[5]، ومعنى حكاية الحال: "أنَّك تتصورُ ذلك الزمانَ موجوداً، وتتخيل أنه وقتُك الذي أنت فيه، أو أنك في ذلك الوقت"[6].

فــ"المعنى على الحال، ألا ترى أنك لو أوقعت المضارع موقعه نحو: (وكلبهم يبسُط ذراعيه) وجدته مستقيماً، وإذا وقع اسم الفاعل في موضع يقتضي المضارع فليس هو بماضٍ، وإنْ كان المعنى على المُضيّ لأجل أنَّ الحالَ الماضية تُحكى على صورة الحاضرة"[7].

---

(1) ينظر: الكتاب: 166/1

(2) ينظر: ديوانه: 202/2. شرح قطر الندى: 256

(3) سورة الكهف: 18

(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 106/3 ، 107. البحر المحيط: 109/6

(5) ينظر: شرح الكافية: 201/2. شرح ابن عقيل: 106/3، 107. همع الهوامع: 81/5، 82

(6) حاشية الخضري: 23/2

(7) المقتصد في شرح الإيضاح: 513

ثم يضيف: "ولو كان هذا يعدُّ ماضياً لوجب أنْ لا يجيء نحو قوله تعالى: "وإذ قال موسى لقومه اذكروا"، إلى قوله: "ويذبحون أبناءكم ويَستَحْيُونَ نساءَكُم"[1]، إلاَّ على لفظ الماضي، وذلك لا يُشَكُّ في اختلاله"[2].

ويستدلُّ الخُضَريُّ على ذلك بقوله تعالى: "ونُقَلِّبُهُمْ" بدلا من (وقَلَّبْنَاهم)[3]، وقولِه تعالى: "قُلْ فَلِمَ تقتلونَ أنبياءَ اللهِ من قبلُ"[4]، بصيغة المضارع على حكاية الحال، وقولِه تعالى: "فتثيرُ سحاباً فسقناه إلى بلدٍ مَيتٍ فأنزلناه"[5]، (فالإثارة) بصيغة الحضور لأن فيها حركةً واضطراباً وشيئاً يثيرُ الانتباه، ويستحضرُ الذهن كأنه مشاهدٌ محسوس.

17.4 النصب على الظرفية الزمانية

قال الشاعر، أنشده أبو علي الفارسيّ:

وقيــل متــى تَحــلُّ بلادَ نجــدٍ؟ فقلــت لــهم: إذا جاء الربيــعا[6]

في نصب (الربيعَ) وجه إعرابيّ هو النصب على الظرفية، والتقدير: أحلَّها الربيع، فحذف (أحلَّها) لدلالة الأول عليه في: متى تَحلُّ، كقولك: متى تسير؟ فتقول: غداً إذا جاء، أي: أسيرُ غداً، ويكون (إذا جاء) حالاً من (الربيع) أي: أحلَّها الربيعَ في حال مجيئه، وهو متعلق بمحذوف: أحلُّها الربيعَ كائناً إذا جاء، وقد حذف (كائناً) وأقام الظرف مُقامه[7].

فجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، ولا فرق في ذلك بين المختص منها، والمعدود والمبهم، وأعني بالمختص ما يقع جواباً لـ(متى) كـ(يوم

---

(1) سورة إبراهيم: 6

(2) المقتصد: 513

(3) ينظر: حاشية الخضري: 23/2.

(4) سورة البقرة: 91.

(5) سورة فاطر: 9.

(6) ينظر: الإفصاح: 283 . الانتخاب: 57

(7) الإفصاح: 283

الخميس)، وبالمعدود ما يقع جواباً لـ(كم) كـ(الأسبوع) و(الشهر) و(الحول)، وبالمبهم ما لا يقع جواباً لشيء منها، كـ(الحين)[1].

فالفعل (حلَّ) متعدٍ إذا كان بمعنى (نزل أو أصاب) فتعدّى إلى (الربيع) وهو اسم يدل على زمن بعينه وهو: زمنُ الربيع، فنصب، قال السيرافي: "أمَّا الأشياء التي تشترك في تعدّي الأفعال إليها وعملها فيها فهي: المصادر، وظروف الزمان، والمكان، والحال، والمفعول معه، والمفعول له"[2].

---

[1] ينظر: شرح قطر الندى: 215

[2] شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 320/1

الفصل الخامس

مسائل نحوية متفرقة

1.5 مجيء البدل المجرور على اللفظ والمعنى

قال الشاعر الأعشى:

لقد كـــانَ في حَـــولٍ ثَوَاءٍ ثويتَـــهُ تُقَـــضَّـــى لُبَـــانَـــاتٌ ويَسْأَمُ سائِمُ[1]

الظاهر في إعراب (ثواء) رفعه اسماً لـــ(كان) مؤخر، و(في حول) شبه جملة على النصب خبر لـــ(كان)، فجرُّ (ثواءٍ) على البدل من (حولٍ)، وهو بدل الاشتمال لأن الثواء في الحول حالٌ فيه، كما قال تعالى: "يسألونك عن الشهر الحـــرامِ قـــتـــالٍ فـــيه"[2]، فجرَّ (قتالٍ) على البدل من (الشهر الحرام)، لأنَّ القتال فيه، فالتقدير في البيت: لقد كانَ في ثَوَاءِ حَوْلٍ ثويتُهُ، قال سيبويه تعقيباً على البيت: "وسألت الخليلَ عن قول الأعشى... فرفَعَهُ وقال: لا أعرفُ فيه غيره، لأنَّ أول الكلام خبرٌ وهو واجب، كأنه قال: ففي حَوْلٍ تُقَضَّى لُباناتٌ ويسأمُ سائمٌ، هذا معناه"[3].

2.5 إضافة المصدر إلى الفاعل

قال الشاعر لبيد بن ربيعة يصف حماراً وحشياً:

حتى تهجَّـــر في الـــرَّواحِ وهاجَهَا طـــلَـــبَ المعقِّبِ حقَّهُ المظلومُ[4]

هذا البيت من الشواهد النحوية الفصيحة التي يستشهد بها في هذا الباب، ولكن يعدُّ عند الفارقي من الأبيات التي أشكل إعرابُها إلى حدِّ الإلغاز النحوي فساقه في كتابه (الإفصاح) مع الأبيات الملغزة الإعراب.

والقول فيه أنه نصب (طلَبَ) والظاهر يقتضي رفعه أي: طلبُ المعقِّبِ، ووجه النصب فيه: "كأنه قال: طلباً المعقِّبُ حقَّهُ، ثم أضاف المصدر إلى المعقِّبِ وهو فاعل بدليل أنه قال: (المظلومُ) بالرفع حملاً للوصف على الموضع، وإضافة

---

(1) ينظر: الكتاب: 38/3. الإفصاح: 340

(2) سورة البقرة: 217

(3) الكتاب: 38/3

(4) ينظر: الإنصاف: 232/1. الإفصاح: 342. الانتخاب: 69 . ديوانه: 128

المصدر إلى الفاعل أكثر من أنْ تُحصَى"[1]، وذلك كقولهم: (ضربتهُ ضرْبَ الأميرِ اللِّصَّ)، والأصل: ضَرْباً مِثْلَ ضربِ الأمير اللصَّ، فحذف الموصوف ثم المضاف.

وقولُه تعالى: "وترى الجبالَ تحسبُها جامدةً وهي تمرُّ مرَّ السحابِ صُنْعَ اللهِ"[2]، فقد نُصِب (صُنْعَ) على المصدر بفعل مقدَّر هو: صَنَعَ صُنْعاً اللهُ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل[3].

قال تعالى: "ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعض"، فـ(دَفْعُ) مصدر مرفوع بالابتداء مضاف إلى الفاعل وهو لفظ الجلالة (الله)، و(الناسَ) مفعول به للمصدر (دَفْعُ).

3.5 تقدير فعل بعد (إنْ) الشرطية التي بعدها اسم

قال الشاعر ملغزاً:

وإنَّـا رُعَـاتٍ للضـيوف أكارماً سَمَـتْ فرآها الأبعدونَ على قُرْبِ[4]

في قوله:(رُعَاتٍ) خطأ إعرابي متوَّهم، وصوابه على الظاهر أن يكون مرفوعاً على أنه خبر (إنَّ)، أي: وإنَّا رعاتٌ للضيوفِ.

أمَّا تسويغ الجرِّ هنا فهو على الإلغاز بالخط، فقد اتَّصلت (إنْ) الشرطية بـ(نار) وفصل حرف الراء واتصل بكلمة (عاتٍ)، وأصل البيت: وإنْ نارُ عاتٍ سَمَتْ للضيوف، فـ(نارُ) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود، والتقدير: وإنْ سَمَتْ نارُ عاتٍ سَمَتْ للضيوفِ، وهذا على رأي البصريين، أمَّا الكوفيون والأخفش فـ(نار) عندهم: مبتدأ أو فاعل مقدَّم، فقد منع النحاة البصريون مجيء الاسم بعد (إنْ) الشرطية، فقدَّروا فعلاً محذوفاً وجوباً بعد (إنْ) أو (إذا)، كقوله تعالى: "وإنْ أحـدٌ مـن المشركين استجارك"[5]، فـ(أحدٌ) فاعل لِفعل محذوف وجوباً، تقديره: وإنْ استجارك أحدٌ استجارك.

---

(1) ينظر: الإنصاف: 232/1

(2) سورة النمل: 88

(3) ينظر: الإنصاف: 231/1

(4) ينظر: الإفصاح: 105

(5) سورة التوبة: 6

4.5 الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما ليس بظرف

قال الشاعر، أنشده ابن كيسان (ت 320هـ):

تمُـرُّ على ما تَستَمِـرُّ وقد شَفَتْ غلائِلَ عبدُ القَيْسِ منها صُدُورِها[1]

الإشكال في موضع الجر لـ(صُدُورِها) دون وجود عامل الجرّ، وهذا ما يبدو على ظاهر الكلام، وتفسير الجرّ أن الشاعر قد فصل بين المضاف (غلائِلَ) والمضاف إليه (صُدُورِها) بما ليس بظرف أو حرف جر، وهو فاعل (شَفَتْ)، وترتيب البيت: وقد شَفَتْ عبدُ القَيْسِ منها غلائِلَ صُدُورِها[2].

وقد أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر، ومنع ذلك البصريون إلاّ بحرف الجر أو الظرف[3]، وقد عزَّز الكوفيون رأيهم بالنقل من خلال الشعر الفصيح عند العرب، كما قال الشاعر:

فـزَجَجْتُهـا بِمـزَجَّـة زَجَّ القَلُوصَ أَبِـي مَـزَادَه[4]

والتقدير: زَجَّ أَبِي مَزَادَه القَلُوصَ، ففصل بين المصدر والفاعل المضاف إليه بالمفعول به، وكما جاء في القراءة السبعية لابن عامر قوله تعالى: "وكَذلكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْركينَ قتلُ أولادَهم شركائِهِم"[5] بنصب (أولادَهُمْ)، وجر (شركائِهِم) والفصل بَيْنَهما بـ(أولادَهُمْ)، وهو مفعول به، والتقدير: قتلُ شركائِهِم أولادَهم.

5.5 مجيء (كان) تامة

قال عمرو بن مَعْدَ يَكْرِبَ:

الحـربُ أولُ مـا تكـونُ فتـيَّةٌ تبـدو بزينتِـها لكـلِّ جَهُـولِ[6]

---

(1) ينظر: الإنصاف: 428/2. الإفصاح: 201

(2) ينظر: الإفصاح: 202.

(3) ينظر: الإنصاف: 427/2

(4) المصدر نفسه: 427/2. الخصائص: 406/2

(5) سورة الأنعام: 137. كتاب السبعة في القراءات: 270، ينظر: الخصائص: 406/2، 407. الإنصاف: 2/ 431.

(6) ينظر: الكتاب: 401/1، 402. وفيه: تسعى بِزِيَّتِها.... الإفصاح: 321

بالرفع لـــ(فتيَّةٌ) على أنها فاعل، و(تكون) تامة بمعنى: تقع أو تحدث، وقدَّر سيبويه التركيب: إذا كانت في ذلك الحين فإنَّها فتيَّةٌ[1].

وقد جاءت (كان) تامة في مواقع غفيرة من القرآن الكريم ولا تحتمل إلاَّ التمام، وبعضها يحتمل التمام والنقصان، قال تعالى: "وقاتلوهم حتى لا تكونَ فتنةٌ ويكونَ الدين لله"[2]، فالفعل (تكون) تام، وفاعله (فتنةٌ).

قال السمين الحَلَبِيُّ: "وتكون هنا تامة، وفتنة فاعل بها، وأمَّا ويكونَ الدين لله فيجوز أن تكون تامة أيضاً وهو الظاهر، ويتعلق (لله) بها، وأن تكون ناقصة و(لله) الخبر فيتعلق بمحذوف، أي: كائناً لله"[3].

ومن ذلك قوله تعالى: "إلاَّ أن تكونَ تجارةٌ حاضرةٌ تديرونها بينكم"[4]، قرأ عاصم بنصب (تجارة) على أن (كان) ناقصة، واسمُها مضمر تقديره: إلاَّ أن تكون المبايعاتُ تجارةً، و(حاضرة) صفة، وقرأ الباقون من القرَّاء برفع (تجارة) على أنها فاعل لـــ(تكون) التامة، والتي بمعنى: تحدث أو تقع[5].

6.5 إبدال الاسم بدل الكلّ من الكل

قال النابغة الذبياني:

مَـلَـكَ الخورنَـقَ والسَّديرَ ودانَهُ ما بـينَ حِمْيَـرَ أهلِها وأوَالِ[6]

الظاهر في إعراب (أهلِها وأوَالِ) الرَّفع على الفاعل لـــ(دانَهُ)، أي: أطاعَ أهلُ حميرَ وأهلُ أوَالِ مَلِكَ الخورنَـقَ والسَّدير، أمَّا توجيه الجر فعلى البدل من (حِمْيَـرَ) المجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنَّه ممنوع من الصَّرف، بمعنى:

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 402. وثمة وجوه إعرابية أخرى في: الإفصاح: 321

(2) سورة البقرة: 193

(3) الدر المصون: 309/2

(4) سورة البقرة: 282

(5) ينظر: التبيان في علوم القرآن: 231/1

(6) ينظر: الكتاب: 161/1. وفيه ينسب إلى النابغة الجَعْدِيّ. الإفصاح: 334. الإنصاف: 502/2. وأوال: اسم موضع مما يلي الشام

البلد أو الحيّ، حيث جاء على هذا المعنى قولُه تعالى: "لقد كان لسبأٍ في مساكنهم آيةً"[1] وقولُه تعالى: "وجئتك من سبأٍ بنبأٍ يقين"[2]، فكلا الآيتين بمعنى الحيّ.

كذلك صَرَف النابغة(سبأً) على معنى الحيّ، في قولِه:

أضْحَتْ ينفِّرُها الوِلْدَانُ من سبأٍ كأنَّهم تحت دَفَّيْها دحاريجُ[3]

ولو صَرَف الشاعر كلمة (حِمْيَرَ)، لكان (أهلِها) بالرَّفع فاعلاً، أو بالابتداء، ويجوز أن يكون (أهلِها) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: ما بينَ حِمْيَرَهُمْ أهلُها وأهلُ أوَالِ.

ومما جاء على البدل، وساقه ابن أسد الفارقي وبعده ابنُ عدلان، قولُ الشاعر:

فكأنَّه لَهَقُ السَّراةِ كأنَّهما حاجِبَيْهِ مُعيَّنٌ بِسَوادِ[4]

فقد نصب (حاجِبَيْهِ)على البدل من الضمير المتصل في (كأنَّه)، و(ما) زائدة للتأكيد، والظاهر على مبنى التركيب رفع (حاجِبَيْهِ) اسماً لـ(كأنَّ)، بدليل أن الخبر هو (معين بسواد) عَوْداً على الضمير لا على الحاجبين، والصواب أن الخبر هنا على البدل لا عن المبدل عنه[5].

7.5 تسليط عاملين على معمولٍ واحد (التنازع)

كما قال الشاعر:

تميَّز فما يدنيكَ من نَيْلِ رُتْبَةٍ فَخَارُ أبٍ إنْ لم تَنَلْكَ الخصائصا[6]

موضع اللُّغز في قوله: (الخصائصا) وظاهر الإعراب يقتضي رفعه بـ(تَنَلْكَ) أي: أن لم تَنَلْكَ الخصائصُ، أما وجه النَّصب فعلى أن (الخصائصَ) مفعول به

---

(1) سورة سبأ: 15.

(2) سورة النمل: 22، وانظر: السبعة في القراءات: 480.

(3) ينظر: الكتاب: 253/3

(4) ينظر: الكتاب: 161/1. الإفصاح: 160. ويصف الشاعر ثوراً وحشياً شبَّه به بعيرَه في نشاطه، فكأنَّه ثورٌ لَهَقُ السراة، أي: أبيضُ أعلى الظهر، أسْقَعُ الخدَّين كأنَّما عُيِّن بسوادٍ، وينظر: تحصيل عين الذهب: 131

(5) الإفصاح: 160، 61

(6) ينظر: الإفصاح: 262. الانتخاب: 50

لـــ(تميَّـــز)، وفي (تَتَلْكَ) ضميرٌ منها، على أن التقدير: (تميَّـــز الخصائصَ فما يُدْنِيكَ فَخَارُ أبٍ إنْ لم تَتَـــلْكَ الخصائصُ).

والحق أنَّهُ يُطَالِعُنا في هذا التركيب الشعري مظهر من مظاهر (التنازع) أو (الازدواج الوظيفي)، حيث أنَّه يطَّرد في النَّحو العربي تخصيص وظيفة نحويَّة واحدة لكل مكوِّن من مكوِّنات التركيب: فالكلمة تحمل حالةً إعرابيةً واحدة بتأثير عامل واحد، وقد تتطلب بعض الكلمات أكثر من معمول.

ومن الإقرار بالازدواج الوظيفي إجازة الفراء في مثل: (بغى واعتدى عَبْداك) في باب التنازع؛ وذلك لإمكان توجُّه العامِلَيْن معاً إلى الاسم الظاهر، وقد نقل عنه الأشموني بأنه إنْ اتَّفَقَ العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، ولا إضمار، مثل: (يُحْسِنُ ويُسِيء ابناكُما)[1].

وبناء على ما مرَّ، فإن الفعلَيْن (تميَّز وتَتَلْكَ) يتوجهان إلى معمولٍ واحد بحيث يصلح أن يكون لأحدهما كما قُدِّر التركيب، ويتضح هنا أن (تميَّز) هو الذي أعمل النَّصب في (الخصائصَ).

وقد ورد باب التنازع عند سيبويه، بقوله: "هذا باب الفاعِلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللَّذَيْنِ كلُّ واحدٍ منهما يفعلُ بفاعلهِ مثل الذي يفعَلُ بهِ وما كان نحو ذلك، وهو قولك: (ضربتُ وضربني زيدٌ)، و(ضربني وضربتُ زيداً)، تحملُ الاسمَ على الفعل الذي يليهِ، فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلين، وأمَّا في المعنى فقد يُعلَم أن الأول قد وقع، إلاَّ أنَّه لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ"[2].

وقد سار البصريون على قاعدة سيبويهِ في إعمال الفعل الثاني لعلَّةِ القربِ والجِوار ما دام يتبَعُ هذا الإعمالُ المعنى ولا ينقضُه وإلاَّ فَلا.

قال المبرِّد في مثل ذلك: "فهذا اللفظُ هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ، وأمَّا في المعنى، فقد يعلم السامِعُ أن الأول قد عمل، كما عمِل

---

[1] ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 103/2

[2] الكتاب: 73/1، 74

الثاني، فحذَفَ لعلم المخاطَب"[1]، فالأصل في التركيب: (ضربتُ زَيداً وضربني زيدٌ).

وقد جاء ربط الإعراب في التنازع بالمعنى، فيكونُ المعنى الذي يحمل عليه هو الَّذي يؤثِّر في الإعراب، فقد رُفِع المعمول بعاملِه الأول وأُهْمِل الثاني لعدم تبعيته للمعنى، وذلك في قول الشاعر امرئ القيس:

فَلَوْ أنِّـــي ما أسعى لأدنـــى معيشةٍ كفاني، ولم أطلب، قليلٌ من المال[2]

فأعمل الفعل الأول(كفاني)، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلاً)، ولكن لم يروهِ أحد على النَّصب، فقد تقتضي القاعدة أحد الوجوه، ولكنَّ المعنى يتطلبّ الوجه الآخر فيجري بمُوجبه، قال سيبويه معقِّباً على بيت امرئ القيس: "إنَّما رفَعَ لأنَّه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنَّما كان المطلوبُ عندهُ المُلْكَ وجعل القليلَ كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فَسَدَ المعنى"[3].

والخلاف في إجراء التنازع نحويٌّ قام عند البصريين والكوفيين، فذهب الكوفيون إلى أنَّ إعمالَ الفعل الأول أولى، في مثل: (أكرمني وأكرمتُ زيداً، وأكرمْتُ وأكرمني زيدٌ)، وذهب البصريون إلى أنَّ إعمال الفعل الثاني أولى[4] لذلك أيَّد الكوفيون أن يجروا الإعمال في الفعل الأول، فيقولون: (أكرمني وأكرمتُ زيدٌ، وأكرمْتُ وأكرمني زيداً)، على حين قال البصريون بإعمال الثاني، فقالوا: أكرمني وأكرمتُ زيداً ....

وممَّا ورد من كلام العرب الفصيح بالنقل على التنازع، قول طُفَيْل الغَنَويّ:

وكُمْـــتـــاً مُـــدَمَّاةً كـــأنَّ مُتُونَهَا جرى فوقَها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[5]

---

(1) المقتضب: 366/2

(2) ينظر: الكتاب:79/1. الإنصاف:84/1، 92، 93. همع الهوامع:110/2. ديوانه: 139. حزانة الأدب: 1/ 327.المقتضب: 76/4.

(3) الكتاب: 79/1

(4) ينظر: الإنصاف: 83/1

(5) ينظر: الإنصاف: 88/1. الكتاب: 77/1. تحصيل عين الذهب: 100. والكميت: الذي لونه الحمرة يخالطها سواد، والمُذهب: على زنةِ المُكْرَم، المموّه بالذهب.

فقد استشهد به سيبويه على إعمال الفعل الثاني وهو (استشعرت)، ولو أعمل الأول (جرى) لرفع (اللون)، فقال: جرى فوقَها لونُ مُذْهَبٍ، وإعمال الثاني أولى؛ لأن ضمير المعمول مستكِنٌّ في العامل الثاني، فكأنَّه قال: جرى فوقَها واستشعرتُه لونَ مُذْهَبٍ، وقال الفرزدق :

ولكـــنَّ نَصْـــفاً لـــو سَبَبْتُ وسبَّنِي بنو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنافٍ وهاشمِ[1]

برفع (بنو) على إعمال الفعل الثاني (سبَّنِي) على التنازع للفعلين: سبَبْتُ وسبَّنِي، وقد سار البصريون وَفْق ما قرَّره سيبويه، فأعملوا الفعل الثاني في نمط تراكيب التنازع لعلَّة القرب والجوار، ما لَمْ ينقِضْ معنىً وهذا دليل ساطع على أن الخليل وسيبويه يوجِّهان الإعراب حسب ما يفهمه من معنى الكلام، ليأخذ سيبويه بتفسير المعنى ويدفع الإعراب فيربط الإعراب بالمعنى، ويحمل عليه ليكون المعنى أثراً في الإعراب، فكان المنهج الذي ينتهجه أهل اللغة والنحو فيما بعد في لغتهم وتفسير الظواهر اللغوية: " والحملُ على المعنى واسعٌ في هذه اللغةِ جداً"[2].

ويتجه السَّكَّاكِيّ (يوسُف بن أبي بكر) بالتعامل مع هذا النمط النحويّ حيث ينظر في الرتبةِ بين تنازع العوامل، فيقول: "واعلم أنه لا يجتمع عاملان لفظي ومعنَوِيّ إلاَّ ويظهر عمل اللفظي، ويقدَّر عمل المعنويّ، نحو: بحسبِكَ عمرٌو، هل من أحدٍ قائمٌ، ولا لفظيان إلاَّ ويظهر عملُ الأقربِ لا محالةَ عندنا، نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ، وما جاءني من رجُلٍ، وأكرمنِي وأكرمتُ زيداً، وأمَّا الكوفيونَ فإنَّهم يُظْهِرون في نحو: (أكرمني وأكرمتُ) عمل الأول، ويقولون: أكرمني وأكرمتُ أو أكرمتُهُ زيدٌ، وكذا إذا قدَّمتَ وأخَّرْتَ، يقولون: أكرمتُ وأكرمني زيداً، وعلى هذا فقِسْ"[3].

8.5 مجيء اسم الفعل عاملاً

كما في قول الشاعر الملغز:

وتثبَّـــتْ إذا لقـــيـــتَ سُلَـــيْـــمى فَهْـــيَ بذْرٌ يُسْبِيـــك منها الكَلاَما

---

(1) ينظر: الإنصاف: 87/1، 88. الكتاب: 77/1

(2) الخصائص: 425/2

(3) مفتاح العلوم: 65

إذا قـالـت: السـلامُ عـلـيـهِ كُـلَّ يـومٍ، فقُل: عليكِ السَّلاما[1]

يكمن الإلغاز بالإعراب في موضعين، أحدهما في قوله: (يُسبيك منها الكلامَا) بنصب(الكلامَ) والظاهر رفعه على انه فاعل (يسبيك)، وتسويغ النَّصب هو مجيء (الكلامَ) منصوباً بـ(تثبَّت)، على أن الأصل في الكلام: تثبَّت الكلامَ منها، وافهم، فهي بدرٌ يسْبِيك.

أمَّا الموضعُ الآخر فهو نصب (السلامَ) على الإغراء أو باسم الفعل والظاهر يقيضي أن يقول: (عليكِ السلامُ)، فأقام (عليكِ) مُقَامَ الفعل فنصب (السلامَ)، والمعنى الزمي السلامَ، أو قولك: يا زيدُ عمراً، أي: عليكَ عمراً أو قولك: الطعامَ، أي: دونَك الطعَامَ وخذِ الطعامَ حيث يتضح هنا عمل اسم الفعل بالنَّصب فأسماء الأفعال: ألفاظٌ نابت عن الفعل معنى واستعمالاً، كشتان بمعنى افترق، وصَهْ بمعنى اسكُتْ، وأواه بمعنى التوجع، ومَهْ بمعنى اكفُفْ، واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة، أو هي ألفاظ تدل على معاني الأفعال وتقوم مقامها، بها عن الأفعال، وإنْ كانت تختلف في صيَغها عن الأفعال[2].

قال تعالى: "كتابَ اللهِ عليكم"[3]، على أنَّ العامل فعل مقدَّر هو: الزمُوا كتاب اللهِ، مع جواز تقديم المعمول (كتابَ اللهِ) على اسم الفعل عند الكوفيين، ولم يُجزْ ذلك البصريون والقرَّاء من الكوفيين[4].

وقد عزَّز الكوفيون رأيهم هذا بالنَّقل أو الشعر الفصيح، في قول الشاعر:

يـا أيُّـها المائِحُ دلْـوي دونكـا إنِّي رأيتُ الناسَ يحمـدونكـا[5]

يُثْنون خيـراً ويُمجِّدُونَكَـا

---

(1) ينظر: الإفصاح: 344. والَّذي قوّى إلغاز الإعراب ووثَّقهُ كون (الكلام) فاعل على الظاهر هو تذكير الفعل المضارع (يسبيك)، أي: يُسبيك الكلامُ. وفي هذا يأتي قولُ الأعشى:

لِقَـوْمٍ فكـانوا هُـمُ المُنْفِذِينَ شَـرابَـهُم قَبْـل إنْـفَادَهَـا

وكان الأولى أن يقول: قبل إنفاذه، لأنَّ الشَّرابَ مذكَّر إلاَّ أنَّه أنَّثهُ حملاً على المعنى، إذْ إنَّ الشراب هو الخمر في المعنى . ينظر: الإنصاف: 508/2

(2) ينظر: الكتاب: 241/1، 248، الأصول في النحو: 167/1، الإنصاف: 144/1، شرح المفصل: 25/4.

(3) سورة النساء: 24

(4) ينظر: الإنصاف: 228/1. الدر المصون: 648/3 – 649

(5) ينظر: الإنصاف: 228/1

وأمَّا القياس كون هذه الألفاظ تقوم مُقَام الفعل، فالجملة (عليك زيداً) أي: الزم زيداً، فجاز أن تقول: زيداً الزم؛ قياساً على تقديم المفعول به على الفاعل، أمَّا لفظُ (كتابَ اللهِ) عند البصريين فليس منصوباً بـــ(عليكم)، وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدَّر ولم يظهر هذا الفعل لدلالة ما تقدَّم عليه من قوله: "حُرِّمَت عليكم أمهاتُكُم وبناتُكُم وأخواتُكُم"[1]؛ لأن في ذلك دِلالةً على أنَّ ذلك مكتوب[2].

قال ابن هشام: "....وعند البصريين أن (كتابَ اللهِ) مصدر محذوف العامل، و(عليكم) جار ومجرور متعلق به، أو بالعامل المقدر، والتقدير كتبَ اللهُ ذلك كتاباً عليكم، ودلَّ على ذلك المقدَّر قولُه تعالى: "حُرِّمت عليكم" لأنَّ التَّحريمَ يستلزم الكتابة"[3].

وهو ما سبقه إليه سيبويه نقلاً عنه، حيث يقول: "....ولما قال: "حُرِّمت عليكم أمَّهاتُكُم" حتى انقضى الكلامُ، علِم المخاطَبون أنَّ هذا مكتوبٌ عليهم، متثَبَّت عليهم، وقال: كتابَ اللهِ توكيداً، كما قال: صُنْعَ اللهِ، وكذلك وعدَ اللهِ لأن الكلام الذي قبله وعدٌ وصُنْعٌ[4]، فكأنَّه قال جلَّ وعزَّ: وَعْداً وصُنعاً وخَلْقاً وكتاباً...وقد زعم بعضُهم أنَّ كتابَ اللهِ نصب على قوله: عليكم كتابَ الله، وقال قومٌ: (صِنْعةَ اللهِ) منصوبةٌ على الأمر، وقال بعضهم: لا بَلْ توكيداً"[5].

9.5 الاسم بدلاً من ضمير المبدَل منه بتكرار اللفظ نفسه

كما في قول الشاعر الملغِز:

قالـــوا أتفـــرحُ بالأزوادِ تجمَعُـــها وهَلْ تدومُ لك الأزوادَ والفرحَا[6]

---

[1] سورة النساء: 24

[2] ينظر: أسرار العربية: 165 – 166

[3] شرح القطر: 244

[4] في الآيات الكريمة: ﴿ وترى الجبال تحسبُها جامدةً وهي تمرُّ مرَّ السحاب صُنْعَ اللهِ﴾ وقوله تعالى:﴿الذي أحسن كلَّ شيء خَلْقَهُ﴾ وقونه:﴿والمحصناتُ من النساء إلاَّ ما ملكت أيْمانُكُم كتابَ اللهِ عليكُم﴾ في السور التالية: سورة النمل: 88. سورة السجدة: 7. سورة النساء: 24

[5] ينظر: الكتاب: 381/1، 382

[6] ينظر: الإقصاح: 143، 144. الانتخاب: 32

في قوله: (الأزوادَ) بدلالة موقعه الوظيفي والسِّياقي يقتضي رفعة على الظاهر على أنه فاعل لـــ(تدومُ)، أمَّا وقد جاء منصوباً فإن المسوِّغ الإعرابيّ له فعلى البدل من الهاء في (تجمعها)، أي: تجمع الأزواد تجمعُها.

ويتراءى لي أن أصل الجملة: تجمع الأزواد الأزواد، ثم تحولت إلى: الأزواد تجمع الأزواد، ثم: (الأزواد تجمعها). فـــ(الأزواد) الثانية في البداية توكيد للأزواد الأولى التي هي مفعول به، فلما تقدمت (الأزواد) الأولى فسيكون الضمير الهاء في الصيغة الثالثة توكيداً مع إعادة البدل من الضمير، بالرغم من اكتفاء التركيب بالضمير وتوضيحه.

وقريب من ذلك وهو الأفصح والأقوى في الأسلوب اللغوي والتركيب النحوي ما جاء فيه إبدال الظاهر من ضمير الغائب، كقولك: مررت به زيد، وقوله تعالى: "وما أنسَانِيهُ إلا الشيطانُ أن أذكُرَهُ..."[1]، على أن الأصل: ما أنساني الحق أن أذكره إلا الشيطان. على أن (أذكره) بدل من الهاء في (أنسانيه) العائدة إلى الحوت في الآية السابقة[2].

ويرى ابن عدلان الموْصِليّ أن موضع البدل هنا للتكرار فقط أو التوكيد[3]، وليس البدلُ هنا من باب بدلِ كُلٍّ من كلّ، كقوله تعالى: "مفازاً حدائق وأعنابا"[4] ولا بدلَ اشتمال، مثل قوله تعالى: "يسألونك عن الشهر الحرامِ قتالٍ فيه"[5]، ولا بدل المعرفة من النكرة، في قوله تعالى: "وإنَّك لتهدي إلى صراط مستقيم صراطِ اللهِ"[6]، وقد يجري البيت السابق على قول عَدِيّ بنِ زيد:

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ نغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفقيرا[7]

---

(1) سورة الكهف: 63.

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 457/2.

(3) ينظر: الانتخاب: 32

(4) سورة النبأ: 31، 32

(5) سورة البقرة: 217

(6) سورة الشورى: 52، 53

(7) ينظر: الإفصاح: 144

فأعاد اللفظ، والأولى أن يضمرَه دون التكرار، أي: لا أرى الموتَ يسبقُهُ شيءٌ، وإنَّما البَدَلُ الذي يأتي لبيان المبدل منه وتوضيحُه دون التكرار بلفظ البدل، كما في قول المهلل بن ربيعة:

ولقــد خَبَــطْنَ بيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً أخــوالُنَا وهُــمُ بنو الأعمامِ[1]

فالرَّفع لــ(أخوالُنا) بالابتداء، والنَّصب على البدل جائز، وأهمية البدل هنا التوضيح عن السؤال عن بيوتِ يَشْكُرَ، ما هم؟ فقال: أخوالَنا وهم بنو الأعمام.

والدليل على أنَّ (الأزوادَ) لا تكون إلاَّ بدلاً من الهاء، فيما ذهب إليه النحاة إلى أن العاملَ في البدل هو العامل في المبدل منه ومنهم المبرِّد حيث إن ظهور العامل في البدل في بعض الأمثلة توكيد للعامل الأول[2]، وذلك مثل تكرار اللام في قولِه تعالى: "..لجعلنا لمن يكفُرُ بالرحمن لبيوتِهم سُقُفاً مِنْ فضة"[3].

10.5 مجيء أسلوب الإغراء بالرَّفع، والأفصح بالنَّصب

قال الشاعر، وهو من أبيات الإلغاز النَّحوية:

إنَّ قــومــاً منهمُ عميرٌ وأشــبــاهُ عُمَــيْــر ومنــهمُ السَّــفَّاحُ

لــجــديــرونُ بالــوفــاءِ إذا قــا ل أخو النَّجدةِ: السلاحُ السلاحُ[4]

في قوله: (السلاحُ السلاحُ) الظاهر فيه النَّصب على الإغراء، أو ما يجري من الأمر على إضمار الفعل المستعمل إظهاره لعلم المخاطب به، أو لأنَّه معلوم مستغنىً عنه، كذلك لدلالة الحال والموقف الكلامي عليه، فالنَّصب على إعمال فعل محذوف مستغنىً عنه لكثرة الاستعمال فيكون تقدير البيت: الزم السلاحَ، السلاحَ، وأسلوب الإغراء هو "إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه من صلة رحم وحفظ عهد ونحوهما"[5] .

---

(1) ينظر: الكتاب: 16/2

(2) قال المبرد: " وإنَّما سُمي البدلُ بدلاً لدخوله لما عمِل فيه ما قبله على غير جهة الشِّركة" (المقتضب:601/2)

(3) سورة الزخرف: 33

(4) ينظر: الإفصاح: 145

(5) ينظر: شرح ابن عقيل: 301/3. شرح الأشموني: 192/2

أمَّا وقد جاز الرَّفع هنا، فكأنَّه قال: بادِروا، هذا السلاحُ، ومن النَّصب على الإغراء أو الأمر، قول مسكين الدارميّ:

أخـــاك أخـــاك إنَّ من لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاح[1]

بنصب (أخاك) على إضمار فعل تقديره: الزم أخاك، والثاني تأكيد له، وأعتقد أن ما يوافق أساليب العرب في كلامهم هو الواجب الاتِّباع لأنَّه الأفصح والأبْيَن للمعنى والإعراب، بدليل الشعر الفصيح، والعبارات المأثورة عنهم.

11.5 حذف حرف النداء للمنادى المبني على الضم

قال الشاعرُ:

أَبِلْكُـــوزُ تشـــرَبْ قهـــوةً بـــابلّيةً لها في عظامِ الشاربـــينَ دبـــيبُ[2]

يكمن اللغز الإعرابيّ في قوله: (أَبِلْكُـــوزُ)، والظاهر يقتضي جرّه بحرف الباء، أي: أَبِلْكُـــوزِ تشـــرَبْ، ولكنّ الشاعر أراد غير المراد على الظاهر معنىً وإعراباً، بَيْد أنَّ مهارته اللغوية في تأليف التركيب للبيت قد أظهر غير ما أبطن، والباطن هو المقصود، وبه يصحُّ إعراب البيت بعد فهمه، بالمقابل يدفع ظاهر الإعراب إلى الخطأ المتعمَّد والخروج عن إلْفِ القاعدة النَّحوية.

فالشاعر دمج لفظتين، هما: (أَبِلْ): على أنه فعل أمر من إبلال العطش حيث يقال: أبلَّ وأَبَلَ بالتخفيف، و(كوزُ) اسم علم مذكر؛ كزيدٍ وعمرو، وهو مبنيّ على الضم لأنَّه منادى مفرد، والتقدير: يا كوزُ ، فحذف حرف النداء، وقال: أبِلْ كوزُ، والمنادى العلم المعرَّف مبني على الضم، وموضعه النَّصبُ؛ لأنَّه مفعول به عند البصريين وعند الفرَّاء من الكوفيين، على أن التقدير: أدعو زيداً، أو أنادي زيداً[3].

وقد جزم (تشربْ) لأنَّه جوابُ الأمرِ من (أبِلْ)، مثل قولك: قُمْ يا زيدُ أكْرِمْكَ، وقد جاز حذف حرف النداء في كلام الله تعالى المبين، وكذلك كلام العرب، وممَّا

---

(1) ينظر: الكتاب: 256/1.شرح التصريح: 195/2.أوضح المسالك: 79/4. ديوانه: 29. شرح المفصل:29/2 ، همع الهوامع: 28/3 . شرح الكافية: 183/1

(2) ينظر: الإفصاح: 100. الانتخاب: 23 . والشاعر: نافع بن ثابت السُّلَميّ

(3) ينظر: الإنصاف: 323/1

جاء في كتاب الله: "ربَّنا لا تؤاخذنا إنْ نسينا أو أخطأنا"[1]، وقوله تعالى: "يوسفُ أعْرِضْ عن هذا"[2] ومن حذف حرف النداء في الشعر، قول أعشى هَمَدان:

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهم فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالـــبِ[3]

وقول العجَّاج:

جـــاريَ لا تستنكـــري عَذِيري[4]

وقد أجاز المبرِّد وقوع الضرورة في الأمثال فجاز فيها ما جاز في الشِّعر، فقد وجدت أنهيجيز حذف (يا) من النكرة وهو مخصوصٌ بالشعر، بقوله: "وقالوا في مَثَل من الأمثال ــ والأمثالُ يُستجازُ فيها ما يستجازُ في الشعر لكثرة الاستعمال لهاــ افْتَدِ مخنوقُ، وأصْبِحْ ليلٌ، وأطْرِقْ كرا[5]"[6].

12.5 مجيء (لعلَّ) عاملة للجر بدل عملها النَّصب

قال كعب بن سَعْد الغَنَويّ:

فقلت ادْعُ أخْرى وارفَعِ الصوتَ جَهْرةً لعـــلَّ أبي المِغْوَارِ مِنْكَ قريـــبُ[7]

الظاهر في إعراب (أبي) النَّصب وعلامة النَّصب الألف لأنَّه من الأسماء الخمسة، فـــ(لعلَّ) التي من أخوات (إنَّ) تفيد التَّرجِّي وتنصب المبتدأ، وترفع الخبر وفاقاً للقاعدة النَّحوية المستنبطة من كلام العرب الفصيح، ونصوصهم الشعرية الموثوقة.

لكنَّ الشاعر حمل هذا التركيب وَفْقاً للهجته المستعملة في الكلام داخل إطار اللهجة الخاصة بقبيلته، فلم يستطع الشاعر أن ينسلَّ من استعمال لغته الخاصة وما جرت عليه العادة واستحكمت فجرَّ (أبي) بِـــ(لعلَّ) على فصاحتها، ثُمّ أخذ هذا

---

(1) سورة البقرة: 286

(2) سورة يوسف: 29

(3) ينظر: الكتاب: 116/1. الإنصاف: 293/1

(4) ينظر: المقتضب: 259/4 – 260

(5) مجمع الأمثال: 35/2، 559/1، 597

(6) المقتضب: 261/4

(7) ينظر: مغني اللبيب: 286. شرح الأشموني: 284/2، وهناك روايةٌ أخرى وفقاً للقاعدة النحوية: لعلَّ أبا المغوارِ...

التركيب النحوي مظهراً من الشذوذ أو الندرة في الاستعمال لضيق هذا النمط بالنسبة لما جرت عليه اللغة المشتركة الفصحى عند القبائل العربية الأخرى.

لذا فقد أورد الفارقي البيت انسجاماً لمنهجه في الخروج عن الإعراب اللائق إشكالاً أو إلغازاً لعنصر من عناصر التركيب[1].

وجاء ما يمكن عدُّه من اللهجة الفصيحة، قول الشاعر:

لعــلَّ اللهِ فضَّــلــكــم عليــنــا بــشــيءٍ أنَّ أمَّــكُــمُ شــريــمُ[2]

يعرب بعضُهم لفظ الجلالة (الله) مجرور لفظاً بحرف الجر الشبيه بالزائد لإفادة الترجي، وهو في محل مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة في آخره لاشتغال المحل بحركة الحرف الشبيه بالزائد.

13.5 إقامة الصفة مُقام الموصوف

قال الشاعر والبيت من أبيات الإلغاز النَّحوية:

وأنَّ لبُــونٌ يــومَ راحــوا عشيّةً أبى منذرٌ فاركَبْ على الجَمَلُ الصَّلدا[3]

قوله (الجمل الصَّلدا) حيث يكمنُ الإلغاز الإعرابيّ الذي يوهم القارئ بأنه خطأٌ مقصود، وخروج عن القياس النَّحوي بمجيئه فاعلاً والصواب على الظاهر أن يكون مجروراً بـــ(على) كذلك إتباع (الصَّلدا) على الجرّ.

وتفسير الإعراب الظاهر وتسويغُه أن (على) فعل بمعنى: ارتفع أو وقف، والرسم الكتابي الإملائي له (علا، بألف قائمة يعلو علواً) بَيْد أنَّه خالف الرَّسم المتعارف عليه للإلغاز الإعرابيّ.

---

(1) فالسمات اللهجية تظهر عند قراءة الشعر كوقف (ربيعة) على المنوَّن المنصوب بلا ألف في قولك:(ليس لي بهذا الأمر علمّ) بحذف التنوين وتسكين آخره عند ربيعة وقوله تعالى:﴿ وقل ربِّ زدني علمْ ﴾ ويستوي ذلك في المنصوب والمجرور، وإهمال تميم (ما) الداخله على الجملة الاسمية. ينظر: الخصائص: 97.1/2 /167. الكتاب: 28/1، 62. المقتضب: 188/4

(2) ينظر: شرح قطر الندى: 234 . أوضح المسالك: 7/3. شرح الأشموني: 284/2

(3) ينظر: الإفصاح: 163. الانتخاب: 23، واللَّيون: ذات اللَّبن من الشَّاء والإبل، وقد سبق تفسير هذا البيت في سيلة الخط فصلاً ووصْلاً في البحث نفسه:

وبناءً على ذلك يكون (الجملُ) فاعلاً بـ(علا)، وهي في البيت جملة فعلية مستأنفة، أي: فاركب، علا الجمل، أمَّا التسويغ الإعرابيّ لـ(الصَّلدا) فهو على إقامة الصفة مُقام الموصوف على أن التقدير: علا الجملُ المكان الصَّلدا.

ونظير ذلك قول النابغة الذبياني:

كأنَّك من جمالِ بني أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[1]

على أن التقدير: كأنَّك جملٌ من جمالِ بني أقيْشٍ، فحذف الموصوف لدلالة حرف التبعيض عليه، ومثل قول الشاعر:

لو قُلْتَ ما في قومِها لم تِيثَم يفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ[2]

يريد: ما في قومِها أحدٌ يفضُلها لم تكذِبْ، فحذف الموصوف استغناءً بعلم المخاطب به.

وممَّا جاء في الكتاب العزيز، قوله تعالى: "ليس لِوقْعَتِها كاذبة"[3]، على أن (كاذبة) صفة، والموصوف محذوف، تقديره: ليس لوقعتها نفسٌ كاذبةٌ[4]، وقوله تعالى: "أنِ اعمل سابغاتٍ"[5]، أي: دُروعاً سابغاتٍ، وقوله تعالى: "لَه فيها من كلِّ الثمرات"[6]، على أن التقدير: له فيها رزقٌ من كلِّ الثمراتِ.

14.5 مجيء (إلاَّ) صفة بمنزلة (غير)

قال عمرو بن مَعْد يكرب، والبيت من الشواهد النحوية:

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخُوه لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الفرقدانِ[7]

---

(1) ينظر: ديوانه: 198. الكتاب: 345/2

(2) ينظر: الكتاب: 345/2 . وكسر (تِيثم) على لغة من يكسر أول (تَفْعل) فانقلبت الألف ياءً.

(3) سورة الواقعة: 2

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 195/17

(5) سورة سبأ: 11

(6) سورة البقرة: 266

(7) ينظر: الكتاب: 334/2. الإنصاف: 268/1، 271. الإفصاح: 374

ففي قولِه:(إلاَّ الفرقدانِ) الظاهر فيه النصب بـــ(إلاَّ) لأنه مستثنى وليس من جنس المستثنى منه، تقول:(رحَلَ القومُ إلاَّ خيامَهُم) و(حضر القومُ إلاَّ زيداً)؛ لأنه استثناء تام موجَب.

والتحقيق في ذلك هو أن في الإعراب (إلاَّ الفرقدان) بالرفع للمثنى وجوهاً إعرابيَّة سائغة:

(إلاَّ الفرقدان) صفة لـــ(كُلّ) بمنزلة (غير)، والتقدير: وكُلُّ أخٍ غيرُ الفرقَدَيْنِ مفارقُهُ أخوهُ؛ ولذلك ارتفع ما بعدها، فقد جاء في قوله تعالى: "لو كان فيهما آلهةٌ إلاَّ اللهُ لفَسَدَتَا"[1]، فقد رفع لفظ الجلالة (الله) على انه صفة لـــ(آلهة)، ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل؛ لأن البدل يوجِبُ إسقاط المبدل منه (آلهة) ولا يجوز أن تكون (آلهة) في حكم الساقط، لأنَّك إذا أسقطت كان التقديرُ: لو كان فيهما إلاَّ اللهُ أو لو كان فيهما إلاَّ الله لفسدتا، والمعنى باطِل، أو لو كان فيهما إلهان لَفسد التدبير، فأنت تنفي وجود الله وتثبت إلهين[2].

قال العُكْبريُّ: "ونظيره قوله تعالى: "لو كان فيهما آلهة إلاَّ اللهُ لفسدتا"، فقولُه تعالى: (إلاَّ اللهُ) بالرفع على أن (إلاَّ) صفة بمعنى غير، ولا يجوزُ أن يكون بدلاً؛ لأن المعنى يصيرُ إلى قولِك ــ والعياذ بالله ــ لو كان فيهما الله لفسدتا، ألا ترى أنَّك لو قلت: ما جاءني قومُك إلاَّ زيدٌ، على البدلية لكان المعنى: جاءني زيدٌ وحدَه، ولو نصبت لفظ الجلالة في الآية لكان المعنى: إنَّ فسادَ السموات والأرض امتُنِع لوجود الله تعالى مع الآلهة، وفي ذلك شِركٌ وإثباتُ إلهٍ مع الله، لذا وجب الرفعُ على الوصف لاستقامةِ المعنى، لأن المعنى هو: لو كان فيهما غير الله لفسدتا"[3].

قال الصَّبان أثناء حديثه عن الوصف بـــ(إلاَّ): "إذا قال قائل: له عليَّ عشرةٌ إلاَّ درهماً، فقد أقرَّ له بتسعة، لأنه استثنى واحداً من جملة ما أقرَّ بهِ، وإن قال: له

---

(1) سورة الأنبياء: 22

(2) ينظر: إعراب القرآن: 67/3، 68، الجامع لأحكام القرآن: 279/11.

(3) إملاء ما مَنَّ به الرحمن: 131/2 – 132. ينظر: الكتاب: 332/2، 333.

عشرةٌ إلاَّ درهمٌ، على أن (إلاَّ درهمٌ) وصف للعشرة، فقد أقرَّ له بعشرة؛لأن المعنى: عشرة مغايرة لدرهم، وكل عشرة، مغايرةٌ للدرهم"[1].

15.5 مجيء جملة فعلية بدلاً من جملة فعلية

قال الشاعر:

إنَّ عَـلَـــيَّ اللهَ أنْ تُـبَـايِـعـا تُـؤْخَـذَ كَـرْهاً أو تجيء طائِعَا[2]

في (تؤخَذَ) منصوباً وجه إعرابي سبيله الإشكال عند الفارقيِّ، ووجه النصب على أن (تؤخَذَ) بدلاً من (تبايعا)، حيث إن (تؤخذ) بمعنى: تُبَايع كرهاً أو تأتي طائعاً فتبايع، قال ابن السَّراج: " واعلم أن الفعل قد يُبْدل من الفعل وليس شيءٌ من الفعل يتبع الثاني الأول في الإعراب إلاَّ البدلَ والعطفَ، والبدلُ نحو قول الشاعر:

إنَّ عَـلَـــيَّ اللهَ أنْ تُـبَـايِـعـا تُـؤْخَـذَ كُـرْهاً أو تجيءَ طائِعَا

وإنَّما يبدل الفعل من الفعل إذا كان ضَرْباً منه نحو هذا البيت، ونحو قولك: (إنْ تأتني تمشي أمشي معك)، لأن المشيَ ضربٌ من الإتيانِ ولا يجوزُ أن تقول: (إنْ تأتني تأكل آكل معك) لأن الأكل ليس من الإتيان في شيء"[3].

ويعزِّز إبدال الفعل من الفعل، قولُه تعالى: "ومَنْ يفعل ذلك يَلْقَ أثاما يُضَاعَفْ له العذابُ يوم القيامةِ"[4]، فجزم (يُضَاعفْ) على البدل من (يلقَ أثاما) لأن معناهما واحد، ولو جعلت الثاني محل الأول لم ينقض المعنى، فإذا لقِي أثاما فقد ضوعِف لَه العذابُ لا محالةَ، وذلك لأن مضاعفة العذاب هو عينه لُقِيِّ الأثام[5].

قال الحطيئة:

متى تـــأتهِ تَعْشُو إلى ضـــوءِ نارهِ تجِـــدْ خَيْرَ نارٍ عندما خيرُ موقِدِ[6]

---

(1) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: 121/2

(2) ينظر: الكتاب: 156/1. الإفصاح: 280. حذف واو القسم فنصب لفظ الجلالة (الله) على نزع الخافض، أي: عليَّ والله، أو عليَّ يمين الله.

(3) الأصول في النحو: 48/2 – 49

(4) سورة الفرقان: 68، 69

(5) ينظر: الكتاب: 87/3 . الإفصاح: 280

(6) ينظر: الكتاب: 86/3

فأبدل (تجدْ) من (تأتهِ)، ورفع (تعشُو) بين فعل الشرط والجزاء على موضع الحال، أي: متى تأته عاشياً؛ بمعنى: ناظِراً إلى ضوء نارهِ، وقال الشاعر في ذلك:

متـــى تـــأتِنَا تُـــلْمِمْ بنا في ديارِنَـــا تجِـــدْ حَطَـــبَاً جَزْلاً ونارَاً تأجَّجا[1]

فـــ(تُلْمِمْ) بدل من (تأتنا)، حيث فسَّر معنى الإتيان بالإلمامِ.

16.5 حذف المنادى وإبقاء حرف النداء

قال الشاعر:

صِـــلْ حِبَالي فقد سئمتُ الجـــفاءُ يـــا قَتُولِي واحفَظْ عليَّ الإخـــاءُ[2]

يكمن الإلغاز النَّحْويّ الإعرابيّ بقوله: (سئمتُ الجفاءُ) برفع (الجفاء) والظاهر نصبه بـــ(سئمت) على أنه مفعول به، والوجه فيه على أنه رفع على الاستئناف مبتدأ، على أن التقدير: الجفاءُ يا قومِ قتولي، وقد حذف المنادى، كما في قول الشاعر:

يـــا لعـــنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كُلِّـــهِمُ والصالحينَ على سِمْعانَ مـــن جارِ[3]

فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، والتقدير: يا قومُ أو يا هؤلاءِ لعنةُ الله على سمعانَ، ونظير ذلك قولُ الشاعر:

يا لعنةُ اللهِ على أهلِ الرَّقَمْ أهلِ الحميرِ والوقيرِ والخُزُمْ[4]

أمَّا (عليَّ الإخاءُ) فخبر مقدم ومبتدأ مؤخَّر، كقولك: (اصبر، عليَّ إكرامُك).

17.5 مجيء (قال) مصدراً مضافاً إلى فاعلِهِ

قال الشاعر على الإلغاز الإعرابيّ:

قـــالَ زيـــدٍ سمعـــتُ صاحبِ بَكرٍ قائِـــلٌ قـــد وقعـــتُ في اللأواءُ[5]

---

(1) ينظر: الكتاب: 76/3 . المقتضب: 63/2 . شرح المفصل: 53/7. الإنصاف: 583/2

(2) ينظر: الإفصاح: 73. الانتخاب:18

(3) ينظر: الكتاب: 219/2. الإنصاف: 118/1

(4) ينظر: الإنصاف: 118/1

(5) ينظر: الإفصاح: 71 الانتخاب: 19 . واللأواء: الشدة والضيق.

حيث جرَّ (زيدِ) والظاهر يقتضي أن يُعرب فاعلاً بـــ(قال)، أي: قال زيدٌ ثُم يبتدئ بكلام جديد، وتوجيه الجرِّ بعدِّ (قالَ) اسم التُبس بناؤه بفِعلِه (قال يقول)، والقال أو القيل: بمعنى الحديث[1] أو التلفظ بالكلام، قال تعالى: "ومَنْ أصدقُ من اللهِ قيلاً"[2]، أي: قولاً وحديثاً، أو إجابةً[3]. وبناءً على ذلك جُرَّ (زيدِ) على أنه مضاف إليه، و(قال) مصدر مضاف منصوب بـــ(سمعت) على أن التقدير: سمعت قالَ زيدِ، أمَّا موضع الإلغاز الثاني فيكمن في (صاحبِ بكرِ)؛ فالباء في (صاحب) متصلة بالأصل بـــ(بكر)، أي: يا صاحِ ببكرِ اللأواءُ، فـــ(صاحِ) منادى مرخَّم؛ و(ببكرِ اللأواءُ) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، ويتَّسم هذا البيت بكثرة وسائل الإلغاز فيه مما يفضي إلى التكلُّف البعيد الذي لا مَحْوج إليه.

18.5 (إنَّ) فعل أمر على اللَّبس الإعرابي

قال الشاعر:

إنَّ هـنـدُ الجميلةُ الـحـسنـاءَ وأيَ مَـنْ أتْبَعَتْ بوعدٍ وفـاءَ[4]

فـــ(إنَّ) فعل أمر للمؤنث مؤكد بنون التوكيد الثقيلة، وأصله: (وأى يئي): إذا وعد ووفَى، ومثل ذلك: عِنَّ الكلامَ، وشِنَّ الثوبَ، ولِنَّ الأمْرَ.

و(هندُ): منادى مبني على الضم بحذف حرف النداء، و(المليحة) صفة لـــ(هند) على الموضع، لأن المنادى عند بعض النحاة منصوب بالمعنى والتقدير: أدعو هنداً، كقولك: يا زيدُ الكريمَ، ويجوز الرفع على الإتباع في: يا زيدُ الكريمُ.

---

(1) في قوله تعالى:﴿وجَنَى الجنتين دانٍ﴾ سورة الرحمن: 54، ففي الآية إشكال إعرابي مردُّه تفسير (جَنَى) بمجيئه فعلاً، أي: يجني، أو اسماً بمعنى: الجَنْيُ. ينظر: مشكل إعراب القرآن: 346/2. فالجني: ما يُجتنى من الشجر، والذَّهب، والعسل، والرّطب، وقد تكون فعلاً، من (جنى الثمرة) بمعنى: قطفها، ويقال للعسل إذا اشْتِير جنىً، وكل ثمرٍ يُجْتنى فهو جنىً. ينظر: لسان العرب: 14/ 154 –156.

(2) سورة النساء: 122

(3) ينظر: لسان العرب:(قال)، 573/11. قال يقول قولاً وقيلاً وقولةً ومقالاً، والقال مصدر لـــ(قيل) و(قال)، "قال أبو عبيد: وسمعت الكسائي يقول في قراءة عبد الله: ذلك عيسى بن مريم قالَ الحق الذي فيه تمترون"، والمعنى: قال قولَ الحق، والقال في معنى القول، مثل: العَيْب والعاب.

(4) ينظر: الإفصاح: 64. مغني اللبيب: 38. الانتخاب: 16.

أمَّا (الحسناءَ) فنصب بـــ(عِدِي)، أي: عدي يا هندُ المليحةَ المرأةَ الحسناءَ، أو صفة لمفعول محذوف: المرأةَ الحسناءَ أوعِدِي يا هندُ الخَلَّةَ الحسناءَ[1].

ومن النعت على الموضع، قول الشاعر:

فما كعبُ بنُ مامةَ وابن سُعْدَى بأجودَ منكَ يا عمرُ الجوادا

على أنَّ (الجوادا) نصب على الموضع من المنادى (عمرُ)، بتقدير: أدعو عمرَ الجوادِ.

ويُعرب (وأي) مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق، والأصل: و أُياً، مثل قولِه تعالى: "فأخذناهم أخْذَ عزيزٍ مقتدِرٍ"[2].

19.5 حذف عائد (ما) الموصولة التي بمعنى (الذي)

قال الشاعر على الإلغاز الإعرابيّ:

منَــعُــونِــي ومــا أكلْتُ من الزَّادِ رغِيــفٌ ومــا يُــرَدُّ الرغيــفا[3]

يكمن موضع الإلغاز الإعرابيّ في التركيب في (رغيفٌ، والرغيفَ)، والظاهر في الأول نصبه بـــ(أكلت)، ورفع الآخر على أنه نائب فاعل للمضارع المبني للمجهول.

أمَّا الرفعُ في الأول فالتوجيه فيه على أن (ما) اسم موصول في محل رفع مبتدأ و(أكلت) صلته، والعائد محذوف لدلالة السياق عليه، والتقدير: والذي أكلته من الزَّادِ رغيفٌ، فـــ(رغيف) خبر مرفوع.

أمَّا النَّصب فتسويغُهُ على أنه مفعول ثانٍ لـــ(منعوني)، و(ما) الثانية مفعول (يرد) وهذا التوجيه لابن عَدْلان[4]، والتقدير: منعوني الرغيفَ والذي أكلته رغيف وأيُّ شيءٍ يُردُّ من الجوعِ.

---

(1) ينظر: الإفصاح: 5، 666.

(2) سورة القمر: 42

(3) ينظر: الإفصاح: 297. الانتخاب: 59

(4) الانتخاب: 59

20.5 مجيء (دعا) فعل أمر التبس بناؤه بالفعل (دعا يدعو دعاءً)

قال الشاعر:

دعـــا خالـــداً ربُّ السمواتِ فـــوقَهُ وزار من الناسُ الكرامُ وجُوهها[1]

أراد بـــ(دعا) ملغزاً بها على أنها فعل أمرٍ، إمَّا للواحد مخاطباً خطاب الاثنين مثل: قفا، واضْرِبا،وقوله تعالى: "ألقِيَا في جهنَّم كُلَّ جبَّارٍ عنيد"[2]، فأمر اللهُ خازن النار مالكاً بأمر الاثنين، وقد التبس فعل الأمر هنا (دعا) بالفعل الماضي (دعا دعاءً) وهي منقلبة عن الواو.

و"كما جرت عادةُ الأمر بأن يقول للواحدِ: افْعلا كذا، وللجماعةِ كذلك على لفظ الاثنين، كان الحجَّاجُ إذا غضِبَ على رجلٍ قال: يا حرسي اضرِبا عُنُقَه"[3]، لذا يعرب (خالداً) مفعول به لـــ(دعا) أي: اتركا خالداً.

أما موضع الإلغاز الآخر فهو في رفع (الناس) والظاهر يقتضي جرَّه بـــ(من) لكن (مِنَ) على إرادة دلالة أخرى، وهي: مِنى التي في مكة، وهي مفعول به، وسقطت ألف (مِنَى) لالتقاء الساكنين لفظاً فأجرى الخط على ذلك، وفي إعراب (وجوهُها) توجيهان عند ابن الفارقي:

1. يجوز أن تكون فاعلاً لـــ(الكرام)، على أن التقدير: وزار مِنَى الناسُ التي كَرُمَتْ وجوهُهَا[4].
2. ويجوز أن تكون بدلاً من (الناس الكرام)، فتكون بمعنى: زار مِنَى وجوهُ الناس أو أكابِرُهم[5].

وقد ردَّ الضمير على (الناس) مؤنثاً حملاً على معنى: جماعة الناس، وذلك قول الشاعر المهلهل بن ربيعة:

ولقـــد خَبَطْنَ بيـــوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً أخوالُـــنا وهُـــمُ بَـــنُـــو الأعمام[6]

---

(1) ينظر: الإفصاح: 380، 381. الانتخاب: 76

(2) سورة ق: 24.

(3) إعراب ثلاثين سورة: 209

(4) ينظر: الإفصاح: 381.

(5) ينظر: الإفصاح: 382.

(6) ينظر: الكتاب: 16/2

كأنه قيل له: وما هم، فقال: أخوالُنا وهم بنو الأعمام على الابتداء، ويجوز النصب على البدل من (بيوت يَشْكُرَ).

21.5 تضمين اللفظ (آمنا) معنى (صدَّقنا) وتعديه إلى المفعول

قال الشاعر:

ومِنْ قَبْلُ آمنَّا وقـد كـان قومُنَا يُصلُّونَ للأوثـان قبـلُ محمّـدا[1]

نصب (محمدَ) والظاهر يقتضي جرُّه إن كانت (قَبلُ) مبنية على الفتح، ولمَّا كانت مبنية على الضم فظاهر الحالة الإعرابيّة لـ(محمد) تكون منصوبة بـ(آمنَّا) والذي بمعنى: صدَّقنا محمداً، فالتصديقُ تضمَّن معنى الإيمان[2]، ولما كان ذلك تعدَّى الفعل (آمنَّا) دون واسطة حرف الجر (الباء) ومن ذلك قول الزَّجاج في قوله تعالى: "قُل إنني هداني ربي إلى صراطٍ مستقيم ديناً قيِّماً"[3]، "وأمَّا نصب (ديناً قيِّماً) ملة إبراهيم، فمحمول على المعنى لأنه لمَّا قال هداني إلى صراط مستقيم دلَّ على عرَّفني ديناً قيِّماً"[4].

وممَّا جاء على تضمين المعنى، قوله تعالى: "ولا تكونوا كالَّتي نقضت غَزْلَها من بعدِ قوةٍ أنكاثاً"[5]، فـ(نقضت) بمعنى (صيَّرت) فنصبت (أنكاثاً)، ومنه قوله تعالى: "ولا تعزِمُوا عُقْدةَ النِّكَاحِ"[6].

قال أبو حيان: "وانتصاب (عقدة) على المفعول به لتضمين (تعزموا) معنى ما يتعدى بنفسه، فضمَّن معنى تنُووا، أو معنى تصحِّحُوا، أو معنى توجِبُوا..."[7]، ونظير ذلك في الشعر، قول الفرزدق:

---

(1) ينظر: الإفصاح: 162. الانتخاب: 35. ويعزى هذا البيت إلى العباس بنِ مرداس السُّلَمي وهو شاعر مخضرم.

(2) التضمين: "أن يؤدِّي فعلٌ ــ أو ما في معناه ــ مُؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمُه في التعدية واللُّزوم" ويُلجأ إليه لغرضٍ بلاغيّ. ينظر: النحو الوافي: 170/2، 594. المغني: 685

(3) سورة الأنعام: 161

(4) معاني القرآن المنسوب للزجاج: 342/2، وينظر: 191/1.

(5) سورة النحل: 92

(6) سورة البقرة: 235

(7) البحر المحيط: 230/2 . وينظر: المغني: 685، وانظر: تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 55-60.

قــد قــتــل اللهُ زيــاداً عــنِّــي[1]

فحمل معنى الفعل (قتل) معنى فعل آخر هو: صَرَفَ، أي: صرفه عنِّي، أو: صرف اللهُ زياداً عنِّي، ومن ذلك قوله تعالى: "عيناً يشربُ بها عبادُ اللهِ"[2]، فقد تضمَّن الفعل (يشرب) معنى فعل آخر توافق مع حرف الجر وهو الباء، على أن التقدير: ارتوى أو تلذَّذ، وهذا الفعل يناسب التعدِّي بالباء، حيث إن المناسب لأساليب العرب في نظم كلامها أن يتعدى الفعل (شرب) بـــ(من)، أو يتعدى بنفسه، وقيل إنَّها زائدة، أو بمعنى(من)، ويجوز أن تتعلق بحال محذوفة، والتقدير: ممزوجةً بها[3].

وقيل في الشعر كما نُزِل في القران، كدليل أن القران نزل بلغات العرب إلاّ أنه اتَّسم بنظامه النحوي التركيبي بسمة خالصة معجزة ، فقد قال أبو ذؤيب الهذليّ:

شَرِبْــنَ بماءِ البَحْــرِ ثُــمَّ ترفَّعَتْ متــى لُجَــجٍ خُضْــرٍ لهُنَّ نئيجُ[4]

فـــ(شربن) بمعنى: رَوِين، وسياق البيت يعين على ذلك، فالشاعر يصف السحابة بأنَّها قد رويت من ماء البحر، فامتلأت بحبَّات المطر.

22.5 مجيء الكاف بمنزلة (مثل) تفيد التشبيه

قال الشاعر:

وتســري مــن همُومِكَ نحو هنــدٍ وإنْ شــطَّ المزارُ بــكَ القَلُوصِ[5]

يبدو أن موضع اللغز هنا قريب من النفس، وهو من القارئ على حبلِ الذراع، ينفرط حبَّاتُ عِقده بطرْف نظر، وإجالة فكر، حيث يكمن اللغز الإعرابيّ في قوله: (بك القلوصِ) ، فالكاف في (بك) كاف التشبيه، والوجه أن تتصل بـــ(القلوص) التي هي جر بالإضافة، وموضع الكاف جرٌ بالباء على أن التقدير: بمثل القلوصِ[6]،

---

(1) ينظر: الخصائص: 437/2. والبيت قبله:

كيــف ترانــي قالباً مِجَــنِّي أقلِّــبُ أمــري طهرَه للبطــنِ

وانظر: لسان العرب: 547/11 (قتل)، وتناوب حروف الجر في لغة القرآن: 62، 63.

(2) سورة الإنسان: 6

(3) ينظر: الكشاف: 196/4. البحر المحيط: 395/8

(4) ينظر: ديوانه: 52. الجنى الداني: 43. الخصائص: 85/2. شرح الأشموني: 284/2

(5) ينظر: الإفصاح: 263. الانتخاب: 50.

(6) ينظر: الإفصاح: 263، 264

ويكون المعنى: وتسري أنت يا زيدُ من همومِكَ بمِثْلِ القَلُوصِ نحو هندٍ وإنْ شطَّ المزارُ، فتجعل (الهموم) في حملها إياه بمنزلة القلوص لَه، كما يجوز أن تكون(القلوص) جراً بالباء، والكاف زائدة، فيكون التقدير: بالقلوص، كما في قول الشاعر:

فصُـيِّـرُوا مِثْـلَ كَعَصْـفٍ مَـأْكُول[1]

يريد: مثل عصف مأكول، والكاف زائدة، أمَّا في قولِه تعالى: "ليس كمثلِه شيء"[2]، فالكاف هنا من مواقع الزيادة من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، حيث إنَّ ورود الكاف هنا فيه تحسين للكلام وتزيين، وتحصيل ازدياد قوتِه ومتانتِه وإبرازٌ لمقاصدَ بيانية يدركها العربي الفصيح، لهذا قال ابن جنِّي: "كلُّ حرفٍ زِيدَ في كلام العرب فهو قائمٌ مُقام إعادة الجملة مرة أخرى"[3].

فالأصل في (مثل) هنا هو النصب، والجر حُكْمٌ عارض، ولو لم تعمل الكاف لما كان لذكر المجاز سبيل، وكذلك كون (ما) في الآية الكريمة "فبـما رحـمةٍ من اللهِ" للتوكيد، إنَّما يعني نقلُها عن أصلها مجازاً، "ومتى ادعينا لمثل هذه الكلمة شيئاً من المعنى، فإنَّا نجعلها غيرَ مزيدة"[4] حيث تعرب (مثل) في الآية بأنها خبر ليس مقدم منصوب بفتحة مقدرة مُنِع من ظهورها حركة حرف الجر، والكاف جاءت توكيداً وتوثيقاً للتأكيد على استحالة وجود نظير لَه سبحانه في عُلاه[5].

23.5 نصب المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره عند سيبويه

قال العجَّاجُ:

ناجٍ طواهُ الأيْنُ مِمَّا وجَفَا طيَّ اللَّيالي زُلَفاً فَزُلَفَا[6]

---

(1) ينظر: الكتاب: 408/1 . مغني اللبيب: 196. خزانة الأدب: 270/4 – 271. حيث أدخل (مثل) على الكاف لأن الكاف بمعنى: مثل، والتقدير: مثل مثل عصف.

(2) سورة الشورى: 11

(3) البرهان في علوم القرآن: 71/3

(4) أسرار البلاغة: 384 – 386

(5) ينظر: المعجم الوافي في النحو العربي: 234

(6) ينظر: الكتاب: 359/1، الإفصاح: 295، والشاعر يصف بعيراً أضمره دءوب السير حتى اعوج من الهزال، كما يرجع البدر بمرور الليالي عليه هلالاً محقوقفاً معوجاً.

سماوةَ الهلالِ حتّى احقَوقَفَا

فنصَبَ (طيَّ اللَّيالي) على المصدر المشبه به (التشبيهي) لا على الحال؛ لأنه معرفة بالإضافة، وقد استشهد سيبويه على ذلك بالمأثور من الشعر، بقول النابغة الذبياني:

مقذوفةٍ بدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها له صريفٌ صريفَ القَعْو بالمسَدِ[1]

حيث نصب (صريفَ) على المصدر التشبيهي، والعامل فيه مضمر دلَّ عليه ما قبله، أي: يصرِفُ صريفَ القَعْوِ.

ومنه قولُ الشاعرِ:

إذا رَأَتْني سقَطت أبصارُها دأْبَ بكَارٍ شايحَتْ بِكارُهَا[2]

والمعنى: تدأبُ دأبَ بكارٍ[3]، فنصب على المصدر المشبه به، وعامله في قوله: إذا رأتني سقَطت أبصارُها، كأنه قال: أداموا النظر إليَّ، ويجوز أنْ يكونَ (دأبَ بكار) على الحال.

بَيْد أنَّ سيبويه يشير إلى أنَّ هناك فرقاً في المعنى بين وجه النصب ووجه الرفع في أمثلة هذا النوع من المصدر التَشبيهي، حيث يقول: "وإنْ شئت نصبت فقلت: له علمٌ علمَ الفقهاءِ، كأنَّك مررتَ به في حالِ تعلُّمٍ وتفقُّه، وكأنه لم يستكمل أنْ يُقالَ له عالِم.

...وإذا قال: له علمٌ علمُ الفقهاءِ، فهو يُخبر عمَّا قد استقرَّ فيه قبل رؤيته وقبل سَمَعِه منه، أو رآه يتعلَّمُ فاستدلَّ بِحُسْن تعلُّمِه على ما عنده من العِلم... وإنَّما الثناءُ في هذا الموضع أنْ يخبر بما استقرَّ فيه، ولا يخبر أن أمثلَ شيءٍ كان منه التعلُّمُ في حال لقائه"[4]، فارفع والنصب ليسا سواءً.

---

(1) ينظر: الكتاب: 355/1، وصف الشاعر ناقته بالقوة والنشاط.

(2) ينظر: الكتاب: 357/1.

(3) الكتاب: 355/1، 357.

(4) الكتاب: 361/1، 362.

أمَّا نصْب (سماوةَ الهلال) والظاهر يقتضي رفعه؛ لأنه لم يسبقه ناصبٌ؛ والوجه فيه أنَّ نصبَه على أنه مفعول به وعاملُه في قوله: طواهُ الأينُ طيَّ اللَّيالي سماوةَ الهلالِ[1].

كقولك: ضربه ضرب زيدٍ عمراً، أي: ضربَ زيدٍ لعمروٍ.

أما سيبويه فإنه ينصبه بفعل دلَّ عليه الكلام وهو أنه لما قال: (ناج طواه الأين) دل على: (أضمره)، والتقدير: أضمره حتى صار مثل سماوة الهلال، وهذا قول يصِحُّ في أول الشهر وآخره ونصبه بـــ(طيّ) كما رَعم أبو عثمان لا يحتمله المعنى[2].

24.5 تأويل المعطوف المرفوع على المنصوب وتوجيه إعرابه

قال الفرزدق:

وَعَضُّ زمانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ مِن المالِ إلاَّ مُسْحِتاً أو مُجَّلفُ[3]

على أن إعراب (مجَّلفُ) مخالفة للقاعدة النحوية التي تعُدُّ (مجلف) معطوفاً على (مسحتاً) فحقُّه النصب بمقتضى النظام الإعرابيّ، وموقع الاسم الوظيفي، فترك القياس والأصل النَّحوي.

أما تفسير الرفع، فهو الرَّفع على الاستئناف، والتقدير: أو مجلَّفٌ كذلك. فهو مبتدأ حذف خبره.

والتخريج الثاني لرفع (مجلَّف): على أنه فاعل بفعل محذوف دل عليه السياق، على أن التقدير: أو بَقِيَ مجلف.

لأَنَّه لما قال: (لم يَدَعْ إلاَّ مُسْحِتاً) فإنه عَنَى أنه بقي مجلَّفُ.

أما الخليل فقال: فهو على المعنى، فكأنه قال: (لم يبق من المالِ إلاَّ مُسْحِتٌ) لأن معنى (لم يدع) و (لم يبقَ) واحدٌ، فاحتاج إلى الرفع لحملهِ على شيء في معناه،

---

(1) الكتاب (الحاشية): 359/1، وهو قول أبي عثمان المازني وأبي عمرو الجرمي.

(2) ينظر: الإفصاح: 296، 297.

(3) ينظر: ديوان الفرزدق: 1/117، الإنصاف: 188/1، 189، الخصائص: 100/1.

والمُسْحِتُ: هو المستأصل الذي فني كله ولم يبق منه شيء. والمُجَّلفُ: الذي قد ذهب أكثرُه وبقي منه شيءٌ يسير.

كقوله تعالى: (ولحمِ طير مِمَّا يشتهون، وحُورٌ عِينٌ)[1]، على أن التقدير: وفيها حورٌ عِين[2].

25.5 البدل المنصوب من ياء المتكلم الذي في محل نصب

وقال رجل من خَثْعَم أو بجيله:

ذريني إنَّ أمْرَكِ لنْ يُطَاعا وما أَلْفَيْتِني حِلْمي مُضَاعا[3]

في (حِلْمي) إشكال إعرابي واضح، والوجه في إعرابه على أنه بدل من ياء المتكلم قبله بدل اشتمال، فكأنه قال: وما ألفيت حلمي مضاعاً.

وذلك في مثل قوله تعالى: يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)[4]، على أن (قتال) بدل اشتمال من (الشهرَ الحرام).

وكقول عَبْدَةَ بنِ الطَّبيب:

فما كان قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحدٍ ولكنَّه بُنْيانُ قَومٍ تهدَّما[5]

فجعل (هلكه) بدلاً من (قيس)، و(هلكَ واحد) منصوب على خبر كان، على أنَّه الأصل، وما كان هلك قيس هلك واحد. ويجوز رفع (هلكه) على الابتداء و(هلك واحد) الخبر. والجملة خبر من (قيس).

وذلك كقول عمرو بن كلثوم:

صَدَدْتِ الكأسَ عنَّا أُمَّ عمروٍ وكان الكأسُ مَجْراها اليمينا[6]

حيث يجوز أن يكون (مجراها) بدلاً من (الكأس)، و(اليمين) خبراً لكان، على أن التقدير: وكان مجرى الكأس اليمينَ.

---

(1) سورة الواقعة: 21، 22.

(2) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 205/17، وفيه "وقال الأخفش: يجوز أن يكون محمولاً على المعنى؛ لأن المعنى لهم أكواب ولهم حور عين. وجاز أن يكون معطوفاً على (ثلة) و(ثلة) ابتداء وخبره (على سرر موضونة) وكذلك (وحور عين) وابتدأ بالنكرة لتخصيصها بالصفة".

(3) ينظر: الكتاب: 156/1.

(4) سورة البقرة: 217.

(5) ينظر: الكتاب: 156/1.

(6) الزوزني، شرح المعلقات: 150.

ويجوز رفع (مجراها) بالابتداء،و(اليمين)منصوباً على الظرف وهو خبر (مجراها)،والجملة خبر (كان) وكلُّ ذلك جائز،أي:وكان الكأس: مجراها كائنٌ اليمينَ[1].

26.5 عطف البيان على اللفظ الذي بمنزلة الصفة

قال رؤبة بن العجاج:

إنِّي وأسْطارِ سُطِرْنَ سَطْرا لَقَائِلٌ يا نَصْرُ نَصْراً نَصْرا[2]

يدور اللَّبس في هذا البيت على مواضع متعددة على الرَّغم من كونه شاهداً نحوياً فصيحاً استشهد به سيبويه في باب (النداء)[3].

أمَّا قوله (وأسطارِ) بتنوين الكسر، فعلى أن الواو هنا واو القَسَم كقوله تعالى: (والسماءِ والطارق، وما أدراك ما الطارق)[4]، كأنه فـ(السماء) جرٌّ بواو القسم، وكذا: (وأسطارِ) جر بواو القسم، قال: وحقِّ أسطارٍ، والتقدير في الآية: أحلَفُ بالسماء، ثم أسقِطت (أحلف) اختصاراً حَيث يُؤمن اللَّبس ويُفهم معنى القسم من السياق كما ترى رجلاً قد سدَّد سهماً ثم تسمعُ صوت القِرطاس فتقول: القرطاسَ واللهِ، أي: أصاب القرطاس[5].

ويجوزُ أن يكون التقدير في الآية الكريمة: وربِّ السماءِ، حيث حذف المضاف وأُقيم المضافُ إليه مُقامَهُ[6].

جاء في قوله تعالى: "قالوا لن نؤثِرك على ما جاءنا من البيناتِ والذي فطرنا"[7] فقد أجاز النحويون أن تكون (الذي) في محل جر بواو القسم، فيكون

---

(1) ينظر: الفارقي، الإفصاح: 286، 287، والمقتصد في شرح الإيضاح: 654/1-656.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب: 285/2، (وفيه ينصب (نصر) الثانية على تنوين الفتح)، الفارقي: الإفصاح: 303، 203، (ويعني بالأسطار آيات الكتاب الكريم).

(3) المصدر نفسه: 182/2.

(4) سورة الطارق: 1، 2.

(5) ينظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن: 37.

وفيه يقول: "وحروف القسم أربعة، الأصول: الواو والباء والتاء والهمزة، كقولك: والله وبالله وتالله وآلله".

(6) نفس المصدر: 37.

(7) سورة طه: 72.

المعنى: نقسم بالذي فطرنا أننا لن نؤثِرك على ما جاءنا من البينات، كما عدُّوها أي (الذي) في محل جر عطفاً على (ما جاءنا)، فيكون المعنى: أنَّ السحرة قالوا لفرعونَ: لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات وعلى اللهِ الذي فطرنا، فتكون الواو حرف عطف، وكلا الوجهين جائِزان.

فقد ذكر اللغويون القدماء أنَّ (الذي) فيها وجهان إعرابيان بسبب اللَّبْس الذي يرافق السياق ليتعدَّد بذلك المعنى الدِّلالي للتركيب. والوجه الأول هو:

أ. إمَّا أنْ تكون في محل جرٍّ عطفاً على (ما جاءنا)، فيكون المعنى: أنَّ السحرةَ قالوا لفرعون: لن نؤثرَك على ما جاءنا من البينات وعلى الله الذي فطرنا. فتكون الواو حرف عطف.

ب. وإمَّا أن تكون في محل جرّ أيضاً بواو القسم، فيكون المعنى: نُقسِمُ بالذي فطرنا أننا لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات، فتكون الواو للجر والقسم معاً[1].

ولكنَّ السياق هنا يصرِفُ المعنى أو الاتساق الدِّلالي للتضامّ النحوي التركيبي إلى وجه إعرابي واحد احتكاماً للمعنى المُراد من الآية، وليس الاعتماد فقط على التأويل، والتوجيه الإعرابي، فتجد الدكتور تمام حسان يفصل الرأي في إعراب الاسم الموصول (الذي) بناءً على ما يقتضيه السياق، وما يحتمله المعنى للآية الكريمة، حيث يقول:

"تحتمل الواو هنا أن تكون للقَّسَمِ، والمعنى: (نقسِمُ بمَنْ فَطرنا)، وأنْ تكون بمعنى العطف، والمعنى: (لن نؤثرَكَ على من فطرنا)، والقرينة الدالَّة على العطف قرينة حاليَّة، وهي أنَّهم كانوا في حالة اعتراف بالدخول في دين موسى، فلم يسبق لهم عهدٌ بأن الله فطرهُم، وإذا لم يسبق لهم ولا لفرعونَ هذا العهد، فإنَّ القَّسم حينئذٍ غير مُراد، وإنما المرادُ إعلان الدخول في دين موسى، وأنَّهم لن يفضلوا فرعون على الإله الذي خلقَهُم"[2].

---

[1] ينظر: معاني القرآن، (الفراء): 187/2، مشكل إعراب القرآن: 73/2.

[2] البيان في روائع القرآن: 401.

أما إعرابُ (سطراً) فنصبٌ على المصدر والعامل فيه (سُطِرْنَ).

ورُفع الاسم (نصرُ) بالحركةَ الإعرابية الضمة على أنه منادى كقولك: يا زيدُ ويا عمرو، حيث تُرِك التَنْوينُ في المفرد.

أَمَّا الرَّفْعُ لـــ(نَصرٌ) في رواية الفارقي وعلامة الرفع تنوين الضم، ففيه وجوه إعرابية يأمَنُ اللَّبْس بها: فالضم بلا تنوين على أن تجعله بدلاً من المنادى، فيصير في حكمه ويحل محلَّه، فتقول: يا نصرُ نصرُ.

أما الرفع بالتنوين، على أنه عطف بيان على اللفظ بمنزلة الصفة، كقولك: يا زيدُ الطويلُ[1].

قال سيبويه: "أرأيت الرفع على أي شيءٍ هو إذا قال يا زيدُ الطويلُ؟، قال: هو صفةٌ لمرفوع"[2].

وأما النصب على التنوين فعَلى عطف البيان حملاً على المحلّ، تقول: يا نصْرُ نصراً نصراً، كقولك: يا زيدُ الطويلُ، حيث يجري الوصف على الموضع، ولا يجوز البدلُ على الموضع[3].

قال سيبويه: "قلتُ: أرأيت قولهم: يا زيدُ الطويلَ علامَ نصبوا الطويلَ؟ قال: نُصِب لأنه صفةٌ لمنصوب، وقال: وإن شئت كان نصباً على أعني"[4].

27.5 الفصل بين الفعل وفاعله على الإلغاز

قال الشاعر:

نَصَبْتَ لي الفِخاخَ تريدُ صيدي وقد أَفْلَتُّ من قَبْلِ الفِخاخُ[5]

---

(1) ينظر: الإفصاح: 203.

(2) سيبويه، الكتاب: 183.

(3) ينظر: الفارقي، الإفصاح: 203، ظاهرة التغليب في الدربية: 164.

(4) سيبويه، الكتاب: 183/1، ونصر المراد به: نصر بن سيار. وقد فهم سيبويه أن (نصراً) الثانية والثالثة، عطف بيان على الأولى لكن علق أبو عبيدة فقال: "نصر المنادى نصر بن يسار أمير خراسان، ونصر الثاني حاجبه، ونصبه على الإغراء، يريد: يا نصر عليك نصراً. وكان الحاجب قد حجب رؤبة ومنعه من الدخول، فقال: اضرب نصراً"، الكتاب: 186/1.

(5) ينظر: الإفصاح: 149، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: 33.

رفع (الفِخاخُ) وظاهر الإعراب أن يكون مجروراً بالمضاف المحذوف الذي أقيم مقامه المضاف إليه، على أن التقدير: (من قبل نصبِ الفخاخِ).

ووجه الرَّفع على إرادة: نصبت لي الفخاخَ، تريدُ الفِخاخُ صيدي، وقد أفلتُ من قبلِ، فالعامل في رفعه هو (تريدُ) بعلاقة المسند والمسند إليه ولكن فُصِل بينهما الجارّ والمجرورِ[1].

وجُرَّ (قبل) لأنه يريد النكرة والتنوين، كأنه قال: من قبلٍ الفخاخُ، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما قال الشاعر:

حُمَيْدُ الَّذي أَمُجُ دارُهُ أخو الخَمْرِ ذو الشَّبْيَة الأصلَعُ[2]

حيث حذف التنوين للتخلُّص من التقاءِ الساكنين.

28.5 نصب صفة المنادى على الموضعِ

قال الشاعر:

فما كعبُ بن مامةَ وابنُ سعدى بأجودَ منْك يا عمرُ الجوادا[3]

نصب (الجوادَ) والأصل رفعه على أنه وصف لـ(عمر) تابع لحركته الظاهرة.

إنما خالف الحركة الإعرابية على الإتباع بصرفها إلى النصب على موضع المنادى كقولك: يا زيدُ الكريمُ.

فقد نصب على أنه صفة لمنصوب، حيث عَدَّ النحاةُ أنَّ جملة النداء هي في الأصل جملة فعلية تقديرها: أدعو أو أنادي زيداً الكريم، حيث إن المنادى مفعول به في المعنى وفقاً لتحليل النحاة للجمل العربية مستندين إلى العامل النحويّ، مما يصرف أسلوب النداء عن أدائه التركيبي الخاص استعمالاً لغوياً ورد عن العرب في كلامهم الفصيح ليكون جملة خبريَّة.

---

[1] ينظر: الإفصاح: 149.

[2] ينظر: الإنصاف: 664/2.

[3] ينظر: الإفصاح: 173.

ومن العطف على موضع المنادى، في قراءة السبعة: "يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ..."[1]، بالنصب، على أنَّ (والطيرَ) معطوف على موضع المنادى (جبالُ) فيكون فيه تغليبُ العطف على الموضع على العطف على اللفظ مع الإيماء إليه[2].

29.5 مجيء فعل الأمر ملتبساً بلام الجر المضاف إلى ياء المتكلم

قال الشاعر:

ولي من سعيدٍ صاحباً أيَّ صاحبٍ قليلُ الخلافِ لا حَرُوناً ولا عدوا
إذا كنتَ مُرّاً كان مراً على أخٍ وإنْ كنتَ حُلواً كان مستعذباً حُلْوَا[3]

يظهر من التأليف النحوي التركيبي لبسٌ إعرابي حيث جعلوا، نَصَبَ (صاحباً) والأصل في موقعها الوظيفي أن تكون بالرفع على أنها خبر (لي)، كقولك: لي حاجةٌ، ولي مالٌ عندك.

والتوجيه النحوي للنصب على أنَّ (لي) فعل أمر من (الولاية)، وقد أشبع الكسرة فنشأت منها الياء، وذلك مثل قو الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كُلِّ هاجرةٍ نفْيَ الدراهيمِ تنقادُ الصيارِيفِ[4]

قال المبرِّد: "فإذا احتاج شاعر إلى زيادَةِ حرف المدِّ في هذا الضرب من الجمع، جاز له ذلك؛ لِلُزوم الكسرة ذلك الموضع، وإنمَّا الكسرةُ من الياءَ"، وقد أراد: الدراهم والصيارف، فأشبع الكسرة فنشأت الياء[5].

ومن الإشباع في الضمة، قول الشاعر:

وإنَّني حَيْثُما يَثْني الهَوَى بَصَرِي مِنْ حيثُما سَلَكُوا أَدْنُو فأنْظُوُر[6]

أراد: فانظرُ، فأشبع الضمَّ فنشأت الواو.

---

(1) سورة سبأ: 10.

(2) ظاهرة التغليب في العربية: 157.

(3) ينظر: الإفصاح: 382.

(4) ينظر: الكتاب: 28/1، الإنصاف: 27/1، سر صناعة الإعراب: 25/1، شرح التصريح على التوضيح: 2/ 371، لسان العرب: 190/9) (صرف)، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: 376/4.

(5) المقتضب: 258/3.

(6) ينظر: الإنصاف: 24/1، كذلك قول الآخر: كأن في أنيابها القرنفول، أراد: القَرَنْفُلُ.

وقال الشاعر في إشباع الفتحة:

ينباعُ مِنْ ذِفْرى غَضُوبٍ حُرَّةٍ زيَّافةٍ مِثْلِ الفَنِيْقِ المُكْدَمِ[1]

أراد: ينبعُ من ذفرى.

وقد نصب (صاحباً) بـــ(لي)، أي: اتْبَع صاحباً من سعيد، و(أيَّ) وصف لـــ(صاحب).

أما إعراب (حَرُونا) فنصبٌ على المصدر في موضع الحال جاء بصيغة المبالغة تتضمن معنى إضافياً لمن اتَّصف بالغيظ والحقد وأسرف فيه، وذلك مثل: صبُورٌ، وغَفُورٌ، وشكورٌ.

جاء في شرح السيرافي: "مذهبُ سيبويه في أتيتُ زيداً مَشْياً وركْضاً وعَدْواً وما ذكرهُ معه أن المصدر في موضع الحال كأنه قال: أتيتهُ ماشياً... وكان أبو العباس يجيزُ هذا في كل شيء دلَّ عليه الفعل نحو: أتانا سُرْعةً، وأتانا رُجْلةً، ولا تقول: أتانا ضرْباً ولا أتانا ضِحْكاً؛ لأنَّ الضَّربَ والضحك ليس من ضروب الإتيان والسرعة والرُّجلة من ضروب الإتيان"[2].

30.5 مجيء النعت لا يتبع منعوته لعلَّة الحمل على الجوار

قال امرؤ القيس:

كأنَّ ثَبِيراً في عرانينِ وَبْلِهِ كبيرُ أُنَاسٍ في بَجَادٍ مُزَمَّلِ[3]

يظهر من البنية الشكلية للتركيب أن ثمةَ مخالفة إعرابية عن مقتضى نظام الإعراب، وأصول القاعدة النحوية.

فـــ(مزمَّل) نعت مجرور على الظاهر، والأصل أن يكون مرفوعاً لأنه يَتبع (كبيرُ)، أو هو نعتٌ لِـــ(كبيرُ أناسٍ)، ومثل ذلك قول دُريد بن الصِّمَّة:

---

(1) ينظر: الإنصاف: 26/1.

(2) شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 302/2.

(3) ينظر: الإفصاح: 318، ديوانه: 25، والبجاد: كساء فيه خطوط سوء وبيض، وثبير: جبل بمكة. عرانين وبله: أوائل مطره.

والمعنى: أنه شبه الجبل وقد انحدرت عليه السيول من كل مكان بشدة أول المطر بشيخ كبير مزمل في بجاد، والمزمل: الملتف.

فَطَاعَنْتُ عَنْه الخيلُ حتى تنهنهتْ وحتى علاني حالكُ اللونِ أسودِ[1]

فجرَّ (أسود) لمجاورته اللون وهو معرفة، وكان القياسُ أن يكون مرفوعاً؛ لأنه نعت لـــ(حالك).

بَيْد أنَّ لهذه المخالفة الإعرابية أو لِنَقْل الحركة الإعرابية الطارئة جذوراً قويةً فصيحةً بُنيت عليها كثيرٌ من المسائل النحويَّة وقد تكلم عنها سيبويه وشرحها شرحاً وافياً جلياً، ممَّا سوّغ لنا هذه المخالفة وصَرَفَ عنها الغلط.

يقول: "ومما جَرى نعتاً على غير وجه الكلام: "هذا جحْر ضبٍّ خَرِبٍ"، فالوجْهُ الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحِهم، وهو القياسُ؛ لأنَّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ، والجُحْر رفعٌ، ولكنَّ بعضُ العرب يَجُرُّه.

وليس بنعت للضبّ؛ ولكنَهُ نعتٌ الذي أُضيْف إلى الضبِّ فجرُّوه لأنه نكرةٌ كالضّب؛ ولأنه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبِّ؛ ولأنه صار هو والضبُّ بمنزلة اسمٍ واحد، واحد، ألاَ تَرى أنَّك تَقول: هذا حبّ رُمَّانٍ.

فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّاني، فأضفت الرمَّانَ إليك، وليسَ لك الرمانُ إنَّما لك الحَبُّ.

ومثلُ ذلك: هذه ثلاثةُ أبوابك، فكذلك يقع على جُحْر ضبٍّ ما يقع على حبِّ رمّان، تقول: هذا جُحْرُ ضَبِّي، وليس لك الضبُّ إنَّما لك جُحْرُ ضبٍّ، فلم يمنَعْك ذلك من أنْ قلتَ جُحْرُ ضَبِّي، والجحر والضبُّ بمنزلة اسم مفردٍ، فانجَرَّ الخِربُ على الضبّ كما أضفت الجُحْرَ إليك مع إضافة الضبِّ، ومع هذا أنَّهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسر الكسرَ، نحو قولهم: بِهِم وبدارهِم وما أشبه ذلك.

وكلا التفسيرين تفسيرُ الخليلَ، وكان كلٌّ واحد منهما عنده وجهاً من التفسير، وقال الخليل –رحمه الله–: لا يقولون إلاَّ هذان جُحْرا ضبٍّ خربان، من قِبَل أنَّ الضبَّ واجدُ والجُحْر جُحْران، وإنَّما يغلطونَ إذا كان الآخِرُ بِعِدَّةَ الأول وكان مُذَكَّراً مثلَهُ أو مؤنثاً، وقالوا: هذه جِحْرَةُ ضِبَاب خربةٍ؛ لأنَّ الضِّبابَ مؤنثةٌ ولأن الجِحْرة مؤنثة، والعِدَّة واحدة، فغَلِطوا.

---

[1] ينظر: الانتخاب: 38، الإفصاح: 169.

وهذا قولُ الخليل رحمه الله، ولا نُرَى هذا والأول إلاَّ سواءً؛ لأنه إذا قال: هذا جُحْرُ ضبٍّ مَهدَّمٍ، ففيه من البيان أنَّه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيانِ أنه ليس بالضبّ، وقال العجَّاجُ:

كأنَّ نَسْجَ العنكبوت المُرْمَلِ

فالنَّسْجُ مذكَّر والعنكبوتُ أنثى"[1].

وأكَّد ذلك نفسه في مقام آخر وعلَّل مجيء هذه المسألة بأنها مما يُحْمَلُ على الجوار، حيث قال: "وقد حملَهُم قرب الجوار على أنْ جَرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، ونحوِهِ، فكيف ما يصح معناه"[2].

فقوله: كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ[3]

بالخفض على الجوار، حيث خفض (المُرْمَل) على الجَوار، وكان ينبغي أن يقول (المُرْمَلَ) على أنه وصفٌ النَّسيج، لا للعنكبوت.

كذلك الحال في بيت امرئ القيس فقد خفض (مزمَّلِ) على الجوار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، لكونه في الحقيقة صفة لـــ(كبيرُ) لا للبَجَادِ. و(كبيرُ) خبر (كأنَّ) مرفوع.

ومما ورد من الحمل على الجوار في الشعر الفصيح فكثير، وذلك ما جاء في قَول زهير بن أبي سلمى:

لعِبَ الرياحُ بها وغيَّرها بَعْدِي سَوافِي المُورِ والقَطْرِ[4]

فخفَض (القطر) على الجوار، والظاهر تقتضي الرفع؛ لأنه معطوف على (سوافي) ولا يكون معطوفاً على (المورِ) وهو (الغبار)؛ لأنه ليس للقَطْرِ سوافٍ كالمُورِ حتى يعطِفَهُ عليه، وقال الشاعر:

---

(1) الكتاب: 436/1-337.

(2) الكتاب: 67/1.

(3) ينظر: الإنصاف: 605/2-606.

(4) المصدر نفسه: 603/2-604.

كأنَّما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعيُنها قُطْناً بمُستَحْصد الأَوْتارِ مَحْلُوجِ[1]

فخفَض (محلوج) على الجوار ومشاكلة اللَّفظ، وكان ينبغي أن يقول (محلوجاً) لأنه وصف لـــ(قطناً) ولكنه خفض على الجوار.

وقد أعرب ابن جنِّي (مُزَمَّلِ) مخالفاً مسألة الحمل على الجوار على أنه صفة (بجاد) والتقدير: مُزَمَّلٍ فيه، وقد حُذِف حرفُ الجر فبقي (مزمَّلهُ)، والضمير قائمٌ مقام الفاعل مستكنّ[2].

ويرى الدكتور عبد الفتاح الحموز أن مسألة الحمل على الجوار من باب التغليب الذي غلِّب فيه الجرُّ على الرفع اقتضاءً لمشاكلة اللفظ والنظر للمعنى، وذلك في قو العرب: هذا جُحْرُ ضبٍّ خرِبٍ. "على أن جرَّ (خَرِب) الذي تقتضيه مجاورته لـــ(ضبٍّ) قد غُلِّبَ على رفعةِ الذي يقتضيه المعنى واللفظ، مع الإيماء إلى ما غُلِّب عليه، وهو الرفعُ على النعت بـــ(جُحْرِ)"[3].

ومما يمكن عَدُّه منه في القرآن الكريم قوله تعالى: "وإني أخافُ عليكم عذابَ يومٍ محيطٍ"، على أن (محيط)[4] مجرور لمجاورته (يوم)، ولكنه يتصل معنوياً بـــ(عذاب) في أحد التأويلات[5]، وذهب الزمخشريُّ إلى أنَّ (محيط) وصف لليوم، وهو أبلغُ من وصف العذابَ؛ لأن اليوم زمان يشتمل على الحوادث[6].

وقوله تعالى: (كرمادٍ اشتدَّت به الريحُ في يوم عاصف)[7]، على أن (عاصف) من صفة (الريح) وليس صفة لـــ(يوم)[8]، والمعنى: الريحُ العاصف كقولك: الرَّعد القاصِف.

---

(1) نفسه: 605/2، لأتار: من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: الأوتار المستحصدة، ويقال في كل ما أحكمت صناعته من الحبال والأتار والدروع، قالوا: (هذا رأي مستحصد) أي: محكم وثيق، وقطن محلوج وحليج: مندوف، أي قد ساتخرج منه الحب.

(2) ينظر: الانتخاب: 64.

(3) الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 47.

(4) سورة هود: 84.

(5) ينظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 48.

(6) الكشاف: 432/4.

(7) سورة إبراهيم: 18.

(8) ينظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 34-50، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: 125/1، 268.

31.5 الجزم على الدعاء لا على الجواب

قال ابن الدُمينة:

قِفَا لا يَكُنْ حظِّي وحظكما البُكا على طَلَلٍ بالغَمرتَيْنِ مَحِيلُ[1]

معلوم أنه "إذا تقدم لفظ دال على أمرٍ أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعدهُ فهل مضارع مجرَّد من الفاء، وقُصِد به الجزاء، فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب، لما فيه من معنى الشرط، ونعني بقصد الجزاء أنك تقدِّره مسبِّباً عن ذلك المتقدم، كما أنَّ جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل الشرط، وذلك كقوله تعالى: (قُل تعالَوْا اتْلُ)[2]، تقدم الطلب وهو (تعالَوْا) وتأخير المضارع المجرَّد من الفاء وهو (أَتْلُ)، وقُصِدَ به الجزاء، إذ المعنى تعالَوْا، فإنْ تأتوا أتْلُ عليكم؛ فالتلاوةُ عليهم مسبَّبةٌ عن مجيئهم، فلذلك نُجْزِمْ، وعلامَة حزمهِ حذفُ آخرهِ، وهو الواو"[3].

فالفعل الذي دخلت عليه لا النافية (لا يكُنْ) مجزوم وعلامة الجزم حذف حرف العِلَّة الواو في (لا يكونُ) وقد أخذت النون حركة السكون التي على الواو. ولكن المعنى من هذا الجزم والذي يستشفُّ من خلال المعنى الدّلالي للتركيب هو الدعاء وليس الطلب، وهو الرأي الظاهر عند الفارقي وغيره[4]. فلا يجوز أن تقدِّر في هذا التركيب (إنْ) فتقول: إنْ تقفا لا يكُن حَظي وحظكما...

ذلك لأن الجزم على الطلب في البيت يفسد المعنى ويخالف المراد، فيجعل الوقوف سبباً لامتناع البكاء، وهذا بخلاف المعهود، كقول الشاعر امرئ القيس:

قِفا نبك مِنْ ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بِسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[5]

حيث جزم الفعل المضارب (نبك) لوقوعهِ جواباً للأمر لا للدعاءِ، فقد جزم بأنه جعل الوقوفَ سبباً للبكاء.

---

(1) ينظر: الإيضاح: 322.

(2) سورة الأنعام: 151.

(3) شرح قطر الندى: 86.

(4) ينظر: الإيضاح: 323.

(5) ديوانه: 8، الكتاب: 205/4، همع الهوامع: 129/2، الإنصاف: 656/2، مغني اللبيب: 161/1، 266، شرح الأشموني: 417/2، الجنى الداني: 63، لسان العرب: 209/15، سر صناعة الإعراب: 501/2.

كذلك تدخل لام الطلب الدالة على الدعاء فتَجزم الفعل المضارع في قوله تعالى: (لِيَقْضِ علينا ربُّك)[1]، أو الدالة على الأمر، نحو قوله تعالى: (لِيُنْفِقَ ذو سَعَةٍ من سَعَتِه)[2].

قال المبرِّد: "والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي، وإنَّما سُمِّي هذا أمراً ونهياً، وقيل للآخر: طلب، للمَعْنَى، فأما اللفظ فواحد، وذلك قولك في الطلب: اللهم اغفرْ لي، ولا يقطعْ الله يد زيد، وليغفر لخالد، فإنّما تقول: سألت الله، ولا تَقُل: أمرت الله..."[3].

ويؤكِّد المعنى الدلالي للجزم في الدعاء، قول ابن السَّراج تلميذ المبِّرد: "اعلم أنَّ أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر، وإنَّما استُعْظِم أن يُقال: أمر، والأمر لمن دونَكَ، والدعاءُ لمن فوقك، وإذا قلت: اللهم اغفر لي، فهو كلفظك إذا أمرتَ فقلت: يا زيدُ اكْرِمْ عمرا..."[4].

وهذا من المعنى الدِّلالي النَّحْويّ الذي تخرج عنه العبارة عن مدلولها النحوي الشكلي إلى معنى آخر يخرجه السامع في موقف الأداء الكلامي، وعلاقة التراكيب اللغوية للمعاني المختلفة، فتأتي صيغة المضارع مثلاً لتخرج إلى معنى الأمر وهي صيغة تدل على الظاهر بالخبر، في قوله تعالى: "والوالدات يرضِعْن أولادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كاملين لِمن أراد أنْ يُتِمَّ الرَّضَاعة"[5].

فالتركيبُ النحويُّ للآية على الظاهر هو الخبر أمَّا دلالتُهُ في السياق هو الأمر، وذلك مثل قوله تعالى: (والمطلقاتُ يتربَّصْنَ بأنفُسِهِنَّ ثلاثةَ قُرُوء)، فـ(يتربَّصْنَ) في موضع الأمر بمعنى: فليتربَّصْنَ، لا خبراً لـ(والمطلَّقات) كما قد يَتوهَّم على ظاهر التركيب للآية الكريمة؛ فالمعنى الدلالي يُغَلَّب على التضام التركيبي الشكلي.

---

(1) سورة الزخرف: 77.

(2) سورة الطلاق: 7.

(3) المقتضب: 132/2.

(4) الأصول في النحو: 177/2.

(5) سورة البقرة: 228.

ويوضح الزمخشريّ في معرض حديثه عن هذه الآية: (والمطلَّقاتُ يتربَّصْنَ): "فإنْ قلْتَ: فما معنى الإخبار عنهُنَّ بالتربُّص؟ قلت: هو خبر تأكيد للأمر، وأصل الكلام: وليتربَّصْنَ المطلقاتُ، وإخراجُ الأمر في صورة الخبر تأكيداً للأمر وإشعار بأنه مِمَّا يجب أنْ يَتَلَقَى بالمسارعةِ إلى امتثالهِ، فكأنَّهُنَّ امتَثَلْنَ الأمر بالتربُّص"[1].

ومن الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الأمر أو النهي أو التمني وغيرها قول سيبويه: "هذا باب الجزاء ينجزم فيه الفعلُ إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو يمنٍّ أو عَرْض، فأمَّا ما انجزمَ بالأمر فقولك: ائتني آتِك، وأمَّا ما نجزم بالنهي فقولك: لا يكُنْ خيراً لك. وأمَّا ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني أحدِّثْكَ؟ وأين تكون أزُرْكَ؟ وأمَّا ما انجزم بالتمنِّي فقولُك: أَلا ماءَ أشرَبْهُ، وليتَهُ عندنا يحدِّثنا. وأمَّا ما انجزم بالعَرْضِ فقولك: ألا نَنزِلْ تُصِبْ خيراً..."[2].

وكذلك الجَزْمُ على معنى الدعاء وإن لم يذكره سيبويه في كلامه، ولكنه تضمَّن هذا المعنى.

وقال السُّهيلي في تفسير جزم (لا يُخَلِّلْهَا) من الحديث: "خلِّلُوا بين أصابعكم لا يُخَلِّلْها الله بالنار": يجزم على جواب الأمر، تقديره: إن تُخَلِّلُوا لا يخلِّلها الله فهذا جَزْمٌ في جوابِ الأمر"[3].

ويظهر لي أنَّ هذا الجزم يصيرُ إلى الدعاء من باب أنَّ الرسول الكريم يدعو الله بأن لا تُخَلَّل هذه الأصابع في النار إنْ خلَّلها المؤمن وأسبَغَها عند وُضُوئِه، والله أعلم.

32.5 اللَّبْس الإعرابي بين (ما) الكافَّة عن العمل و(ما) الموصولية

قال أوْس بن غَلْفَاء:

ألا قالت أُمَامةُ يومَ غَولٍ تقطَّعَ بابن غلفاءَ الجِبالُ

---

[1] الكشاف: 270/1.

[2] الكتاب: 93/3-94.

[3] أمالي السُّهَيْليّ: 85 وما بعدها.

ذريني إنَّما خَطئِي وصَوْبِي عليَّ، وإنَّما أهلكْتُ مالُ[1]

وهذا البيت من مُلَحِ الأشعار، ومواهب الشعراءِ، فقد روى مناسبة إنشاد هذا لبيت الزجَّاجي في مجالس العلماء وذلك أن الخليفة العباسي المتوكِّل لما أراد تعليم ولديه المنتصرِ والمعتز بعث إلى الأدباء وعلماء اللغة ليتخيَّر منهم من يصلح لتلك المهمة، فجاء: الطِّوال، والأحمرُ، وابن قادِم، وأحمد بن عُبَيد، فجلسوا في صدر المجلس إلاَّ أحمدَ بن عبيد فقد جلس في طرَف المجلس ورحب بهم، فألقى أحدهم هذا البيت، فقال له: لماذا رفع كلمة (مالُ)؟

فأجاب البعض بأنه أَقْوى –أي أخطأ في ضبط القافية– إذ يجب أن تكون (مالاً) لأنها مفعول به (لأنفقت). وقال البعض بل إنها ارتفعت بكلمة (ما) لأنها اسم موصول بمعنى الذي، أي: وإنَّ الذي أهلكتُ هو المالُ، أو بَعدّ (ما) كافَّة عن العمل. على تأويل: وإنَّما إهلاكي مالُ، مبتدأ أو خبر.

فقال أحمد بن عُبَيْد: هذا عن الإعراب، وقد يصِحُّ، فماذا عن المعنى؟ فتفكرَّ القوم ولم يتكلم أحد، فقال له المتوكل وهل عندك في ذلك شيء، قال: كأنه يقول لعاذلته على الإنفاق: لمَ اللَّومُ؟ والذي أنفقتهُ مالُ وليس عَرَضاً ولا كرامة والمال لا يُلام على إنفاقِهِ؛ فاختاره المتوكل لذكائه وحُسْن فهمه للشِّعر ومعانيه[2].

وكذا قوله تعالى: (إنَّما صنعوا كيْدُ ساحر)[3]، فـ(ما) هنا اسم بمعنى الذي، وهو في محل نصب بـ(إنَّ)، وصنعوا: صلة، والعائد محذوف و(كيد ساحر) خبر، على أنَّ المعنى: إنَّ الذي صنعوهُ كيدُ ساحر[4].

وعلى هذا التركيب النحوي البياني يقاسُ بين الشعر الملبِس إعرابُه في (مالُ).

---

[1] ينظر: الإفصاح: 324، لسان العرب: 23/2، وقوله صوبي أي: صوابي، وانظر: مجالس العلماء: 61.

[2] ينظر: مجالس العلماء: 62.

[3] سورة طه: 69.

[4] ينظر: شرح القطر: 144.

33.5 مجيء المعطوف على المستثنى المنصوب بـــ(إلا) مرفوعاً حملاً على المعنى

قال الشاعر، والبيت من شواهد سيبويه النحوية:

بادَتْ وغيَّر آيهُنَّ مع البلى إلا رواكدَ جمرُهُنَّ هبَاءُ

ومُشَجِّجٌ أمَّا سواءُ قَذَالِهِ فبدا وغيَّر سارَهُ المَعْزَاءُ[1]

في قوله (مشجج) لَبْس إعرابي خالف ما قبله (رواكد) بالنصب وهو معطوف عليه مما يقتضي نصبه على الظاهر، أي: ومُشَجِّجاً.

وتوجيه الرفع هو حمل على المعنى، كأنه قال: بها رواكد ومشجج، وذلك بالعطف على معنى ما قبله دون لفظه؛ لأن قوله: "إلا رواكد" هي في معنى الحديث: بها رواكد، فحمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينقص الحديث[2]، فـــ(مشجج) له حكم ما بعد (إلا) خالفت الأشياء التي ثبتت لما قبلها.

ومن ذلك قراءة ابن أبي عبلة الشاذة: "وما مِنْ دَابَّةٍ في الأرضِ ولا طائرٌ يطير بجَنَاحَيْهِ"[3]، فرفع (طائر) نسقاً على موضع (من دابة)[4].

ومَثَّلُه قولُه تعالى: (ولحمِ طيرٍ مِمَّا يشتهونَ وحُورٌ عِيْنٌ)[5]، بالرفع لـــ(حور) عند جمهور القراء على معنى: وعندهم حورٌ عِين؛ لأنه لا يطاف عليهم بالحور، وأول ذلك الأخفش بأنه يجوز أن يكون محمولاً على المعنى؛ لأن المعنى لهم أكواب ولهم حور عين، وعلل الكسائي بأنه لا يطاف بالحور كالفاكهة واللحم، وإنما الذي يطاف به الخمر وحدها[6]، وقد ابتدأ بالنكرة لتخصيصها بالصفة، كقوله تعالى: (من المؤمنين رجالٌ صَدَقوا ما عاهدوا الله عليه)[7]، وقولهم: رجل من الكرام عندنا[8].

---

(1) ينظر: الكتاب: 173/1، 174، الإقصاح: 81، الآي: جمع آية، وهي آثار الديار وعلاماتُها، الرواكد: الأثافي، لركودها، وثبوتها. والمشجج: الوتد من أوتاد الخباء، وشججه: ضرب رأسه ليثبته. المعزاء: الأرضُ الحَزْنَةُ الغليظة ذاتُ الحجارة، والجمع: أماعز، وكانوا يتحرَّوْنَ النزول في الصلابة ليكونوا بمعزل عن السيل. ينظر الكتاب: 1/ 174 الهامش.

(2) ينظر: الكتاب: 174/1.

(3) سورة الأنعام: 38.

(4) ينظر: التأويل النحوي في القرآن: 1232/2.

(5) سورة الواقعة: 22.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 205/17.

(7) سورة الأحزاب: 23.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل: 218/1-226.

ومن جر (حور) جاز أن يكون معطوفاً على (بأكواب)[1]؛ لأن المعنى يتنعمون بأكواب وفاكهة ولحم وحور وهذا توجيه الزجاج.

وقد فسر قُطْرُبُ معنى الجرِّ في (حور) على أنه لا يُنْكَر أن يطافَ عليهم بالحُور فيكونُ لهم في ذلك لذةٌ[2]، وهذا من باب ربط الإعراب بالمعنى والحمل على المعنى، فيكون المعنى الذي يحمل عليه هو الذي يُؤثِّرُ في الإعراب فـ(مشجِّج) محمول في الإعراب على المعنى الذي قبله في التركيب من حيث إن الحركة الإعرابية لها دور في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى يقصده المتكلم ويفهمه السامع، لهذا كانت الحركات الإعرابية في نفس العربي الذي كان يتكلم سليقة من غير معرفة بعامل أو معمول كان لها في نفسه معان[3]، وبيَّن النحاة أن الإعرابَ قَرينةٌ من القَرائنِ الدالَّة على معنى الكلام.

ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

وقفت فيها أُصَيْلاناً أُسَائِلُها ... عَيَّت جواباً وما بالرَّبْعِ من أحدِ

إلاَّ أوارِيُّ لأياً مَا أبيِّنُهَا ... والنُّؤيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ[4]

فرفع (أواري) على تقديرِ: بِها أواريُّ، أو ولكن أواريُّ، أو رفعاً على البدل من الموضِع، والتقدير: بالربع أحد إلا أواري، بعدها من جنس (من أحد).

أما أهل الحجاز فينصبون (أواري) فيقولون: وما بالربع من أحد إلا أواريَّ، وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: (ما لهم به من علمٍ إلا إتباعَ الظنِّ)[5]، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال، أي: (إلا اتِّباعُ الظَنِّ) بالرفع، على أنه بدل من (العلم) على الموضع[6].

---

(1) في قوله تعالى: (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين).

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 205/17.

(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 66، دلائل الإعجاز: 75، شرح المفصل: 72/1، الخصائص: 284/1-285.

(4) ينظر: الكتاب: 321/2، الإنصاف: 269/2، 270، وروايته بالنَّصب: إلاَّ الأوَارِيَّ لأيَّاً ما أبيِّنُها...

(5) سورة النساء: 157.

(6) ينظر: شرح قطر الندى: 230، 231.

على أنَّ (الأواريَّ) استثناء منقطع كون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ويجوز في إعرابهِ وجهان: الإبدالُ من المستثنى منه على الإتباع للحركة الإعرابيَّة، والآخر النَّصب على الاستثناء، جاء في قول الأعلم الشنتمريّ: "الشاهد في قوله (إلاَّ الأواريَّ) بالنَّصب على الاستثناء المنقطع؛ لأنَّها من غير جنس الأحدين، والرَّفع جائز على البدل من الموضع، والتقدير: وما بالرَّبْع أحدٌ إلاَّ الأواريُّ، على أنْ تجعل من جنس الأحدَيْن اتساعاً ومجازاً"[1].

34.5 الخاتمة

أفضت هذه الدراسة إلى الآتي:

1. أن تغيير الحركة الإعرابية ليس خطأ نحوياً في الاستعمال، لأنه يدور في فلك التراكيب اللغوية الفصيحة، ولكنه في الظاهر يبدو خارجاً عن قوانين النحو وقواعده، ولو كان خطأ لما وقع اللبس الإعرابي في النص القرآني لما يحمله القرآن من معان تشد الانتباه ولا يكون إلا بمخالفة الحركة الإعرابية، وهو أكثر ما يكون في مادة الشعر الفصيحة بالذات.
2. إبراز ظاهرة أبيات الإشكال النحوية للمعاني النحوية المعرَبة كالفاعلية، والمفعولية والإضافة في هذا التراكيب الشعرية بحيث يبدو للخاطر الأول أن الفاعل منصوب، والمفعول مرفوع، والمجرور مرفوع، وذلك لما يبدو على ظاهر التركيب مخالفاً لما يقتضيه الإعراب، وذلك ناتج عن التصرف في مفردات التركيب، وتغيير مواقع الكلم، وتداخل حدود الكلم، والمشترك اللفظي، والتقديم والتأخير، والفصل بين العامل والمعمول، ومخالفة الرسم الإملائي، فاللغة تمتلك وسائل اللبس والتعمية كما تمتلك وسائل الإبانة والإفهام.
3. إنَّ من بين شواهد الإلغاز، شواهد نحوية، وقد أصبح الإشكال في الإعراب جزءاً من الإلغاز، وهذا الأمر قديم عند العرب.
4. إنَّ الإلغاز الإعرابي قد وقع أحياناً من التلاعب بالنص وضبطه، وترتيب الجملة من أجل التَّفَكُّهِ والتنذُّر أو التعجيز والمماحكة.

---

[1] الإنصاف: 270/2.

5. تأتي الأبيات الملغزة غالباً غير منسوبة، مما قد يكون اللُّغزُ فيه هو نوع من التلاعب والصَّنعة.

المراجع

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (1985)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1969)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح الشبلي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1993)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت.

ابن حنبل، أحمد، (1998)، **المسند**، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (1980)، **شرح جمل الزَّجاجي**، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، مطبعة جامعة الموصل، الموصل.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (1995)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1993)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر الطباع، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، بيروت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (د.ت)، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي، القاهرة.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، (د.ت)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد الهريري، دار المأمون للتراث، دمشق.

ابن مجاهد، أبو بكر بن موسى بن العباس، (1980)، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (1990)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، **شرح المفصل**، مكتبة المتنبي، إشراف مشيخة الأزهر، القاهرة.

الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله، (1982)، **شرح التصريح على التوضيح**، وبهامشه حاشية العلامة يس الحمصي العليمي، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (1982)، **شرح الكافية**، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (1982)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأشموني، نور الدين علي بن محمد، (1970)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، (1957)، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، (1970)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، (د.ت)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.

الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان، (1978)، **تفسير البحر المحيط**، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت.

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، (1985)، **أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، (1996)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، قدم له ووضع هوامشه د.إميل يعقوب، الطبعة الأولى، دار المكتبة العلمية، بيروت.

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، (1996)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت.

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، (د.ت)، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر.

الأنصاري، جمال الدين بن هشام، (1976)، ألغاز ابن هشام، تحقيق: أسعد خضير، مؤسسة الرسالة، بيروت.

البخاري، محمد بن إسماعيل، (1987)، **صحيح البخاري**، دار القلم، بيروت.

برجستراسر، (1982)، **التطور النَّحْويّ**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

بروكلمان، كارل، (1977)، **فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض.

البغدادي، عبد القادر، (1982)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية**، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة.

التبريزي، الخطيب، (1980)، **شرح القصائد العشر**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

التميميّ، أوس بن حَجَر، (1960)، ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (1969)، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (1965)، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الجرجاني، أبو بكر عبد الرحمن، (1982)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، مجلدان.

الجرجاني، عبد القاهر، (1977)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة.

حسان، تمام، (1993)، **البيان في روائع القرآن**، عالم الكتب، القاهرة.

حسان، تمام، (1994)، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، دار الثقافة، المغرب، الدار البيضاء.

الحضرمي، محمد بن إبراهيم بن محمد، (1995)، **مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية (ديوان عنترة)**، تحقيق: علي الهروط، الطبعة الأولى، منشورات جامعة مؤتة.

الحمد، علي توفيق، (1984)، **المعجم الوافي في النَّحو العربيّ**، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان.

الحموز، عبد الفتاح، (1985)، **الحمل على الجِوار في القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، مكتبة الرشيد، الرياض.

الحموز، عبد الفتاح، (1986)، **معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان.

الحموز، عبد الفتاح، (1987)، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة مؤتة، الأردن.

الحموز، عبد الفتاح، (1997)، **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان.

الخضري، الشيخ محمد الدمياطي الشافعي، (1978)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، دار الفكر، بيروت.

الخطفي، جرير بن عطية، (1978)، **ديوان جرير**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

ذو الرمة، غيلان بن لقمة العدوي، (1974)، **ديوان ذي الرمة**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، دمشق.

الزَّبيديُّ، أبو بكر، (1954)، **طبقات النحويين واللُّغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة، القاهرة.

الزَّجاج، أبو إسحاق، (1972)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت.

الزَّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سهل، (1980)، **معاني القرآن**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الثالثة، المكتبة العصرية، الكويت.

الزَّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1973)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.

الزَّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1984)، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، (د.ت)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (1972)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

السامرائي، فاضل صالح، (1987-1986)، **معاني النحو**، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل.

السَّكَّاكِي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، (1987)، **مفتاح العلوم**، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.

السمين، أحمد بن يوسف الحلبي، (1986)، **الدُرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، (1970)، **أمالي السُّهيْليّ**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن سيده، علي بن إسماعيل، (د.ت)، **المخصَّص**، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، (1954)، **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: كرنكو، دار مكتبة الحياة، بيروت.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، (1979)، **شرح أبيات سيبويه**، دار المأمون للتراث، دمشق.

السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن، (1976)، **الاقتراح في علوم أصول النحو**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة.

السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن، (د.ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن، (د.ت)، **شرح شواهد المغني**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن عثمان، (1987)، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، الكويت.

الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن عثمان، (1992)، **تحصيل عين الذهب**، الطبعة الأولى، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد.

الصبان، محمد بن علي، (د.ت)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي الحلبي، مصر.

عزة، كثيِّر عزة، الخزاعي، (1971)، **ديوان كثير عزة**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت.

العُكْبَرِيّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (1976)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، (1960)، **إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، دار الكتب العلمية، القاهرة.

عواد، محمد حسن، (1982)، **تناوب حروف الجر في اللغة القرآن**، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.

الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد، (1974)، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الفراء، يحيى بن زياد، (د.ت)، **معاني القرآن**، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

الفرزدق، (1983)، **شرح ديوان الفرزدق**، شرح: إيليّا الحاوي، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، مصر.

فك، يوهان، (د.ت)، **العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، ترجمة: عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي، القاهرة.

قباوة، فخر الدين، (2003)، **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء**، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.

القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء، (1982)، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، (1981)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (1975)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: خاتم الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية.

المالقي، أحمد بن عبد النور، (1975)، **رصف المباني في حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1956)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاته، دار نهضة، مصر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1963)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

مجمع اللغة العربية في القاهرة، (1972)، **المعجم الوسيط**، الطبعة الثانية.

المرادي، الحسن بن قاسم، (1983)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

مرداس، العباس بن مرداس، (1968)، **ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: يحيى الجبوري**، بغداد.

المزني، زهير بن أبي سلمى، (1992)، **ديوان زهير بن أبي سلمى**، الأعلم الشنتمري، بيروت.

مسلم، الإمام مسلم، (1956)، **صحيح مسلم**، القاهرة.

الموسى، نهاد، (1981)، تاريخ العربية، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة الكويت، الكويت.

الموسى، نهاد، (1987)، **قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

الموصلي، علي بن عدلان، (1990)، **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: حاتم الضامن، وزارة التعليم العالي، بغداد.

ياقوت، أحمد سليمان، (1981)، **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، منشورات عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.